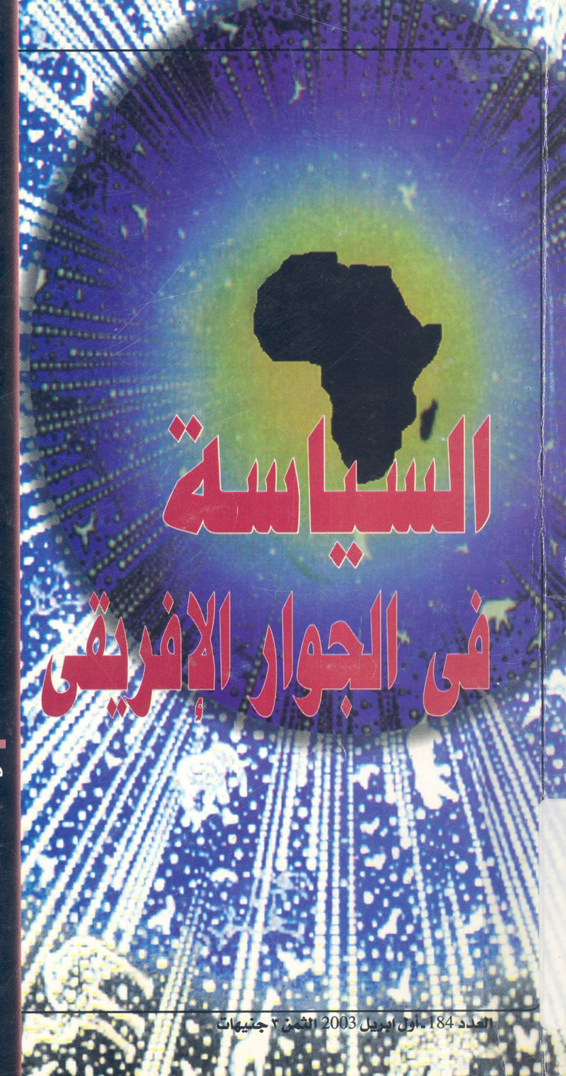
كتاب الأهرام الاقتصادى
184



السياسة فى الجوار الإفريقى

دكتور عبد الملك عودة

العدد 184 . أول ابريل 2003 الثمن ٣ جنيهات

كتاب الأهرام الاقتصادي

يصدر شهريًا عن مؤسسة الأهرام

رئيس مجلس الإدارة

ابراهيم نافع

رئيس التحرير

عصام رفعت

مدير التحرير

شهيرة الرافعى

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية

فايزة فهمى

الاشتراكات السنوية

- جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولارا امريكيا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولارا امريكيا

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

— تليفون ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠
— تلكس . ٩٢٠٠٢ ـ ٩٣٣٤٦
— فاكسيملى ٥٧٨٦٠٢٣
— الرقم البريدى : ١١٥١١

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر

السياسة في الجوار الافريقى

دكتور عبد الملك عودة

العدد184 - أول ابريل 2003

مقدمة

هذا هو موعدنا السنوى للجولة التى يأخذنا إليها الأستاذ الجليل الدكتور عبد الملك عودة ونطوف خلالها بأرجاء القارة الأفريقية نتعرف على أهم المتغيرات السياسية والاقتصادية بها .

وجولة هذا العام خصصها المؤلف لرصد العلاقات المصرية مع الجوار الأفريقى حيث يتم تناول هذه العلاقات من كافة أوجهها تاريخيا وحاضرا وتوقعات تطورها مستقبلا .

أهم الأحداث السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية التي أثرت فى القارة الأفريقية مع التحليل العلمى الدقيق نقرؤها فى هذا الكتاب الشيق .

والله الموفق

رئيس التحرير

تقديم
العلاقات المصرية مع الجوار الافريقى

● نشأت العلاقات مع مناطق الجوار الافريقى جنوبا وغربا منذ قيام الدولة المركزية فى مصر القديمة، وطوال هذا التاريخ الطويل استمرت العلاقات فى أشكال مختلفة وعلى مستويات متنوعة، كما توسع مفهوم الجوار الافريقى نتيجة للتفاعلات السياسية والعسكرية والدينية والتجارية بين مصر من جانب وبين الوحدات والتكوينات البشرية والسياسية التى عاشت فى الجوار الافريقى جنوبا وغربا .

سواء أكانت مصر دولة مستقلة أم كانت خاضعة لسلطة أجنبية.

● ودارت هذه التفاعلات والعلاقات حول أربعة موضوعات كبرى هى:

١- ماء النيل: هو أساس تراكم قوة الدولة وتماسك المجتمع واستقراره بالمعنى المادى والحضارى، وأنشغل المصريون بموضوع النهر من منبعه إلى مصبه، وبالنتائج المترتبة على تدفق المياه أو عدم تدفقها قادمة من الجنوب فى موسم الفيضان السنوى، كما تعددت النظريات والتفسيرات الخاصة بهذه النتائج وارتباطها بمفهوم وتطبيقات الأمن القومى المصرى.

٢- استخدامات القوة العسكرية المصرية لحماية وجود الدولة والمجتمع، فى صور الدفاع ضد أى هجوم أو خطر يأتى من الجوار الافريقى غربا وجنوبا، وفى صور تأمين امتداد النفوذ والتأثير المصرى وفرض الامن والسلم فى مناطق الجوار الافريقى غربا وجنوبا، وقد حدث هذا مرارا وتكرارا خلال عهود التاريخ المصرى الفرعونى والقبطى والاسلامى والحديث، وأفاضت مدرسة المؤرخين المصريين فى تسجيل الاحداث والوقائع خلال عهود التاريخ المصرى.

٣- انتشار الاديان السماوية من مصر إلى مناطق الجوار بعد انقضاء عهود الديانات الوثنية السابقة، وفى كل هذه الحالات صاحب الانتشار الدينى توسع ثقافى ومعرفى ومعلوماتى فى ميادين الدين واللغة والتعليم .. إلخ، وبعد الفتح الاسلامى لمصر تكونت تدريجيا فى مناطق الجوار الافريقى دائرة إسلامية ودائرة عربية، ومازالت الدائرة الاسلامية أكثر إتساعا من الدائرة العربية فى القارة الافريقية.

٤- تبادل تجارى واقتصادى وحركة انتقال للافراد والثروات فى صور فردية أحيانا وفى صور هجرات قبلية أحيانا أخرى، وقد ارتبطت هذه المبادلات والحركة بالتقدم فى وسائل الانتاج والتوزيع ، وفى وسائل النقل والمواصلات، ويسجل التاريخ الطويل لهذه المسيرة الاقتصادية فتح طرق التجارة عبر مناطق الجوار الافريقى غربا وجنوبا، وأن طرق التجارة تحولت منذ العصور الوسطى إلى طرق لطلب العلم فى مراكزه الثقافية والتعليمية فى مصر وفى مقدمتها الازهر الشريف، وينطبق هذا الدور التعليمى على كنيسة الاسكندرية وأتباعها من الاقباط الارثوذكس فى افريقيا.

● بعد إنشاء الدولة المصرية الحديثة فى عهد محمد على باشا ثم فى عهد الخديوى إسماعيل مارست الدولة تطبيق مشروع الوحدة السياسية والوحدة المائية فى حوض نهر النيل، ولكن الاحتلال البريطانى عام ١٨٨١ ومؤتمر برلين لتقسيم القارة الافريقية (٨٤-

١٨٨٥) أديا إلى تصفية الامبراطورية ونهاية تطبيق المشروع، ولكن القرن العشرين شهد إعلان قيام الدولة المصرية المستقلة بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢١، وتراكمت قاعدة متنامية فى ميدان المعلومات والمعارف المتنوعة عن الجوار الافريقى الذى توسع مفهومه ليشمل مناطق القارة بمعناها الجغرافى، ثم حدثت ثورة ٢٣يوليو١٩٥٢فى مصر، وانتشرت فى الجوار الافريقى ثورة تصفية الاستعمار وإعلان الاستقلال، وشهدت مناطق الجوار الافريقى قيام الدول المستقلة فى مناطق الغرب والجنوب، وتبادلت الدولة المصرية العلاقات مع هذه الدول المستقلة حديثا، وظهرت مراحل العمل المشترك فى المنظمات الدولية والاقليمية وفى حركة عدم الانحياز.

● وعندما انتهت الحرب الباردة رسميا فى عام ١٩٨٩ بالاجتماع التاريخى بين الرئيس الامريكى والسوفيتى، بدأت سنوات وتطورات مابعد الحرب الباردة، وقد استلزم المناخ العالمى والاقليمى من السياسة المصرية إعادة النظر والتقييم فى السياسات المتبادلة وأهدافها وأدواتها مع دول الجوار الافريقى، وقد حدث هذا أيضا بالنسبة لباقى دول القارة الافريقية الاعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية، وما تلاها من قيام الاتحاد الافريقى بديلا عن المنظمة.

● طوال الاعوام التسعينات من القرن العشرين، تابعت مجلة الاهرام الاقتصادى فى مقالات أسبوعية وقائع وأحداث السياسات الافريقية المتبادلة على الجانبين المصرى ودول الجوار الافريقى، كما أسهمت المجلة بجمع المقالات كل عام لتصدر فى كتاب الاهرام الاقتصادى، ويضم الكتاب الحالى المقالات التى نشرتها المجلة عام ٢٠٠٢، وقد أعدت ترتيبها فى مجموعتين هما:

أولا: الاحوال والوقائع فى دول الجوار الافريقى.

ثانيا: الديموقراطية والانتخابات فى دول الجوار الافريقى.

د.عبد الملك عودة

أولا:

الأحوال والوقائع
فى دول الجوار الأفريقى

ماذا يجرى فى الجوار الأفريقى؟

● تتداول وسائل الاعلام العالمية أنباء وأحداث منطقة القرن الأفريقى وشرق افريقيا، وان الذين يشاركون فى صناعتها هم أطراف افريقية وأوروبية وأمريكية، ويضع هذا المقال مجموعة الأحداث والسياسات فى منظومة ترابط سياسى تكشف عن الأهداف الحقيقية نحو المنطقة، ويبدأ بتحديد المنطقة التى تمتد من باب المندب جنوب البحر الأحمر الى خليج عدن وبحر العرب حتى مدخل الخليج العربى الفارسى، كما تشمل جزءا من مياه المحيط الهندى حتى خط الحدود الفاصلة بين كينيا وتنزانيا فى شرق افريقيا. وهذه المنطقة البحرية تضم عددا من الجزر فى مقدمتها جزيرة مصيرة العمانية وجزر سوقطرى اليمنية.

● الجزء الأول من منظومة الأحداث يجرى فى البحر ويشمل وصول الاسطول الالمانى الى المنطقة بعد عقد اتفاقية بين المانيا وجيبوتى تقضى باتخاذ ميناء جيبوتى ومطاراتها قاعدة ارتكاز اساسية لتقديم الخدمات والتسهيلات البحرية والجوية، وبعد هذا وصل الاسطول الايطالى الذى يتردد انه سوف يتخذ قاعدة ارتكاز فى جيبوتى أو فى موانئ صومالية، ولايثير وصول هذين الاسطولين حساسيات فرنسية، لأن فرنسا موجودة فى جيبوتى بموجب اتفاقية دفاع مشترك مع جيبوتى، كما ان الدول الثلاث اعضاء فى الاتحاد الأوروبى وأعضاء فى التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة، وفضلا عن هذا فان الاسطول الخامس الامريكى يتخذ مركز قيادته فى الخليج ولكن مظلته العسكرية ونشاطه البحرى يغطى كل المنطقة البحرية ويستفيد من التسهيلات والخدمات فى موانىء الدول المطلة على مياه المحيط الهندى والقواعد الموجودة فى الجزر المنتشرة فى المحيط.

ومن جانب آخر فقد أرسلت بريطانيا سفنا حربية تحمل ألف جندى الى كينيا فى الاسبوع الأخير من ديسمبر ٢٠٠١ وقالت انهم يقضون اجازة عيد الميلاد فقط وان وصولهم الى الموانىء الكينية لايعنى اى عمل عسكرى، أما فى الاسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٢ فقد أرسلت الولايات المتحدة ثلاثة آلاف جندى الى الساحل الكينى واعلنت عن مناورات مشتركة مع جيش كينيا، وقالت ان هذا اتفاق سابق قبل أحداث ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن،·وأعلنت كينيا ان قواتها البرية سوف تشارك فى المناورات التى ينتظر ان تستغرق بضعة أسابيع.

● الجزء الثانى من منظومة الأحداث يجرى على البر الافريقى، ويكشف هذه الأحداث الاتهامات المتبادلة بين الجانبين الصومالى والاثيوبى، فالحكومة الصومالية الانتقالية تتهم اثيوبيا بارسال قواتها المسلحة ومعونتها العسكرية الى الفصائل والميليشيات المعارضة التى يتزعمها أمراء الحرب فيما يسمى بمجلس المصالحة والاصلاح، واثيوبيا

تنفى هذه الاتهامات بدعوى أنها أكاذيب وهدفها تشويه صورة ودور اثيوبيا فى المنطقة ولكن الانباء المتداولة فى وسائل الاعلام تتحدث عن نشاط يقوى بدعم أمريكى. أوروبى فى مجال انشاء معسكرات تدريب لجنود ومقاتلى المعارضة المسلحة فى مدن ومعسكرات وسط جنوب الصومال وفى منطقة بونت لاند، وتتردد الانباء عن اتصالات أمريكية والمانية مع صوماليلاند لاستعمال ميناء بربرة، وتتحدث الانباء عن الرغبة المشتركة لإنشاء جيش نظامى للمعارضة يتكون من أربعة آلاف مقاتل صومالى وأن أعضاء الميليشيات المسلحة يتوافدون حاليا على معسكرات التدريب التى يقوم بالعمل فيها ضباط ومدربون من اثيوبيا ، ومصدر هذه الانباء كلها هى الاطراف الصومالية مع نفى اثيوبى مستمرة .

● القراءة السياسية للأحداث تكشف عن الملاحظات التالية:

- تتيح المناسبة الحالية عودة العسكرية الالمانية والعسكرية الايطالية الى منطقة الشرق الافريقى بوجه عام، علما بان الاستعمار الالمانى تمت تصفيته فى تسويات الحرب العالمية الأولى وان الاستعمار الايطالى تمت تصفيته فى تسويات الحرب العالمية الثانية، وان كلا منهما كانت له مستعمرات فى منطقة القرن وشرق افريقيا.

- ان تدخل دول الجوار الافريقى بالتسليح والتدريب للأطراف الصومالية المتنازعة فى داخل الصومال. انما هو أساسا ترجمة وتعبير عن مصالح كل دولة من هذه الدول، وأن كانت هذه التدخلات تتم تحت عنوان المشاركة فى مكافحة الارهاب، ولكن كل دولة افريقية لها حساباتها الخاصة وأهدافها الخاصة فى مساندتها وتأييدها لطرف صومالى ضد طرف آخر، ويصدق هذا القول على مواقف الاطراف الصومالية ايضا.

- ان السياسة الامريكية هى القائد وهى المرجع الأول فى تخطيط وتنفيذ هذه التحركات فى البحر وعلى البر، كما أنها تتولى القيادة لمجموع الأساطيل الأوروبية المشاركة فى هذه العمليات.

- ان المنطقة البحرية والبرية التى تجرى فيها هذه العمليات هى منطقة ذات أهمية عربية وافريقية، ولذلك فإنه من المنتظر أن تتابع الدول البحر أحمرية على الجانبين العربى والافريقى هذه السياسات وتراكماتها، ومن المنتظر ايضا ان تهتم جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقى بهذه الموضوعات والسياسات التى يجرى تنفيذها وتطبيقها فى المنطقة، إذ فى تقديرى ان الأهداف النهائية ليست فقط فيما يسمى بالحرب ضد الارهاب، وإنما هى فى جوهرها فرصة لترتيب الأوضاع السياسية وعلاقات الجوار وسياسات الحكم لصالح التصورات والرؤى الأمريكية والأوروبية لمستقبل المنطقة.

مناخ المصالحة فى الجوار الجنوبى

● تشتمل منطقة الجوار الجنوبى للدولة المصرية على تسع دول أعضاء فى حوض نهر النيل، ودولتين من القرن الافريقى هما الصومال وجيبوتى، إذ إن باقى الدول الأعضاء فى القرن الافريقى تعتبر من حوض النيل، وطوال العقد الأخير من القرن العشرين شهدت أغلبية دول منطقة الجوار الجنوبى منازعات مسلحة وحروبا أهلية، كما شهدت محاولات أفريقية وأوروبية وأمريكية وعربية لحل وتسوية هذه المنازعات المسلحة، وقد تابعت مجلة الأهرام الاقتصادى هذه المحاولات وتطورات هذه المنازعات فيما صدر من أعداد طوال السنوات العشر الماضية. والجديد الذى يعرضه هذا المقال هو متابعة التقدم الملموس فى تحقيق المصالحة والتسوية السياسية فى بوروندى والصومال والسودان خلال شهر أكتوبر الحالى.

● استضافت تنزانيا فى شهر أكتوبر الحالى قمة أفريقية لحضور التوقيع النهائى على اتفاق وقف اطلاق النار والمصالحة وتقاسم السلطة فى بوروندى، وكان الاتفاق قد جرى إعداده خلال عام ٢٠٠٠ وبدأ تنفيذه فى أواخر عام ٢٠٠١ بتوقيع الحكومة وست فصائل مسلحة معارضة، وامتنع فصيلان مسلحان من فصائل شعب الهوتو وظلا يقومان بالقتال ضد الحكومة انطلاقا من أراضى دولة الكونغو كينشاسا ودولة تنزانيا، ويقضى الاتفاق بفترة انتقالية مدتها ٣ سنوات، تنقسم إلى فترتين كل منهما ١٨ شهرا، يتولى السلطة فى الفترة الأولى رئيس الدولة من التوتسى ونائب رئيس من الهوتو وتوزع المناصب الوزارية ومقاعد البرلمان بالتساوى بين الهوتو والتوتسى، وكان الوسيط الدولى والافريقى فى عملية الاتفاق هو مانديلا الذى أعلن تقاعده عن الوساطة بعد إعداد الاتفاق وتوقيعه، كما ينص الاتفاق على تعهد الاتحاد الأوروبى وبلجيكا بتغطية نفقات قوات حفظ السلام فى بوروندى، وهى قوات ترسلها دول جنوب افريقيا والسنغال ونيجيريا، وبعد ذلك تولى الوساطة جاكوب زوما نائب رئيس جمهورية جنوب افريقيا الذى نجح فى تسوية الخلافات الباقية بين الحكومة الانتقالية والفصيلين المسلحين اللذين لم يوقعا من قبل، ولهذا جرى تنظيم القمة الافريقية بحضور رؤساء تنزانيا وأوغندا وجنوب افريقيا والكونغو الديمقراطية، وكان مما شجع على اتمام الاتفاق والتوقيع ماجرى من مصالحة واتفاق بين الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وانسحاب القوات التى أرسلتها هاتان الدولتان إلى شرق الكونغو لمساندة القوى المتمردة ضد الحكومة الكونغولية، ويعد اتفاق المصالحة البوروندى أيضا فى صالح الكونغو إذ يؤدى الى انسحاب القوى المتمردة من أراضيها وانسحاب جيش بوروندى الذى يطارد هؤلاء المتمردين.

● بالنسبة للصومال استضافت كينيا فى مدينة ألدوريت مؤتمر المصالحة الصومالية تحت مظلة منظمة إيجاد، وهو مؤتمر عام شامل اذ يحضره ممثلو الفصائل المسلحة بدون

استثناء، ووفد الحكومة الانتقالية برئاسة رئيس الوزراء، ومجموعات تمثل منظمات المجتمع المدنى الصومالى وأعيان وشيوخ العشائر والقبائل، وقد بدأت أعمال المؤتمر فى منتصف شهر أكتوبر الحالى وتستمر الجولة الأولى من مداولاته لمدة شهر، وحضر جلسة الافتتاح رؤساء كينيا والسودان وأوغندا واثيوبيا، وحضر بصفة مراقب فى اجتماعات المؤتمر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، ومبعوث الأمين العام للجامعة العربية، وممثلو الدول الأعضاء فى منبر شركاء إيجاد مثل مصر والولايات المتحدة وإيطاليا والاتحاد الأوروبى، وتقول وسائل الإعلام الدولية إن الأطراف الأوروبية والأمريكية هى التى ستغطى نفقات الاجتماع والمشاركين فيه.

وكانت طوال الشهور الماضية تظهر اعتراضات من جانب عدد من زعماء الفصائل المسلحة بشأن قضايا أعداد المندوبين وجدول الأعمال، ولكن اللجنة الممثلة لمنظمة إيجاد والمسئولة عن تنظيم المؤتمر تمكنت من تسوية هذه الاعتراضات واستعانت فى هذا بضغوط من جانب دول الجوار الافريقى والعربى وضغوط من الأطراف الدولية حتى اكتمل الحضور بدون غياب لأحد الأطراف. وفى هذا المؤتمر سوف تناقش جميع قضايا الدستور الانتقالى ومبدأ تقاسم السلطة بين العاصمة والأقاليم وشكل الدولة وهياكل الحكم. والاستدراك هو رفض جمهورية صوماليلاند المشاركة فى المؤتمر.

● بالنسبة للسودان وقع الطرفان الحكومة والحركة الشعبية على اتفاق وقف اطلاق النار فى كل المناطق السودانية ووقف جميع الأعمال العدائية طوال فترة التفاوض حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢، وتقرر استئناف المفاوضات مرة ثانية فى ضاحية ماشاكوس الكينية يوم ١٧ أكتوبر ٢٠٠٢ لاستكمال اتفاق المصالحة وللتسوية السياسية فى السودان.

السياسة الأمريكية والقرن الإفريقى الأكبر

● خلال شهر ديسمبر الحالى واصلت السياسة الأمريكية اجراءات تأمين وتحقيق مصالحها فى منطقة القرن الأفريقى الأكبر، وهو مصطلح تستعمله السياسة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة، وهو يشمل دول اثيوبيا وجيبوتى واريتريا والصومال والسودان وأوغندا وكينيا، وهذه الدول هى الأعضاء فى منظمة إيجاد وبهذا يستند المفهوم السياسى العسكرى الأمريكى إلى وجود قاعدة تنظيمية مؤسسية أقامتها الدول الأعضاء فى منظمة ايجاد للتنسيق فيما بينها وتوثيق ارتباطاتها الإقليمية، وتأسيسا على التطابق بين المفهوم الأمريكى والتنظيم الأقليمى تدخلت السياسة الأمريكية فى موضوعات مثل المصالحة السودانية والمصالحة الصومالية وقامت كينيا والدول الأعضاء الأخرى بنشاط تحقيق المصالحة تحت المظلة الأمريكية وبمعاونة دول أوروبية وإفريقية أخرى.

● وفى نظرة نحو الجوار الآسيوى على الشاطىء الآخر من البحر الأحمر، ترى السياسة الأمريكية ان دائرة المصالح والأهداف تقع فى داخل دائرة أوسع وأكبر تشمل مناطق الخليج العربى الفارسى والجزيرة العربية والمياه الإقليمية والدولية فى بحر العرب وشمال المحيط الهندى وجنوب البحر الأحمر، ومن ثم فإن ترتيب وتنظيم العلاقات الأمريكية مع دول هذه الدائرة هو مجال الاهتمام والعمل الامريكى حاليا على المستويات الثنائية والمستويات الجماعية بشكل أو بآخر، ولهذا ترى الوجود الأمريكى حاليا فى البر والبحر، وهى تستعين فى تنفيذ هذه السياسة بجهود وتحالف دول مثل المانيا واسبانيا وبريطانيا وفرنسا .. الخ.

● فى الأسبوع الأول من شهر ديسمبر عقد الرئيس بوش اجتماعا فى واشنطن مع الرئيس موى رئيس كينيا ورئيس وزراء اثيوبيا زيناوى، وأن الاجتماع الثلاثى يتم تحت مظلة مكافحة الإرهاب وتنظيم القاعدة وتشجيع ودعم جهود الدولتين فى ميدان الحملة ضد الإرهاب، ولهذا قال الرئيس بوش ان موارد هاتين الدولتين لا تمكنهما من بذل جهود أكبر فى مجال المكافحة وأن الولايات المتحدة سوف تقدم لهما الموارد المالية والتقنية والمعلوماتية اللازمة فى هذا المجال، وفضلا عن هذا نوقشت موضوعات المصالحة فى السودان وفى الصومال وآثار الجفاف والمجاعة والتنمية الاقتصادية فى هاتين الدولتين.

● وفى الأسبوع الثانى زار وزير الدفاع الأمريكى بعض دول المنطقة، بالاضافة إلى الاتصالات التليفونية التى أجراها وزير الخارجية الأمريكى مع بعض الرؤساء بدول المنطقة، وهذا النشاط هو متابعة لزيارة سبق ان قام بها الجنرال تومى فرانكس قائد المنطقة المركزية الأمريكية وشملت زيارة وزير الدفاع دول اريتريا واثيوبيا وجيبوتى،

والجديد المعلن فى هذه الزيارة هو الاعلان الاريترى بالاستعداد للسماح للولايات المتحدة باستخدام المنشآت العسكرية والمطارات والموانىء فى اطار الحملة ضد الارهاب ، وأكد وزير الدفاع الأمريكى ان التعاون قائم مع اريتريا فى ميادين تبادل المعلومات وفتح المجالات الجوية والبرية للنشاط العسكرى الأمريكى.

● وفى جيبوتى اعلن وزير الدفاع الأمريكى ان وجود بلاده العسكرى سوف يستمر لعدة اعوام مقبلة قد تصل إلى اربع سنوات، وان القوة العسكرية الامريكية قد انشأت لها قاعدة فى جيبوتى ، وان عدد افراد هذه القوة سوف يصل إلى ألف جندى أو يزيد، وأن التعاون والتنسيق بين قيادة القوة الأمريكية وباقى القيادات العسكرية الموجودة بالبلاد مثل القيادة الألمانية والأسبانية والفرنسية ، ولهذا وصلت إلى المياه الاقليمية لجيبوتى سفينة حربية امريكية تكون مركزا لهذه القيادة بالاضافة إلى السفن العسكرية التى أرسلتها الدول الأوروبية للإشراف والمراقبة فى منطقة جنوب البحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب وشمال المحيط الهندى . وأهم تصريحات وزير الدفاع الأمريكى فى زيارته هى قوله ان القواعد الإرهابية ليست موجودة فقط على الجانب الإفريقى وإنما هى موجودة ايضا على الجانب الآسيوى فى اليمن وجنوب المملكة العربية السعودية، وأن السياسة الأمريكية تعتبر جيبوتى مركزا للإطلال على شئون ومجريات الأمور فى هذه المنطقة عامة، وقد حدث هذا قبل سفره إلى قطر وتوقيع اتفاقية عسكرية معها.

● فى تقديرى ان مايحدث واحتمالاته المستقبلية يؤثر بالتغيير فى خريطة العلاقات السياسية فى المنطقة التى تشمل دول القرن الأفريقى وحوض النيل، وهذا أمر تهتم به السياسة المصرية لأنه يقع فى الجوار الجنوبى للدولة المصرية حيث المصالح الحيوية المصرية ، ويضاف إلى هذا المصالح الحيوية لعدد من الدول العربية مثل المملكة السعودية واليمن والسودان والأردن وهى كلها دول بحر أحمرية ، وان بعض هذه الدول بينها تعاون مشترك مثل ماحدث اخيرا بين السودان واليمن واثيوبيا.

السياسة الليبية الجديدة

● فى مناسبة العيد الثالث والثلاثين لثورة الفاتح من سبتمبر ،ألقى العقيد القذافى خطابا ضافيا تناول فيه سياسة بلاده الداخلية والخارجية ولفت نظرى موضوعان وردا بالخطاب يستحقان التفكير والتعليق، كما اعتقد أن مؤسسات السياسة المصرية سوف تهتم بهذين الموضوعين.

والموضوعان هما إعلان ليبيا قبولها بالقانون الدولى والشرعية الدولية، والموضوع الثانى هو مشروع نقل مياه النهر العظيم فى ليبيا إلى بحيرة تشاد، وكلاهما له صلة بالمصالح القومية للدولة المصرية.

● يقول العقيد القذافى فى الموضوع الأول إن الصراع فى العالم المعاصر لم يعد بنادق وسلاحا، وإن إدارة هذا الصراع تتطلب الانصياع للشرعية الدولية التى طالما احتجت عليها ليبيا لفترات طويلة، كما تتطلب القبول بالقانون الدولى والشرعية الدولية مهما كانت مزورة أو مفروضة من أمريكا، وإلا سنداس بالاقدام ما لم نقبل ذلك، وأن ليبيا لن تمارس سياسة خارجية مستقلة مع العالم، وستكون سياستها جزءا من سياسة الاتحاد الافريقى.

● ويبدأ التعليق بالقول إن السياسة الخارجية للدولة الليبية هى من اختصاص قيادتها وشعبها بدون تدخل خارجى ، ولكن هذه السياسة الخارجية سوف تنعكس وتترتب عليها آثار ونتائج فى العلاقات المتبادلة مع مصر على مستوى ثنائى، وفى العلاقات مع تجمع دول الساحل والصحراء على مستوى جماعى، خاصة أن دول التجمع تحيط بالدولة المصرية من الغرب ومن الجنوب، وان الأغلبية العددية فى دول التجمع هى من دول الفرانكفون، وأن ما غير ذلك هى من دول الانجلوفون ومن الدول العربية الافريقية، لذلك فإنه من المتوقع أن تهتم السياسة الفرنسية أيضا بهذا التحول السياسى بسبب وجود تنافس فرنسى ـ أمريكى حول النفوذ السياسى والأسواق والتجارة والاستثمار فى افريقيا عامة ، ومن ناحية ثانية فإن السياسة الليبية سبق لها التقدم بمشروعات للسلام والمصالحة الوطنية وايقاف الحروب الأهلية فى مناطق افريقية متنوعة، فلما جاء وقت الحصاد والتسوية السياسية لهذه النزاعات الافريقية استأثرت بالعملية ونتائجها السياسات الامريكية والاوروبية والامم المتحدة، ولما طلبت هذه الاطراف مساعدات من الدول الافريقية لم تكن ليبيا من بين الدول المدعوة للمساعدة والتعاون.

● الموضوع الثانى أن العقيد القذافى طلب فى خطابه من امريكا واوروبا والامم المتحدة الاسهام معه فى انجاز مشروع تاريخى لربط النهر العظيم الصناعى فى ليبيا مع بحيرة تشاد من أجل اقامة مشاريع زراعية يعيش عليها الافارقة.

وهذا موضوع يتطلب تذكر مجموعة من الحقائق التى تتخصص فيها مدارس الجغرافيا

والجيولوجيا والهيدروليكا، لأن النهر الليبى يستمد مياهه من الخزان الجوفى الرملى الحجرى النوبى، وهذا الخزان موجود تحت الارض المصرية والليبية والسودانية والتشادية، وان مساحته نحو ٢،٣ مليون كيلو متر مربع، وانه فى عام ١٩٩٨ نشرت وزارة الرى المصرية صفحة معلومات فى الأهرام (١٩٩٨/٣/٢٣) تفيد بتكوين هيئة عليا لدراسة موضوع الاستراتيجية الواجبة فى الاستخدام الامثل لهذه المياه وسحبها لحساب الدول الاطراف فى ملكية الخزان الجوفى، وأن ما نشر فى ذلك التاريخ يفيد باهتمام الوزارة المصرية ومؤسساتها المتخصصة، وقد مرت أربع سنوات فماذا حدث؟ هل تم وضع اتفاقية دولية تلتزم بها الدول الاربع بشأن تحديد الاسلوب الامثل لسحب المياه واستخداماتها من الخزان؟ وهل التزمت كل دولة بالكميات والحصص المقررة لها؟ أم أن الموضوع مازال فى مرحلة كتابة المذكرات وعقد الاجتماعات؟ بينما تعلن ليبيا عن مشروع يطلب التمويل؟!

● أعتقد أن الموضوع الثانى جد خطير لأن نقل المياه من ليبيا عبر الحدود الدولية السياسية إلى تشاد يستحق دراسة قانونية، إلا إذا كانت دولة تشاد تنشئ شبكة أنابيب لنقل المياه من حصتها داخل أراضيها حتى بحيرة تشاد، خاصة أن بحيرة تشاد جفت وهجرها المواطنون الذين كانوا يقيمون على ضفافها للزراعة والصيد، وان هيئة اقليمية قد تكونت لبحث الموضوع مع الدول المحيطة بالبحيرة وكلها أعضاء فى تجمع الساحل والصحراء فيما عدا الكاميرون، كما سبق أن ناقشت اجتماعات التجمع موضوع مشكلة بحيرة تشاد، وأن المعونة والمشورة قد طلبت فى هذا الشأن من هيئات أوروبية وعالمية، ولهذا يستحق الموضوع المتابعة..

تشاد والجوار الليبى

● انتقل الخلاف بين ليبيا وتشاد من مستوى الخفاء الدبلوماسى الى العلن الإعلامى، فقد تحدث الرئيس ادريس ديبى خلال شهر يونيه الى الصحافة الفرنسية واشتكى من السياسة الليبية التى تدعم المعارضة المسلحة التى تقودها الحركة من أجل العدالة والديمقراطية، وقال ان حكومته تعرف ان الحركة تنشط اساسا انطلاقا من جنوب الأراضى الليبية حيث منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين، وان حكومته رصدت تعزيزات عسكرية وتسليحا متزايدا لدى الحركة الأمر الذى ترتب عليه اشتباك مسلح اخيرا بين جيش الحكومة وقوات الحركة وطالب ليبيا بان تلعب دورها فى الوساطة بين الحكومة والحركة فى صراحة ووضوح، مادام الهدف الليبى المعلن هو العمل على اتمام المصالحة الوطنية بين الحكومة والمعارضة التشادية، كما ذكر ان ليبيا قامت بدور الوساطة والمصالحة بين الحكومة التشادية والمعارضة فى يناير ٢٠٠٢، الأمر الذى ترتب عليه توقيع اتفاقية مصالحة بينهما، ولكنه يقول ان الأمور تغيرت الآن.

● إن مراجعة العلاقات بين تشاد وليبيا منذ عام ١٩٩٤ تسجل التغيير من المرحلة الصراعية الى المرحلة التعاونية، فقد صدر فى ذلك العام حكم محكمة العدل الدولية بان الشريط الحدودى المتنازع عليه بين البلدين (شريط أوزو) هو أرض تشادية، وأنه على ليبيا ان تسحب قواتها وتوقف عملياتها العسكرية فى الشريط الحدودى، وقد قبلت ليبيا الحكم ونفذته فور صدوره، وعقدت الدولتان عددا من الاتفاقيات فى ميادين التعاون وحسن الجوار، وازداد التعاون بين الدولتين بانضمام تشاد الى دعوة العقيد القذافى لانشاء تجمع الساحل والصحراء فى عام ١٩٩٨، وشاركت فى جميع ترتيبات وتنظيمات التجمع الأمنية والاقتصادية والسياسية.

● ولكن فى عام ١٩٩٨ إنشق وزير الدفاع التشادى الأسبق عن الحكومة وشكل الحركة من أجل العدالة والديمقراطية التى اتخذت مقرها ومواقعها فى المنطقة الجبلية من شمال تشاد وهى المجاورة لخط الحدود التشادى ـ الليبى، وبدأت الحركة فى عمليات عسكرية ضد حكومة تشاد، كما بدأت فى التنسيق والتعاون مع حركات وأحزاب أخرى معارضة لحكومة الرئيس ديبى، وتدخلت السياسة الليبية للوساطة والمصالحة بين الطرفين حتى نجحت فى يناير ٢٠٠٢ فى عقد اتفاق مصالحة بين وفد الحكومة ووفد الحركة، ونص الاتفاق على وقف فورى لاطلاق النار واصدار عفو حكومى عام ومشاركة الحركة فى مؤسسات الحكومة ومنح مناصب لقيادات المعارضة، وتشكيل لجان قانونية واقتصادية

وعسكرية تتولى متابعة ومراقبة تنفيذ هذه الاتفاقيات.

● ولكن الانباء المتداولة تقول ان امور التنفيذ لم تتحرك كما يجب، وان الانتخابات التشريعية التى شهدتها تشاد فى ابريل ٢٠٠٢ كان فيها كثير من الانحرافات والتزوير الامر الذى سجلته فرق المراقبين القادمين من المنظمة الفرانكوفية العالمية ومن تجمع دول الساحل والصحراء، وان حزب الرئيس ديبى وحلفائه حصل على ١٢٢ مقعدا من مجموع ١١٥ مقعدا فى البرلمان وان رد الفعل السياسى لدى المعارضة ولدى الاتحاد الأوروبى كان سيئا، وهناك رأى يقول ان الرئيس ديبى كان فى حاجة الى المصالحة حتى تتم العملية الانتخابية بعد ان حصل فى عام ٢٠٠١ على دورة رئاسية ثانية انتشرت بشأنها الشكاوى ونددت باجراءاتها الدول ووسائل الاعلام الأوروبية، بينما يقول رأى آخر ان السياسة الليبية تستعمل الادارة السياسية المعروفة باسم العصا والجزرة للتعامل مع دول الجوار الافريقى حتى تضمن انتظامها فى المسيرة السياسية التى تقودها ليبيا، ولعل هذا هو مادعا الى حدوث انشقاق فى داخل الحركة المعارضة.

● ومن ناحية أخرى يستمر التعاون والعمل فى إنشاء خط الأنابيب الناقلة للبترول التشادى من جنوب البلاد حتى موانئ دولة الكاميرون على شاطئ المحيط الاطلنطى، وان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والشركات البترولية الامريكية هى الأطراف التى تتولى عمليات التمويل والإنشاء ، وتتطلع حكومة تشاد الى الاسراع فى تدفق البترول عبر هذا الأنبوب حتى تتمكن من حل مشاكلها الاقتصادية وأن تقلل من اعتمادها على المعونات الخارجية.

السياسة والاقتصاد فى چيبوتى

● تمثل جيبوتى حاليا حالة فريدة فى دول منطقة القرن الافريقى، فهى لاتعرف حاليا النزاع الداخلى المسلح وهى تستعد لاجراء انتخابات تشريعية جديدة فى ديسمبر المقبل أو فى يناير ٢٠٠٣، كما ان التعدد الحزبى قد اكتمل بانشاء أربعة أحزاب متنافسة طبقا لنص الدستور الصادر عام ١٩٩٤. ويضاف إلى هذا أن الوضع الاقتصادى بدأ يشهد حركة نحو الانتعاش وتغطية العجز المالى فى الميزانية الحكومية نتيجة لاتفاقات عقدتها الحكومة مع بعض الدول الأوروبية والأمريكية لاتخاذ جيبوتى قاعدة أساسية فى المنطقة ضمن مايسمى بسياسة مكافحة الإرهاب ومراقبة قواعد الإرهابيين فى الصومال وباقى منطقة شرق افريقيا ويقال فى الانباء أنها مقر القيادة العامة للحملة الأمريكية.

● لقد زارت وزيرة الدفاع الفرنسية جيبوتى فى شهر أكتوبر الماضى وتفقدت القاعدة الفرنسية الأساسية القائمة فى الدولة منذ إعلان استقلالها عام ١٩٧٧، وبالقاعدة يقيم ٢٧٠٠ عسكرى، وهذا الوجود العسكرى له نتائج مالية تتمثل فى المساعدات المقدمة رسميا من فرنسا لدولة جيبوتى، وفى النفقات التى تتدفق فى قطاعات الخدمات والأسواق والاستيراد والتصدير من خلال ميناء جيبوتى ويقال إن إجمالى هذه المبالغ يصل إلى حوالى ٥٠٠ مليون دولار سنويا، ومن ناحية ثانية أكدت الوزيرة الفرنسية ان الوجود الفرنسى هو وجود مستمر طويل المدى ولايهدده توافد قوات أمريكية وألمانية وأسبانية.. الخ إلى جيبوتى، واقامة قواعد لهذه القوات العاملة ضمن مايسمى الحرب ضد الإرهاب ومراقبة الملاحة والمسارات البحرية فى البحر الأحمر والمحيط الهندى، وقد تعاملت حكومة جيبوتى مع كل دولة أوروبية وأمريكية باسلوب مباشر لعقد اتفاق يسمح باقامة القوة العسكرية الأجنبية مقابل مساعدات مالية اضافية، وطلب إسهام الأطراف الخارجية فى عمليات إنشاء أو تجديد البنية التحتية مثل رصف الطرق وبناء المستشفيات والمدارس.. الخ. وتتداول وسائل الاعلام الحديث عن القيمة المالية الكبيرة التى قدمتها كل دولة أجنبية، ونتيجة لهذا الوضع ازداد الطلب على الأيدى العاملة الجيبوتية التى تعانى من آثار البطالة والكساد وازدادت الحركة فى الأسواق بزيادة الانفاق المالى، كما ان الانشاءات الجديدة التى يجرى تنفيذها مثل تشييد البنايات بالقواعد وملاجئ الطائرات والمطارات تؤدى إلى مزيد من الانفاق والانتعاش الاقتصادى فى المرحلة الحالية، ومن ناحية ثانية وقعت الحكومة مع الولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء محطة إذاعة أمريكية فى مدينة عرتا الجيبوتية للإرسال الاذاعى الى ٦ ل دول وبلدان الشرق الافريقى وجنوب الجزيرة العربية، ويتم الارسال بالعربية والفرنسية والانجليزية، كما تتم باللغات الوطنية لشعوب وقبائل المنطقة الافريقية.

● يتزامن مع النشاط فى القطاعات الاقتصادية نشاط على المستوى السياسى، فالدولة قد تصالحت منذ فترة سابقة مع التمرد العسكرى والنزاع المسلح الذى قادته جبهة فرود، وعاد زعيم الجبهة أحمد دينى الى جيبوتى وخلال هذا العام ظهرت آثار ونتائج الضغوط الأجنبية بشأن تنفيذ الخطوات الديموقراطية المنصوص عليها فى دستور الدولة الصادر عام ١٩٩٤، وطبقا للنص الدستورى فان تشكيل الأحزاب السياسية المتنافسة هو أمر مقرر وأن عددها لايزيد عن أربعة أحزاب، وخلال شهر أكتوبر ٢٠٠٢ اعلنت قيادات من المعارضة عن تشكيل حزبين جديدين هما حزب الاتحاد الديموقراطى من أجل العدالة، وحزب التحالف الجمهورى من أجل التنمية، ويحكم البلاد حاليا تحالف حزب التجمع الشعبى من أجل التقدم وحزب فرود المتحالف معه والذى سبق أن انشق عن جبهة فرود قبل أن تتم المصالحة السياسية العامة مع أحمد دينى، وايضا يوجد على جانب المعارضة الحزب الوطنى الديموقراطى، واستطرادا نشير الى ان التحالف الحاكم يتمتع بالأغلبية الساحقة فى البرلمان الحالى، وانه يستعد للانتخابات القادمة حتى يحافظ على أغلبيته فى البرلمان، ومن ناحية ثانية فقد أعلنت الحكومة ان الاتفاق العام بين القيادات السياسية فى جيبوتى هو السماح لوفود المراقبين من دول الاتحاد الأفريقى بمراقبة العملية الانتخابية القادمة حتى تكون انتخابات حرة ونزيهة.

● هذه الحالة الداخلية تصاحبها وتدعمها سياسة خارجية تنأى بنفسها عن الانغماس فى مشكلات وعداوات دول المنطقة، وتلتزم الحياة تجاه هذه المشكلات وتحافظ على الصداقة مع اريتريا واثيوبيا والسودان واليمن، كما انها تشارك فى جهود منظمة ايجاد وكينيا بشأن المصالحة السودانية والمصالحة الصومالية.

مواقف متغيرة فى الصومال

● فى النصف الأول من شهر مايو الماضى اصدرت الأمانة العامة للجامعة العربية بيانا شديد اللهجة ترد فيه على تصريحات حسين عيديد بشأن نفى الانتماء العربى للصومال، واتهامه للدول العربية بأنها تدعم الحكومة الانتقالية بالسلاح والمال ، مما ترتب عليه ان الجبهة العربية اصبحت ضد الجبهة الافريقية فى الصومال، ولهذا انكرفى تصريحاته انتماء الامة الصومالية للعرب والعروبة على الرغم من عضوية الحكومة فى الجامعة العربية ، وقال إن مستقبل الصومال هو مع الدول الافريقية لان العلاقات مع الدول العربية هى فقط فى الاقتصاد والثقافة والجوار الجغرافى.

● ويتلخص رد الجامعة العربية فى ان هذه التصريحات هى محاولة للابتزاز والحصول على دعم مالى عربى، وان حسين عيديد يحمل الجنسية الامريكية بالاضافة الى جنسيته الصومالية وانه ليس مخولا للحديث عن انتماء شعب الصومال، ويضاف الى هذا رأى آخر يقول ان التصريحات سببها محاولة حسين عيديد استرضاء اثيوبيا وكينيا ، فقد سبق ان أطلق تصريحات فى شهر ابريل الماضى ينتقد فيها الحكومتين بأن سياستهما تجاه الصومال هى تعبير عن مصالحهما الاقليمية، وانهما تحاربان فى الصومال بصور واساليب خفية، وانهما تقيمان علاقات غير شرعية مع الاقاليم والقبائل التى تتجه الى الانفصال او الاستقلال، وان وراء هذه السياسات اسبابا دينية لان الصومال بلد مسلم، وان التأييد الامريكى والاوروبى يدعم مواقف وسياسات الدولتين، وكان رد الفعل الاثيوبى عنيفا، فقد دعت الصحافة الى طرده من اثيوبيا ومنعه من دخولها، وفى كينيا نادت آراء بإصدار مذكرة اعتقال دولية ضده اذا دخل البلاد بعد ذلك، ولهذا يقال انه اطلق تصريحاته بشأن نفى الانتماء العربى للصومال فى مؤتمر صحفى عقده فى اديس ابابا للعودة الى احضان هاتين الدولتين.

● ومن ناحية ثانية فقد سبق للامين العام للجامعة ان عين مبعوثا عربيا خاصا للصومال هو السفير سالم الخصيبى المندوب الدائم لسلطنة عمان سابقا لدى الامم المتحدة، وان اللجنة العربية المكلفة بمتابعة الموقف فى الصومال ايدت مبادرة الامين العام دعت للتعاون مع جميع الاطراف المعنية بأزمة الصومال للمشاركة فى مؤتمر المصالحة الصومالية المزمع عقده مع الاسراع فى تقديم المساعدة المالية المقررة للصومال وتفعيل الدور العربى بوجه عام.

● ولكن المواقف الاخرى فى الصومال تتجه الى التصلب والمواجهة الاعلامية والعسكرية، فالحكومة الانتقالية تتهم أثيوبيا بالتدخل العسكرى لدعم امراء الحرب وزعماء الميليشيات ، وطلبت فى مجلس الامن بفرض عقوبات ضد اثوبيا لخرقها الحظر الدولى الخاص بمنع توريد الاسلحة الى الاطراف الصومالية، واعلنت انها لن تشارك فى مؤتمر المصالحة الصومالية اذا ظلت اثيوبيا فى اللجنة المكلفة بالاعداد لعقده ، وردت

اثيوبيا بالدعوة الى اعتبار الحكومة الانتقالية مجرد فصيل صومالى ، وانها ليست حكومة وطنيـة ودعت الى تشكيل حكومة جديدة تمثل كل الاطراف الصومالية، اما ودويلة بونت لاند فقد اشتعل القتال بين جامع على جامع وعبد الله يوسف، وتمكن عبد الله يوسف من اعادة سيطرته على المنظمة وطرد جامع الى خارجها، ومن ثم ذهب جامع الى ليبيا يطلب وساطتها لأن العقيد القذافى هو منسق السلام فى فضاء تجمع دول الساحل والصحرء الذى تتمتع الصومال بعضويته، ولهذا شن عبد الله يوسف هجوما شديدا ضد ليبيا بعد ان كان صديقا لسياستها، وإن ظل حليفا مقربا الى اثيوبيا التى ساندته عسكريا.

● اما فى صوماليلاند فقد توفى محمد ابراهيم عقال رئيس الجمهورية فى مستشفى بجنوب افريقيا، وتم اختيار نائبه رئيسا مؤقتا للجمهورية طوال المدة الباقية للرئاسة والتى تنتهى فى ديسمبر من هذا العام، ووافق مجلس الاعيان على التمديد لمدة بقاء البرلمان الحالى لسنة قادمة حتى تتم اجراءات انتخاب رئيس الجمهورية القادم، وخلال هذه الفترة تدوالت وسائل الاعلام انباء زيارات وفود امريكية واتصالات اوروبية لصوماليلاند بدعوى مكافحة الارهاب.

● وعلى مستوى مجلس الامن فقد صدر قرارجديد يدعو دول الجوار الى منع تصدير او مرور شحنات الاسلحة الى الاطراف الصومالية تأكيدا للقرار السابق للمجلس بشأن هذا الموضوع،كما اعلنت الامم المتحدة انها سوف ترسل بعثة لتقصى الحقائق فى الصومال بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية.

● اما السياسية المصرية فقد اكدت على لسان السفير المصرى فى الصومال انها تدعم الحكومة الانتقالية بصفتها الحكومة الشرعية ، ودعت جميع الفصائل الاخرى للانضمام اليها لاستكمال مسيرة مؤتمر المصالحة الذى تنظمه كينيا تحت مظلة منظمة الايجاد، وانه يجب التمسك بوحدة الوطن الصومالى ومنع التدخلات الاجنبية فى الصومال.

مؤتمر نيروبى للمصالحة الصومالية

● يعرض المقال تقديرا للمواقف والسياسات التى تنتهجها الأطراف الصومالية المرشحة للمشاركة فى مؤتمر نيروبى للمصالحة الصومالية والمفترض أن المؤتمر سينعقد فى الأسبوع الأخير من شهر أبريل الحالى. والأصل فى فكرة المؤتمر هو قرار قمة منظمة إيجاد الذى صدر فى اجتماعها بالخرطوم فى شهر يناير ٢٠٠٢، ونتيجة لعدم اتفاق الدول على قرار موحد فقد صدر هذا القرار ويقضى بتشكيل لجنة فنية من ممثلى جيبوتى وأثيوبيا وكينيا لتوحيد تصورات هذه الدول تجاه موضوع المصالحة الصومالية والدعوة إلى هذا المؤتمر المقبل.

● هذه الدول الثلاث هى صاحبة تأثير وارتباطات مع الأطراف الصومالية المتصارعة وهذا التأثير قد يكون بالمساندة والدعم أو قد يكون بالعداء والاختلاف. وقد عقد وزراء خارجية الدول الثلاث اجتماعا فى شهر فبراير الماضى، واتفقوا على موعد عقد مؤتمر المصالحة قبل نهاية شهر إبريل وأن هدف الاجتماع هو توسيع وتعميق عملية المصالحة عبر التفاوض والحوار لتشكيل حكومة موسعة تمثل الوحدة الوطنية الصومالية وفى الأسبوع الأول من الشهر الحالى عقد اعضاء اللجنة الفنية الثلاثية اجتماعا فى نيروبى للاتفاق على التفصيلات النهائية لتنظيم المؤتمر وأساليب وموضوعات التفاوض وتحديد الأطراف المشاركة والمدة الزمنية والتمويل.

● ويبدأ الحديث عن موقف الحكومة الانتقالية فهى ترحب بالاجتماع واعلنت عن المشاركة، ولكن بشرط أنها الحكومة الشرعية والسلطة الحاكمة فى البلاد وأن الأطراف الأخرى بدون استثناء هى المعارضة ولذلك يكون هدف المؤتمر هو التوصل لاقرار تسوية بين الحكومة والمعارضة ويلقى هذا المنطق مساندة واضحة من جيبوتى ومعارضة سافرة من اثيوبيا ويتأرجح الموقف الكينى بين الموقفين.

ولذلك دخلت الحكومة فى حملة اتهام سافرة ضد اثيوبيا منذ المؤتمر الأول لوزراء الخارجية فى شهر فبراير الماضى، فقد اعلنت الحكومة أن اثيوبيا قدمت تصورها السياسى الذى يؤدى إلى تفكيك الدولة الصومالية الموحدة إلى كيانات ووحدات يجمع بينها اتحاد هزيل وهذه الوحدات هى صوماليلاند وبونت لاند وجوبا لاند وباى لاند ومقديشولاند، ومن جانب آخر فوجئت الحكومة الانتقالية بموقف ايطاليا والاتحاد الأوروبى على الرغم من المعونات المالية الوفيرة التى تتلقاها الحكومة من الاتحاد الأوروبى عامة وإيطاليا خاصة فقد ارسل البرلمان الأوروبى وفدا لزيارة مقديشو والتحادث مع الأطراف الصومالية كما أرسلت إيطاليا مبعوثا خاصا للاتصال مع الأطراف الصومالية وأخيرا وجهت ايطاليا الدعوة لكل الأطراف لزيارة روما والتفاوض تمهيدا للمصالحة، وسافر وفد الحكومة برئاسة وزير الخارجية ووفد مجلس المصالحة والاصلاح برئاسة

حسين عيديد وتقابل المفاوضون الايطاليون مع كل جانب على حدة فى اليوم الأول، ثم اعلنت ايطاليا أنها سوف تتعامل مع الحكومة الانتقالية بصفتها إحدى الجماعات أو أحد الفصائل الصومالية، ولهذا انهارت المفاوضات بانسحاب وفد الحكومة الانتقالية.

● وإذا انتقل الحديث إلى موقف المعارضة والفصائل المسلحة، فنجد أنها منذ اليوم الأول لقرار القمة قد اعلنت رفضها الحضور والمشاركة فى المؤتمر، ولكن اثيوبيا دعت الفصائل إلى مؤتمر فى مدينة ديرداوا الأثيوبية وطلبت منهم المشاركة لتشكيل حكومة موسعة كما قامت كينيا باتصالات مع فصائل معينة لاقناعها بالمشاركة وقد قبلت الفصائل المعارضة الحضور واعلنت عن ذلك بشرط عدم قبولها قول الحكومة أنها السلطة والحكومة الشرعية وأن على الحكومة الحضور بصفتها فصيلا صوماليا، وأنه لابد من بناء نظام سياسى جديد لتقاسم السلطة بين جميع الأطراف الصومالية ، وأن تمسك الحكومة الانتقالية بموقفها يعنى فشل المؤتمر القادم. واستطرادا نشير إلى أن صوماليلاند وبونت لاند ترفضان رفضا باتا حضور المؤتمر والمشاركة فى أى مفاوضات بشأن انشاء حكومة موسعة.

ومن جانب آخر أعلن جيش الرحنوين للمقاومة قيام دويلة أو نظام حكومى فى جنوب غرب الصومال وان عاصمة هذه الدويلة هى مدينة بيدوا الصومالية وأن القيادات والشيوخ اختارت حسن محمد نور رئيسا للدولة لمدة ٤ سنوات وأن يكون له نائبان مع تشكيل برلمان ومجلس وزراء.

وبهذا الإعلان تصبح الدويلات شبه المستقلة والمعلنة من جانب واحد هى ثلاث، وان كان النظام الجديد يقول إنه سوف يشارك فى مؤتمر نيروبى المقبل.

● يجرى هذا الجدل النظرى بينما الوقائع على الأرض لم تتغير إذ يسيطر كل من الفصائل والعشائر الموالية ، أما الأطراف الأجنبية غير الأفريقية فهى تمارس نشاطها فى البلاد وحولها ، فقد شهدت البلاد زيارة وفد أمريكى يضم ممثلين لوزارة الخارجية ووكالة المخابرات الأمريكية وزيارة وفد من الأمم المتحدة ونشاطا لكل من ايطاليا وألمانيا ، وأخيرا أصدر مجلس الأمن قرارا يدعو فيه الأمين العام للأمم المتحدة بالاستعداد لفتح مكتب للمنظمة الدولية بمجرد أن تسمح الظروف الأمنية بذلك، وتكون المهمة هى التحضير لمهام بناء السلام، وإنشاء صندوق مالى للتمويل مع تشديد نظام مراقبة حظر الاتجار بالسلاح طبقا لقرار المنظمة الدولية الصادر عام ١٩٩٢ والذى لم يحترمه أحد من الأطراف الداخلية والخارجية.

الصومال على طريق المصالحة

● يعرض المقال نتائج شهر من الإقامة المشتركة والمحادثات المباشرة بين القيادات الصومالية فى مدينة ألدوريت بجمهورية كينيا. وقد بدأت المفاوضات بين المشاركين يوم ١٥ أكتوبر وسوف تستمر حتى منتصف شهر نوفمبر الحالى، وتمثل مرحلتين الأولى والثانية من عملية المصالحة، ثم يشكل المشاركون فى المؤتمر عددا من اللجان التى تستمر فى عملها حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٢، والسبب هو أن انتخابات الرئاسة الكينية سوف تجرى خلال ديسمبر، وينتظر بعد ذلك أن تستمر المفاوضات لمدة ثلاثة أو أربعة شهور حتى يتم وضع الدستور الفيدرالى الديمقراطى وتشكيل حكومة انتقالية جديدة.

● يشارك فى أعمال المؤتمر جميع زعماء الفصائل والكيانات المستقلة والدويلات وشيوخ وكبار القبائل والعشائر وممثلو منظمات المجتمع المدنى، وقد حضر الجميع بما فيهم الذين سبق إعلانهم عن عدم المشاركة لأسباب متنوعة ، وكانت التسوية التفاوضية هى أن من يشارك يعرض وجهة نظره واعتراضاته أمام الحضور، ويقال ان الدول الافريقية والأوروبية والأمريكية قد مارست ضغوطا وهددت بإمكانية فرض أنواع من العقوبات الذكية التى تشمل منع السفر وتجميد الحسابات المالية فى الخارج. كما يشارك بصفة المراقب ممثلو الدول الأعضاء فى منظمة ايجاد التى تتولى أمور تنظيم المؤتمر، ويشارك ممثلو الدول الأعضاء منبر شركاء ايجاد، وممثلو منظمات الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الافريقى.

● قبل اختتام شهر أكتوبر أعلنت كينيا بصفتها الدولة راعية المؤتمر عن نجاح أعمال المرحلة الأولى، فقد تم اعداد وتوقيع اتفاق مبدئى لوقف اطلاق النار والاعمال العدائية بين جميع الأطراف المشاركة، والتعاون مع المجتمع الدولى لمحاربة الارهاب، وتعهد المشاركون بضمانات لتيسير عمل وكالات الاغاثة الدولية وضمان حياة وسلامة العاملين بها، وتأكيد التزام الجميع بمواصلة عملية المصالحة وإقرار السلام فى البلاد. ويوم أول نوفمبر جرى الاحتفال ببدء المرحلة الثانية التى سيتم فيها الاتفاق على أسس ومبادئ التفاوض وتشكيل اللجان الفنية لوضع جدول أعمال المرحلة القادمة وصياغة مبادئ الدستور الفيدرالى الديمقراطى وبرامج نزع السلاح والجدول الزمنى لتنفيذ هذه البرامج.

● وبعد توقيع جميع الممثلين لمنظمات وجماعات الصوماليين فى ختام المرحلة الأولى، وقع على وثيقة وقف إطلاق النار ممثلو الجامعة العربية والاتحاد الافريقى والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وتحدث رئيس كينيا مرحبا بما تم من إنجاز وتحدث عدد من القيادات الصومالية مؤكدين استمرارهم فى عملية المصالحة وتحقيق السلام.

● وأصدر السفير المصرى الى الصومال الذى يشارك فى حضور اجتماعات المؤتمر تصريحات تؤكد فيها الدعم المصرى لإنشاء حكومة انتقالية فى ختام أعمال المؤتمر واتمام المصالحة الصومالية، كما أصدرت الحكومة الاثيوبية بيانا ترحب فيه بوقف اطلاق النار واحلال السلام، وأكد البيان أن اثيوبيا لاتريد تقسيم الصومال لأن مصالحها الحيوية هى السلم والأمن والقانون فى ظل حكومة صومالية تشارك فيها جميع الأطراف الصومالية، ومن ناحية ثانية اجتمع وزراء خارجية إثيوبيا والسودان واليمن خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر الحالى وفى بيان مشترك قالوا أنهم يرحبون بالنتائج المشجعة للمرحلة الأولى من مؤتمر الدوريت وأكدوا التزام بلادهم بالعملية السلمية والمصالحة الصومالية.

● وفى هذا الاطار تلزم الاشارة إلى أن جمهورية صوماليلاند أعلنت عدم مشاركتها فى المؤتمر وفى عملية المصالحة، لأن نجاح الصوماليين فى إقامة حكومة واقرار السلم والأمن سوف يكون مناسبة لبدء مفاوضات مع هذه الحكومة الانتقالية الصومالية، واستطرادا نقول ان جمهورية صوماليلاند قد أجرت انتخابات على المستوى المحلى فى شهر أكتوبر ٢٠٠٢ وتستعد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية فى شهر يناير ٢٠٠٣، وتتنافس فى هذه الانتخابات ٩ أحزاب بما فيها الحزب الحاكم، كما أن أكثر من مرشح تقدم لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية المعلنة من جانب واحد منذ عام ١٩٩١.

● الملاحظة الأخيرة هى أن المبادرات السابقة منذ عام ١٩٩١ لم تنجح فى إقرار المصالحة الصومالية، وان المبادرة الحالية تقوم بها كينيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى باسم منظمة إيجاد، وتساندها الجامعة العربية والاتحاد الافريقى والأمم المتحدة وأعضاء منبر شركاء ايجاد، والأمل كبير فى استمرار نجاحها حتى إتمام المصالحة الكاملة.

الاعتراف الواقعى بجمهورية صوماليلاند؟

● اعرض هذا الموضوع للنقاش العام فى مناسبة اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب بالقاهرة تمهيدا لانعقاد اجتماع القمة العربية فى بيروت قبل نهاية الشهر الحالى، والموضوع هو ظهور اتجاهات وسياسات غير عربية تؤدى فى تقديرى إلى الاعتراف الواقعى أوبالأمر الواقع بجمهورية أرض الصومال، وسبب هذه الاتجاهات والسياسات من جانب الدول الكبرى الأوروبية والأمريكية ودول افريقية ليس المبادئ والقواعد المقررة فى القانون الدولى، وإنما السبب هو النتائج والتطورات السياسية التى ترتبت على أحداث سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة، وما تلاها من حملة اعلامية وسياسية وعسكرية ضد الارهاب العالمى، ومدى استفادة جمهورية أرض الصومال من هذه النتائج وتراكمها، أو مدى قدرة قيادات هذه الجمهورية على الاستفادة من البيئة الدولية والاقليمية المتغيرة؟

● وتجدرة الاشارة إلى أن مجلة الاهرام الاقتصادى تناولت موضوع احتمالات الاعتراف بالأمر الواقع ومحاذير وقوعه لأسباب خارجية فى مقالات نشرتها فى أعوام ١٩٩٧ و١٩٩٨ و١٩٩٩ (٤ مقالات)، وفيما يلى نجمل العلامات والاشارات الجديدة أو الطارئة من الخارج والتى تدعو إلى تغيير فى المواقف والسياسات وماذا يجرى على أرض الواقع؟

١- بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ تدفقت الأنباء فى وسائل الاعلام الاجنبية والعربية عن احتمالات هجوم عسكرى على بلاد الصومال وسط تبادل كثيف بالاتهامات بين الأطراف الصومالية حول مدى ارتباط كل طرف بقواعد الارهاب فى الصومال مع مساندة فى هذا الاتجاه من جانب بعض دول الجوار بالقرن الافريقى، وفى وسط هذا الضباب الكثيف والموجة بدأت اتصالات ومحادثات من جانب ألمانيا والولايات المتحدة مع قيادة جمهورية أرض الصومال لاستخدام ميناء ومطار بربرة تحت مسمى تقديم تسهيلات بحرية وجوية عسكرية، وتداولت الأنباء أن الدول الكبرى لا تكتفى بالتفاهمات الشفوية أو التأكيدات الكلامية وإنما تطلب فى مثل هذه الأوضاع أوراقا مكتوبة أو مذكرات متبادلة غالبا ما تتم فى سرية على مستوى التفصيلات والالتزامات المالية، ويضاف إلى هذا الأنباء المتداولة فى الاعلام العالمى عن تطلعات ودوريات جوية أمريكية وألمانية وبريطانية وفرنسية فى المجال الجوى للصومال.

كما نشرت الصحافة العربية الصادرة فى لندن تقارير عن التقدم والتوسع فى إنشاءات الميناء والمطار ومدى تنوع الخدمات المقدمة فيهما، مع حديث مستفيض عن الأمن والاستقرار وإنشاء البنية التحتية فى جمهورية صوماليلاند.

٢- يوم أول مارس الحالى أعلنت محطة الاذاعة البريطانية (بى. بى. سى) أنها افتتحت فى هرجيسا عاصمة صوماليلاند أول محطة اذاعة تدار بالطاقة

الشمسية، وأنها تبث البرامج باللغات الصومالية والانجليزية والعربية، وأنها تتحمل نفقات الإنشاء والإدارة والتشغيل، ومن المعروف أن محطة بى بى سى هى هيئة مستقلة ولكن الواقع الذى لا ينكر هو أن ميزانيتها جزء من ميزانية وزارة الخارجية البريطانية، وأن الاستقلال التنظيمى للمحطة لا يؤدى إلى تعارض أو تناقض مع السياسة البريطانية التى ترسمها وزارة الخارجية ومجلس الوزراء بشأن العلاقات الخارجية التى تمثل مصالح الدولة البريطانية، واستطرادا تجدر الاشارة إلى أن السياسة البريطانية فى تاريخها الطويل السابق مارست أساليب استعمال المنظمات والشركات والمؤسسات البريطانية للعمل فى افريقيا، والأمثلة واردة فى تاريخ المستعمرات البريطانية الافريقية.

٣ـ يوم ٧ مارس الحالى أعلنت اثيوبيا أنها افتتحت مكتبا تجاريا رسميا فى ميناء بربرة لتسهيل أمور تجارتها على مستوى الواردات والصادرات، حيث إن الميناء والطريق البرى المؤدى إلى الأراضى الاثيوبية يمثلان أحد شرايين الحياة الاقتصادية الاثيوبية وبعد اتفاق اثيوبيا والسودان على منح اثيوبيا منطقة تجارة حرة فى ميناء بورتسودان وإنشاء طريق برى جديد لنقل الصادرات والواردات الاثيوبية حتى الحدود الفاصلة بين البلدين، اضافة إلى تأمين الطريق البرى بإجراءات أمنية مشتركة ومخازن ومستودعات عند بداية الطريق وفى نهايته.

● التعليق على هذه العلامات والاشارات يستبعد سياسات الشجب وتصريحات الإدانة لان الموضوع أعمق من هذا المستوى اللفظى والقولى، ولأنه يتعلق بمصالح لكل الأطراف المشتركة فيه، كما أن جمهورية أرض الصومال تتحدث مع الأطراف الخارجية بأنها دولة استقلت عن الاستعمار البريطانى يوم ٢٦ يونيه ١٩٦٠ ، ويوم اعلان الاستقلال كان لها حدود سياسية معروفة، ولكن فى يوم أول يوليو ١٩٦٠ أعلنت صوماليا (الصومال الايطالى السابق وكان تحت الوصاية الدولية) استقلالها ، وقام اتحاد سياسى بين الدولتين باسم جمهورية الصومال المستقلة، وبعد انهيار الدولة والحكومة الصومالية عام ١٩٩١ أعلنت صوماليلاند استقلالها من جانب واحد فى مايو ١٩٩١.

وهذا وضع ترضى عنه الأطراف الخارجية لأنه يساعد فى تحقيق مصالحها كما أنها تريد استمراره.

● ويضاف إلى هذا أن قمة ايجاد فى الخرطوم عام ٢٠٠٢ قررت عقد مؤتمر للمصالحة الصومالية تحضره جميع الأطراف الصومالية بدون استثناء فى نيروبى فى شهر أبريل القادم، ولكن جمهورية صوماليلاند ترفض المشاركة لأنها ليست طرفا فيما يدور من نزاع وقتال مسلح بين الفصائل الصومالية وأمراء الحرب والحكومة الانتقالية فى مقديشو وباقى بلاد الصومال.

● السؤال المطروح للإجابة: ما هو موقف السياسات العربية عامة والسياسة المصرية خاصة؟

السياسة الأوروبية والمصالحة الكونغولية

● هل يشهد عام ٢٠٠٢ التسوية السياسية والمصالحة الوطنية فى الكونغو؟

تطرح الدراسات السياسية المتخصصة السؤال وتتنوع الاجابات وإن كانت فى مجملها تتسم بنبرة التفاؤل مع قدر من التشاؤم والتشكك.

وتقول الاجابات ان التسوية والمصالحة كانت فى العام الماضى تسير تحت مظلة اتفاق لوساكا ١٩٩٩، وان الاجتماعيين اللذين عقدهما الوسيط الدولى والافريقى فى بوتسوانا وفى اثيوبيا عام ٢٠٠١ شهدا لقاء جميع الاطراف المتحاربة والسياسية على جانبى الحكومة والمعارضة، وانهم تحدثوا سويا ولكن ظهرت اختلافات وتناقضات تدور حول رؤية كل طرف لمركزه وموقعه فى ختام الاتفاق على التسوية والمصالحة، ونصيب كل طرف فى كعكة النفوذ وتقاسم السلطة فى البلاد خلال الفترة الانتقالية وفى فترة الشرعية الدستورية التى تليها، ومن ناحية ثانية فان التنافس بين الدول الأوروبية الثلاث يؤثر كثيرا على مواقف الاطراف الافريقية، إذ ان كل طرف يستند الى تأييد دولة أوروبية دون غيرها وهذه الدول الثلاث هى بلجيكا وفرنسا وبريطانيا، ومن ناحية ثالثة فان انشغال السياسة الامريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بقضايا مكافحة الارهاب ادى الى تنمية وتصاعد دور دول الانجلوفون الافريقى وفى مقدمتها جنوب افريقيا وبتسوانا ونيجيريا، كما أدى الى محاولات أوروبية للتقارب والتفاهم تحت مظلة الاتحاد الأوروبى للتوصل الى حل سياسى تفاوضى فى اطار اتفاق لوساكا ١٩٩٩.

● يبدأ المقال بعرض دور وانجاز الوسيط الدولى والافريقى الرئيس الأسبق ماسيرى فى مجال المصالحة الوطنية، وهو دور مدعوم بتأييد المنظمة العالمية والمنظمة الافريقية وتقف وراء هذا التأييد السياسة الامريكية، لقد عقد اجتماعا فى عاصمة بوكسوانا حضره ممثلو الحكومة والمنظمات والأحزاب السياسية والمجتمع المدنى وفصائل المعارضة المسلحة وتم الاجتماع فى أغسطس ٢٠٠١، ثم دعا الى الاجتماع الثانى فى أديس أبابا فى أكتوبر ٢٠٠١، وبعد هذا جرى الاتفاق بينه وبين الاطراف الكونغولية على عقد الاجتماع الثالث فى مدينة صن سيتى فى جنوب افريقيا، وكان الموعد المقبول هو فى النصف الثانى من يناير ٢٠٠٢، ولكن مشكلات استكمال تمويل نفقات المؤتمر وحسم قضية ممثلى جماعة ماى ماى المسلحة ادى الى تأخير الموعد الى النصف الثانى من الشهر الحالى (فبراير)، ولكن الانباء تقول ان التوصل الى تفاهم حول المشكلات سوف يؤدى إلى تأخير الاجتماع إلى ابريل ٢٠٠٢، والسبب الحقيقى فى هذا التأخير هو انتظار نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية فى زيمبابوى التى تقرر عقدها يوم ١٠ مارس ٢٠٠٢، وتعتبر نتائجها حاسمة لأن الرئيس موجابى مصرّ على استمرار دور بلاده العسكرى فى الكونغو، بينما منافسه فى معركة الرئاسة مرشح الحركة من أجل التغيير الديمقراطى قد أعلن ان

نجاحه وفوزه بالرئاسة يعنى سحب قوات زيمبابوى فورا من الكونغو، وهذا اعلان ترضى به وتدعمه الدول الأوروبية والأمريكية.

● وإذا انتقل الحديث الى دور بلجيكا الذى يتصاعد ويؤثر فى المواقف الداخلية الكونغولية منذ توليها رئاسة الاتحاد الأوروبى فى يوليو ٢٠٠١ وحصولها على تفويض أوروبى وأمريكى لقيادة مسيرة السلام فى منطقة وسط افريقيا، لقد قام وزير الخارجية البلجيكى بزيارات متعددة للدول الافريقية وللدول الأوروبية ذات الاهتمام بالمنطقة، وأجرى محادثات مع المؤسسات المالية العالمية للاسهام فى دعم مسيرة التسوية فى الكونغو، ثم تفاهم مع الرئيس أوباسانجو فى نيجيريا على عقد اجتماع تحضره جميع الأطراف الكونغولية السياسية والمدنية والمسلحة على جانبى الحكومة والمعارضة فى ١٣ ديسمبر، وفى هذا الاجتماع بدأ عرض مشروعات وتصورات وبدائل للقضايا المستعصية فى مسيرة المصالحة الوطنية، ثم دعت بلجيكا الى اجتماع فى بروكسيل يوم ٢٠ ديسمبر ٢٠٠١ وشارك فيه بالاضافة الى الاطراف الافريقية ممثلو الاتحاد الأوروبى وممثلو المؤسسات المالية والنقدية، وفى هذا الاجتماع تقرر اقامة صندوق للمصالحة الوطنية فى الكونغو بمقدار ٤٠٠ مليون دولار، وأعلن البنك الدولى انه سوف يسهم بمبلغ ١٥٠ مليون دولار فى مجال التعمير، كما اعلنت الدول المانحة عن اسهاماتها بمبلغ ٢٤٠ مليون دولار فى رأسمال الصندوق، وبدا فى هذين الاجتماعين ان السياسة البلجيكية تدعم الرئيس كابيلا الابن وان فرنسا وبلجيكا متفقتان على مسيرة سياسية مشتركة تجاه رواندا وبوروندى وأوغندا وزيمبابوى، وان لدى الدولتين أفكارا وتصورات حول الاستثمارات والأسواق والمصادرات. وبعد ذلك دعت بلجيكا الى عقد مائدة مستديرة فى بروكسيل تحضرها الأطراف السياسية والمسلحة الكونغولية للتشاور حول أفكار مشروع الحل السياسى والفترة الانتقالية واعداد مشروع الدستور والبرلمان الانتقالى وتعيين مجلس وزراء جديد، ثم اجراء استفتاء على الدستور ونظام الحكم الديموقراطى فى البلاد.. الخ، وفى هذه المناسبة أعلن البنك الدولى عن تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لتمويل عمليات نزع السلاح وتسريح المقاتلين واعادتهم وتأهيلهم للحياة المدنية فى مجتمع الكونغولى.

● وفى شهر يناير اعلنت فرنسا وبريطانيا عن رحلة مشتركة لوزيرى خارجية البلدين الى دول وسط افريقيا بهدف دعم السلام والمفاوضات بين الأطراف الكونغولية، ولكن الرحلة تمت فى فترة تفجر الحمم البركانية وآلاف القتلى المشردين والتدمير الواسع الذى ترتب على نشاط البركان الواقع فى شرق الكونغو عند مدينة جوما أحد المعامل الرئيسية للمعارضة المسلحة المدعومة من رواندا ؛ ولذلك تقول الانباء المتداولة أن الجولة السياسية تمت وان النتيجة الوحيدة كانت ابلاغ جميع الأطراف الكونغولية بعدم اللعب على تناقضات فرنسية وبريطانية لأن الدولتين اتفقتا على سياسات موحدة!

المصالحة السياسية فى هضبة البحيرات

● فى عاصمة جنوب افريقيا وقع الرئيس كابيلا والرئيس كاجامى اتفاق السلام والمصالحة بين الكونغو ورواندا يوم ٣٠ يوليو ٢٠٠٢، وحضر حفل التوقيع رؤساء دول جنوب افريقيا ومالاوى وممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.

● لقد استغرقت صياغة الاتفاق وقتا طويلا بعد أن وقعت الكونغو واوغندا والمنظمات المتمردة التابعة لها اتفاقا فى مدينة صن سيتى بجنوب افريقيا فى مارس الماضى وامتنعت عن التوقيع رواندا والتجمع الديموقراطى الكونغولى التابع لها ، واخيرا تمكنت دولة جنوب افريقيا بمساندة أوروبية وامريكية ودعم من منظمة سادك للجنوب الأفريقى من صياغة الاتفاق الذى قبله الطرفان وأهم ماينص عليه هو :

- تسحب رواندا قواتها المسلحة من الكونغو ويبلغ عددها ٣٠ ألفا طبقا لشروط هذا الاتفاق.

- يشترك التجمع الكونغولى (فرع رواندا) فى حكومة الوحدة الوطنية التى سبق الاتفاق عليها فى مؤتمر صن سيتى ، وهى حكومة انتقالية.

- إنشاء منطقة عازلة بين الكونغو ورواندا وبوروندى وأوغندا على طول الحدود الكونغولية الشرقية الفاصلة بين الجانبين وتنتشر فى هذه المنطقة قوات المراقبة الحالية التابعة للأمم المتحدة والقوات المسلحة الكونغولية ، ويمنع بتاتا من الوجود في هذه المنطقة اي فصائل او ميليشيات مسلحة من المتمردين المناوئين لدول الجوار الجغرافي.

- يقضي الاتفاق بانه من الممكن انشاء قوات لحفظ السلام في هذه المنطقة في المستقبل طبقا لاتفاقات مع الامم المتحدة او مع الاتحاد الافريقي ، ويمكن في المستقبل ان تتحول قوات المراقبة الحالية التابعة إلى قوات حفظ السلام بين هذه الدول.

- تلتزم حكومة الكونغو بالتعاون مع الأمم المتحدة بنزع سلاح ميليشيات الهوتو التى تهدد الأمن والاستقرار عبر الحدود السياسية الفاصلة بين الكونغو ورواندا، وهى الميليشيات المتهمة بارتكاب جرائم الحرب والإبادة فى الاعوام التسعينيات من القرن الماضى كذلك إلقاء القبض على المتهمين المطلوبين أمام محكمة جرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة ومقرها مدينة أروشا بتنزانيا، وأن يتم نقل غير المحاربين من الهوتو للاقامة فى مناطق بعيدة عن الحدود بين الكونغو ورواندا.

- اتفق الطرفان الموقعان على جدول زمنى لنزع الاسلحة من الميليشيات ونقل غير المحاربين إلى المناطق البعيدة وهذا الجدول الزمنى يستغرق فترة أولى مدتها

ثلاثة شهور وفترة ثانية تليها ومدتها أربعة شهور وفى الجدول تفاصيل خاصة بتنفيذ الاجراءات وأدوار للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقى ودول الجوار الجغرافى فى ميادين المتابعة والتحقق من التنفيذ.

● باتمام عملية التوقيع واعلان قيام السلام والمصالحة بين الدولتين، تكون عملية الحل السياسى لأزمة الحرب الأهلية والغزو المسلح فى الكونغو قد انتهت رسميا وبدأت تعقيدات ومشكلات التنفيذ والمتابعة، وهذا يعنى ايضا أن الجهود التى قامت بها دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة قد وصلت إلى مرحلة النجاح فى حل الأزمة المسلحة ويعنى ماسبق ايضا نجاح دولة جنوب افريقيا فى القيام بدور ومهام الوسيط المعتمد والمقبول من جانب جميع الاطراف الافريقية والأوروبية والامريكية فى أزمة الكونغو وهضبة البحيرات.

● ويضاف إلى ماسبق أن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى قد قاما ايضا بدورهما المالى لتسهيل الاتفاق وحل عدد من التعقيدات التى ظهرت خلال المفاوضات منذ شهر فبراير ٢٠٠٢ فى مدينة صن سيتى حتى نهاية شهر يوليو الماضى فقد قدما تسهيلات وقروضا للدول الأطراف فى المشكلة ونشير إلى ان الصندوق قدم أخيرا الي الكونغو قرضا بمقدار (٧٥٠) مليون دولار وأعاد للدولة حقوق التصويت فى الصندوق بعد ايقافها منذ عام ١٩٩١، كما أن البنك الدولى قدم قرضا قيمته (٤٥٠) مليون دولار، وتقول الانباء المتداولة أن الاتحاد الأوروبى دفع تكاليف المفاوضات والمفاوضين للسفر والاقامة والنثريات منذ فبراير الماضى، وتبلغ هذه التكاليف ٤ ملايين دولار وان مازاد علي هذا تحملته ميزانية دولة جنوب افريقيا.

◁ يستحق الموضوع المتابعة لأن مجريات الأحداث تتم فى منطقة منابع النيل الاستوائية ولأن دولة جنوب افريقيا تمارس دور القوة الكبرى الاقليمية جنوب خط الاستواء.

الأمم المتحدة واللصوص فى الكونغو

● يوم ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٢ نشرت الأمم المتحدة تقرير فريق الخبراء المكلفين من مجلس الأمن بالتحقيق فى الاستغلال غير القانونى للموارد الطبيعية ومختلف أنواع الثروات الأخرى فى جمهورية الكونغو الديمقراطية (كينشاسا) .

وهذا هو التقرير الثالث الذى يصدر عن الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، وكان التقرير الأول فى عام ٢٠٠٠ ، ويعرف باسم تقرير السفير فاولر، وصدر التقرير الثانى عام ٢٠٠١ ،ويعرف باسم تقرير لجنة مدام صفية بانداو ، وقد سبق للأهرام الاقتصادى تقديم عرض لمحتويات هذين التقريرين ، ومن ناحية ثانية قوبل التقرير الثالث والأخير بمثل ماقوبل به التقريران السابقان من انكار ورفض من جانب الأطراف الافريقية والأجنبية مع اتهام التقرير الأخير بالتحيز والاستناد الى وثائق مزورة وشهادات مطعون فيها.

● يذكر تقرير فريق الخبراء قوائم كاملة باسماء العسكريين والمدنيين المتهمين من دول أوغندا ورواندا وزيمبابوى والكونغو (كينشاسا)، كما يذكر أسماء رجال الأعمال والشركات التى قامت بدور فى عملية السلب والنهب، ويضيف الى ذلك عناوين مقارها الرئيسية فى دول أوروبية وأمريكية وافريقية، كما يوجه التقرير الاتهام إلى عدد من قيادات حركات المعارضة المسلحة التى تمركزت فى مناطق واقاليم شرق الكونغو، وان هذه القيادات قامت بعمليات السلب والنهب بحسابها الشخصى أو بالمشاركة والتسهيلات للاطراف الأوغندية والرواندية والزيمبابوية.

● واجمالى الأرقام التى ترد بالتقرير تشير إلى ٢٩ شركة و٨٥ من رجال الأعمال و١٧ من قيادات القوات المسلحة لكل من الدول الافريقية الأربع ، مع اضافة بضعة اسماء من القيادات المدنية ذات المناصب العليا فى الكونغو (كينشاسا) فى زيمبابوى. وعلى سبيل المثال وليس الحصر نشير فى هذا المقال الى اسماء وردت فى تقرير الخبراء:

- فى زيمبابوى رئيس مجلس النواب ووزير العدل وقائد الجيش وعدد من القادة الميدانيين.
- فى أوغندا نائب وزير الدفاع ورئيس الأركان ووزير التخطيط.
- فى رواندا رئيس هيئة الأركان السابق والقائد الميدانى للقوات فى شرق الكونغو.
- فى الكونغو وزير الأمن الوطنى ووزير الدولة برئاسة الجمهورية ورئيس الوكالة الوطنية للتعليم فى شرق الكونغو.

● والاتهامات الرئيسية التى يوجهها تقرير الخبراء إلى جميع المتهمين هى:

- توقيع عقود سرية للاستخراج والتنقيب عن المواد الأولية والمعادن النفيسة وتصديرها بدون تصريح قانونى من حكومة الكونغو، وفى مقدمة هذه المواد المعادن والذهب والكولتان والنحاس والألماس.

- السماح لشركات بقطع أخشاب الغابات وتصديرها.

- تزوير في مستندات الحكومة الخاصة بالضرائب والجمارك، ومنح تخفيضات غير قانونية وكبيرة لعدد من الأطراف التي تعمل في ميادين الانتاج والتصدير.

- ترويج وتوزيع أنواع مزورة من العملات الورقية الكونغولية، تم طبعها في الخارج واستيرادها جوا إلى داخل البلاد.

- مطالبة الأهالي غصبا بدفع ضرائب ورسوم نقدية وعينية لحساب القوات العسكرية للدول ولحركات التمرد، وعند الامتناع تقوم الاطراف العسكرية بمحاكمة الأهالي أو إجبارهم على النزوح من مناطق وأقاليم شرق الكونغو إلى اماكن بعيدة، ويقدر عدد النازحين بحوالي ثلاثة ارباع مليون نسمة.

- مصادرة المنتجات والمحاصيل الزراعية والمواشي ونقلها في شاحنات الى خارج الكونغو بدون دفع ثمنها او تسجيلها في أوراق رسمية.

- المشاركة غير القانونية بين شركات كونغولية حكومية وشركات من زيمبابوي أو جنوب افريقيا أو بلجيكا أو بريطانيا في موضوعات الاستخراج والتهريب للألماس والكولتان والذهب، وقد قام بهذه الاجراءات المسئولون والمديريون في الشركات الكونغولية.

● ونتيجة لتداول التقرير في وسائل الاعلام، والضجة التي مازالت تصاحب هذا الموضوع، وعلى الرغم من بيانات الانكار والرفض، فقد اضطرت أوغندا الى تشكيل لجنة قضائية للنظر في هذه الاتهامات، وقام الرئيس كابيلا بايقاف عدد من المتهمين عن اعمالهم ومناصبهم حتى يتم التحقيق في هذه الاتهامات، اما رواندا وزيمبابوي فقد رفضتا هذه الاتهامات جملة وتفصيلا حتى الآن، وهذا هو موقف رجال الاعمال والشركات والبنوك الأوروبية والأمريكية تجاه هذه الاتهامات.

أوغندا تتفاوض مع التمرد

● شهد الأسبوع الأخير من شهر أغسطس الماضى تطورا مثيرا فى سياسة الحكومة الأوغندية تجاه المتمردين من جيش الرب للمقاومة، فقد أعلن الرئيسى موسيفينى عن استعداده لايقاف اطلاق النار وبدء التفاوض مع قيادة التمرد، واشترط لذلك تعهدا من المتمردين بوقف قتل المدنيين واحراق القرى وخطف الأطفال وعدم مهاجمة القوات الأوغندية، وبعد يومين أعلن جيش الرب للمقاومة وقفا مؤقتا لاطلاق النار وعملياته العسكرية الأخرى مقابل الجلوس إلى مائدة المفاوضات ، وردت الحكومة الأوغندية باعلان تشكيل لجنة التفاوض.

● هذا الاجراء يأتى فى اطار تيار الحل السياسى التفاوضى الذى يغمر المنطقة، فالمفاوضات مع الكونغو الديمقراطية تسير بنجاح خاصة بعد اتفاق المصالحة بين رئيسى الكونغو ورواندا، وقد سبق هذا قبول أوغندا للحل السياسى ووعدت بسحب قواتها من أراضى الكونغو، وفعلا بدأ الانسحاب، وعلى الجانب الآخر من أحداث المنطقة اشتركت أوغندا مع باقى دول منظمة الايجاد فى تمهيد الطريق بالاتصالات السرية والعلنية للحل التفاوضى بين حكومة السودان والجيش الشعبى لتحرير السودان، وحدث اللقاء فى ماشاكوس ووقع الطرفان اتفاق المبادئ ومواصلة التفاوض خلال شهرى أغسطس وسبتمبر.

● ومن ناحية ثانية فان الحملة العسكرية المتواصلة التى قادتها أوغندا ضد جيش الرب للمقاومة فى داخل أراضى جنوب السودان لم تحقق النجاح الذى كانت أوغندا تتوقعه، فقد وافقت حكومة السودان على منح أوغندا حق المطاردة العسكرية عبر الحدود المشتركة والدخول إلى الأراضى السودانية حيث يقيم جيش الرب معسكراته ويحشد قواته، وفعلا قامت القوات الأوغندية بعبور الحدود السياسية ومهاجمة المعسكرات والقواعد الخاصة بالمتمردين والحقت بهم خسائر جمة، وكان السودان يوافق شهريا على تمديد فترة السماح بالمطاردة داخل أراضيه، حتى بلغت الفترة حوالى ستة شهور، ومع ذلك كانت القوات المتمردة تهاجم القرى فى شمال اوغندا وتقتل المدنيين وتخطف الاطفال لاستخدامهم فى خدمة القوات المتمردة او لتدريبهم على القتال وحرب العصابات وحدث هذا مرتين خلال شهر أغسطس الماضى.

● ونتيجة لهذا الكر والفر وعدم الحسم بالقدرة على القضاء على القوات المتمردة فى الأراضى السودانية، صار الرأى العام الأوغندى قلقا ومتذمرا نتيجة خطف الأطفال ومخاوف أهل القرى النائية فى شمال أوغندا، وتوقفت قوافل الاغاثة الانسانية الى معسكرات اللاجئين والنازحين فى مناطق الشمال الأوغندى خشية العمليات الهجومية لعصابات التمرد، وتداولت وسائل الاعلام الأجنبية انباء ضغوط خارجية على أوغندا لقبول المسيرة التفاوضية والحل السياسى، مادامت قد قبلت الحل التفاوضى السياسى مع

الكونغو الديمقراطية بشأن توقف عمليات المعارضة المسلحة المقيمة فى شرق الكونغو.

● والمؤشر الذى اشارت إليه الانباء كان خطاب الرئيس موسيفينى فى اجتماع البرلمانيين من دول الكومنولث فى كمبالا خلال الاسبوع الأول من شهر أغسطس الماضى ، فقد اشار فى خطابه الى ان علاقات الصداقة والعمل بينه وبين دول الغرب والدول المانحة هى علاقات ممتازة وانه لايعارض مبادئ وقواعد المشروطية الدولية التى تتحدث عنها دول الغرب فى اوروبا وامريكا ولكنه شكا شكوى واضحة فى حديثه من ان هذه الدول. وتتابعها فى توجهاتها المنظمات العالمية. تتدخل اكثر من اللازم فى الشئون الداخلية مثل موضوعات التعددية الحزبية والتسوية السياسية لموضوعات التمرد المسلح وموضوعات حقوق الإنسان والفساد، وطالب بان تظل هذه الجهات الأجنبية بعيدة عن الانغماس فى اعماق المشكلات الافريقية فى اوغندا وغيرها من الدول.

● وفى هذا الاطار اشارت الصحافة الأوروبية والأمريكية الى ان الرئيس موسيفينى هو فى منزلة الحبيب المحبوب للغرب، ومع ذلك فان هناك حدودا لقبول تصرفاته وآرائه، ولهذا فقد شكل لجنة سياسية لاقتراح مسارات المستقبل الديموقراطى لأوغندا، وأعلن عن وقف اطلاق النار وتشكيل لجنة تفاوض مع قيادة التمرد .

السياسة المغربية فى الغرب الافريقى

● فى الأسبوع الأخير من شهر فبراير ٢٠٠٢ انعقدت فى الرباط قمة أفريقية مصغرة تضم رؤساء دول سيراليون وغينيا وليبيريا تحت رعاية واشراف ملك المملكة المغربية، وسبق اجتماع القمة اجتماع لوزراء خارجية هذه الدول لاعداد وثائق واتفاقات المصالحة وتسوية النزاعات الحدودية وإنهاء دوامة العنف عبر الحدود المشتركة والتوقف عن الاتهامات المتبادلة بشأن دعم الجماعات المتمردة المسلحة ضد دول الجوار، وأن يترتب على هذه المصالحة تنشيط ودعم منظمة إتحاد نهر مانو الذى يجمع بين الدول الثلاث للتنمية الاقتصادية، وبعد أن وقع الرؤساء الثلاثة والملك المغربى على هذه الوثائق، جرى إبلاغ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والأمين العام للأمم المتحدة باجراء المصالحة، وأصدرت هذه الأطراف الثلاثة بيانات تأييد ودعم لدور المغرب وسياسته فى تسوية النزاعات الافريقية، وأنها ليست حدثا جديدا فى حياة ونشاط الدبلوماسية المغربية إذ سبق لها إتمام مصالحة سابقة بين السنغال وموريتانيا فى مايو ٢٠٠٠ بشأن خلاف حدودى ومائى بين الدولتين.

● وتتابع السياسة المغربية خطوات واجراءات تنفيذ بنود الاتفاق والمصالحة طبقا لجدول متفق عليه بين الدول الثلاث، ويقضى بانعقاد اللجنة الأمنية يوم ٤ مارس، ثم تنعقد لجنة خبراء فى القانون لصياغة اتفاق إنشاء آلية لمراقبة الحدود ، ومنع نشاط المتمردين واعداد قوائم بأسماء قيادات المتمردين ومصادر التمويل والدعم، ثم تنعقد يوم ٢٥ مارس لجنة من وزراء الدفاع والداخلية وبعدها تنعقد لجنة وزراء الخارجية يوم ٢٨ مارس للمصادقة والتوقيع على الخطوات والاجراءات والالتزامات المتبادلة. وقد تعهدت السياسة الأمريكية والأوروبية والأمم المتحدة بدعم ومساندة هذه الاجراءات والالتزامات وأنها سوف تعمل على إنجاح التجربة لحفظ الأمن والاستقرار فى المنطقة بدلا من النزاع المسلح والشكوى المستمرة الى مجلس الأمن.

● وفى اطار الاتفاق والنشاط المغربى للمصالحة يعرض المقال عددا من الملاحظات:

- للمغرب علاقات طيبة ومتنامية مع الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وله دور سابق بالاسهام فى تشكيل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فى بعض الدول الافريقية، ومن جانب آخر فقد زار الملك محمد السادس الولايات المتحدة خلال عام ٢٠٠٠ ودعا إلى قيام شراكة استراتيجية بين بلاده والولايات المتحدة الأمريكية، وفى خطابه أثناء الزيارة اقترح أربعة مقومات لهذه الشراكة وهى الحفاظ على الأمن فى الدول وإقامة السلم الاقليمى ودعم مسيرة الديمقراطية وتنشيط وتفعيل التنمية.

- وأيضا للمغرب علاقات وثيقة مع السياسة الفرنسية خاصة، والاتحاد الاوروبي

عامة ، فهو يتعاون مع المنظمة الفرانكفونية العالمية في اطار ثلاثي لتقديم المعونات الفنية الي الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، وخاصة فى قطاع تدريب الكوادر الفرانكوفون، وفى هذا الاطار يسعى المغرب إلى توسيع نشاطه الدبلوماسى والفنى إلى دول الانجلوفون فى غرب افريقيا مثل جامبيا وغانا، وذلك على الرغم من انسحابه من منظمة الوحدة الافريقية إثر قبولها عضوية الجمهورية الصحراوية (البوليساريو)، وقد ازداد هذا النشاط أخيرا فى اطار تنافس مغربى جزائرى للحصول على دعم افريقى بشأن مواقف البلدين من قضية الصحراء الغربية.

وقد قامت المملكة المغربية بمبادرة لها معناها الرمزى عقب انعقاد قمة «أوروبا إفريقيا» بالقاهرة عام ٢٠٠٠، فقد شارك المغرب فى القمة ولم توجه الدعوة أساسا للجمهورية الصحراوية على الرغم من عضويتها بمنظمة الوحدة الافريقية، وكانت المبادرة هي اعلان الغاء الديون المغربية علي الدول الافريقية ، مع اصدار عدد من التعديلات والتسهيلات الجمركية بشأن التجارة المغربية مع الدول الافريقية. وقد حصدت السياسة المغربية مقابل هذا عددا من النتائج مثل قيام نحو ١٤ دولة افريقية بسحب اعترافها بالجمهورية الصحراوية، وقيام عدد من الرؤساء الأفارقة بزيارة المغرب وتوقيع اتفاقات اقتصادية وتنموية مشتركة مثل غانا وغينيا بيساو والسنغال وبوركينا فاسو وموريتانيا، وهذه الدول تدعم الموقف المغربى بشأن قضية الصحراء المغربية.

- يضاف الى هذا استثمار السياسة المغربية لمواريث التاريخ الاسلامى الذى يجمع بين بلادها وبلاد المغرب الافريقى، فهى تقدم معونات فنية ومنحا دراسية فى جامعة القرويين الاسلامية وغيرها من مؤسسات الثقافة الاسلامية، كما أنها تستعين بنشاط ودور فعال للطرق الصوفية المنتشرة فى كل بلاد منطقة الغرب الافريقى، خاصة أن مراكز القيادة والتوجيه لهذه الطرق الصوفية موجودة فى المملكة المغربية، ومن بينها الطريقة التيجانية والطريقة القادرية، وهذا وضع تتميز به المملكة المغربية عن غيرها من دول الشمال الافريقى.

● خلاصة القول أن دول المغرب العربى الثلاث لها سياسات إفريقية نشطة وفعالة، وإن تنوعت المداخل والأساليب والأهداف، ولكنها تعبر عن اهتمامات حقيقية.

الاستعمار الأسبانى والمملكة المغربية

● استمرت الازمة السياسية والعسكرية حول جزيرة ليلى المغربية اسبوعا ، وقد بدأت بارسال المملكة المغربية بضعة جنود من الدرك الى الجزيرة غير المأهولة ، ونصبوا خيمتين للاقامة ولمراقبة استغلال الجزيرة كنقطة عبور الى اوروبا من جانب الهجرة غير المشروعة والتجارة غير المشروعة فى المخدرات ،واعترضت اسبانيا اعتراضا شديدا وحشدت قواتها المسلحة البحرية والجوية فى مياه البحر المتوسط ، وانزلت قواتها للاستيلاء على الجزيرة ، وقد انتهت الازمة بإلقاء اسبانيا القبض على ستة جنود من البوليس المغربى ونقلهم للشاطىء

● العملية الاسبانية كشفت الوجه القبيح للاستعمار الاسبانى الذى طالما اخفاه خلف قناع من الفكر الحضارى والتبادل الثقافى مع الدول العربية والثقافة الاسلامية ، ان منطق الاستعمار الاسبانى يقول ان مدينتى سبتيه ومليلية والجزر الجعفرية ومايحيط بها من مياه هى ارض وممتلكات اسبانية فيما وراء البحار ، وحتى لاننسى كان هذا هو منطق الاستعمار الفرنسى بأن الجزائر ارض فرنسية فيما وراء البحار ، حتى انسحبت فرنسا وقامت الدولة الجزائرية المستقلة عام ١٩٦٢ ، وكان ايضا منطق الاستعمار البرتغالى بان انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وارض برتغالية فيما وراء البحار ، حتى هزمت البرتغال وقامت الدول الافريقية المستقلة فى منتصف الاعوام السبعينات من القرن العشرين .

● وازداد المنطق الاسبانى تصلبا وغرورا فى ازمة جزيرة ليلى المغربية ، فقال انه لايقبل نقاشا او حوارا حول ممتلكات واراضى اسبانيا فى شمال المملكة المغربية ، وان هذه الاراضى يعترف بملكيتها وتبعيتها لاسبانيا كل من ميثاق حلف الاطلسى ومعاهدة الاتحاد الاوروبى ، وهذا هو سبب تأييدهما الفورى للموقف الاسبانى ، اما جزيرة ليلى فإنها تقع فى المياه الاقليمية المغربية ، ولكن الاتفاق بين البلدين كان يقضى بابقاء الاوضاع فيها على ماهى عليه ، وبالمفهوم الاسبانى تظل الجزيرة غير مأهولة ولاتمارس فيه المملكة رموز ومؤسسات السلطة بدون سابق اتفاق وتراض مع اسبانيا ، ويضيف رئيس وزراء اسبانيا فى الأزمة الاخيرة ان اسبانيا قوة اقليمية فى المنطقة ، ويجب على دول غربى البحر المتوسط ان تحسب حسابها ، وان تحترم دورها الاقليمى ، كما ان اسبانيا بمعايير القوة الاقتصادية العالمية هى الدولة العاشرة فى ترتيب القوى الاقتصادية المعاصرة .

● وعلى الجانب الاخر فإن منطق المملكة المغربية هو منطق الحق والقانون ، فقد حصلت على استقلالها عام ١٩٥٦ بعد انسحاب الاستعمار الفرنسى والاستعمار الاسبانى ، وفى الاعوام الثمانينيات من القرن الماضى اصدرت قانونا يحدد مياهها الاقليمية والجزر التابعة ومن بينها جزيرة ليلى ، ثم عقدت فى عام ١٩٩١ معاهدة صداقة وحسن جوار مع

اسبانيا ، وتقول انها تعرضت اخيرا لشكاوى من اسبانيا فى الاتحاد الاوروبى وطلب توقيع عقوبات اقتصادية ضدها بدعوى ان المملكة لاتقوم بواجبها ضد عمليات الهجرة غير المشروعة وتجارة المخدرات ، ولهذا ارسلت بضعة جنود من الدرك لانشاء مركز مراقبة فى جزيرة ليلى التى لاتزيد مساحتها عن مساحة ملعب كرة القدم وتبعد عن الساحل المغربى بمقدار ٢٠٠ متر ، فلما اعترضت اسبانيا طلبت المغرب الحوار الدبلوماسى بين وزراء الخارجية وبوساطة امريكية ، كما اكدت المغرب انها صاحبة حق قانونى ووطنى فى مدينتى سبتة ومليلية والجزر الجعفرية ، وانها تطالب بالمنطقة فى اجتماعات الامم المتحدة وفى محادثتهما الثنائية مع اسبانيا ، وان اسلوبها هو الحوار والحل السياسى .

وتؤكد المملكة المغربية ان منطق اسبانيا ضد الوجود البريطانى فى جبل طارق يشبه منطق المغرب ضد الوجود الاسبانى فى قضية المدن والجزر المغربية ، وتكشف الازمة الاخيرة حول جزيرة ليلى ورد الفعل العسكرى العنيف من جانب اسبانيا عن وجود قضايا اخرى كامنة وخلافات متنوعة بين الدولتين ،وان الحديث عن موضوعات الهجرة غير المشروعة انما هو ستار تختفى خلفه ملفات وقضايا اقتصادية وسياسية هى :

- موضوع الصيد البحرى فقد امتنع المغرب عن تجديد اتفاقية الصيد فى مياهه الاقليمية مع الاتحاد الاووبى وهذا اضر اساسا ضررا بالغا بالصيادين الاسبان ، وكان المغرب يطلب تعديل شروط الاتفاقية لصالحه
- موضوع التنقيب عن النفط فى المياه المغربية فى المحيط الاطلسى او منح المغرب الامتياز لشركات امريكية ورفض منحها للشركة الاسبانية ثم دخل فى خلاف مع اسبانيا حول تحديد المياه الاقليمية فى المنطقة الفاصلة بين المغرب وجزر الكنارى الاسبانية (جزر الخالدات بالمنطق المغربى) .
- موضوع الصحراء الغربية ويتهم المغرب اسبانيا بالانحياز السياسى تأييد لجبهة البوليساريو والجزائر بقصد استمرارا نشغال المغرب بالجبهة الجنوبية ونسيان الجبهة الشمالية .

جزيرة ليلى والتسوية السياسية

● استمرت أزمة جزيرة ليلى المغربية عشرة أيام ، ثم ظهرت مؤشرات التسوية السياسية في البيان الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية يوم ٢٠ يوليو. وهو اليوم الذى اعلنت فيه اسبانيا انسحابها العسكرى الكامل من الجزيرة. وقال البيان ان اسبانيا والمغرب قد توصلتا إلى تفاهم بعد مشاورات أجرتها الولايات المتحدة مع الطرفين وانهما قد قبلا العودة الى الوضع الذى كان قائما فى الجزيرة قبل ١١ يوليو ٢٠٠٢، وان هذا التفاهم هو فى مصلحة البلدين ويشكل اساسا لخطوات قادمة من أجل تحسين العلاقات الثنائية بينهما.

● ويوم ٢٢ يوليو وصلت وزيرة خارجية اسبانيا الى الرباط وعقدت اجتماعا مع وزير خارجية المغرب، وبعد المحادثات صدر بيان مشترك يؤكد فيه البلدان اتفاقهما على العودة والحفاظ على الوضع الذى كان قائما قبل ١١ يوليو فى جزيرة «ليلى» ، وان هذا هو التفاهم الذى تم مع كولين باول وزير الخارجية الأمريكية، كما ان كل مايقوم به البلدان فى هذا الشأن لن يخل بموقفهما بشأن وضع الجزيرة ، وسيعملان سويا على تنفيذ الاتفاق بحسن نية، وتداولت وسائل الاعلام ان الوزيرين اتفقا على عقد اجتماعهما الثانى فى مدريد فى شهر سبتمبر المقبل.

● وفى إطار هذه التسوية يعرض المقال الملاحظات التالية :

- إن السياسة الأمريكية طوقت الخلاف ، ومنعت من تصاعده عسكريا، وانها سجلت بهذا التدخل دورها ونفوذها فى منطقة غربى البحر المتوسط ، وان المملكة المغربية أكدت صداقتها للولايات المتحدة التى لم تتركها منفردة أمام اسبانيا والاتحاد الأوروبى الذى ساند الموقف الاسبانى.

- إن الاتحاد الأوروبى قد ظهر فى حالة هزيلة على مستوى التحرك السياسى بين بلدين يرتبط معهما بروابط سياسية واقتصادية، فالمعروف ان رئاسة الاتحاد فى هذه الدورة هى للنرويج التى سارعت لإصدار بيان ، يؤكد ان جزيرة «ليلى» تدخل ضمن الفضاء الذى يمارس عليه الاتحاد السيادة، وطالب البيان بانسحاب مغربى فورى، ولكن الخلاف فى داخل الاتحاد الأوروبى أدى إلى تراجع سياسى عن هذا الموقف، وتحولت التصريحات الأوروبية الى طلب المفاوضات الثنائية بين البلدين مع نفى رغبة الاتحاد الأوروبى فى التدخل، وبعد نجاح التدخل الأمريكى اصدر الاتحاد الأوروبى بيانا يشيد فيه بالدور الأمريكى.

- ان نتائج الاجراء العسكرى الاسبانى ظهرت فى عدم تفعيل ماسبق الاتفاق عليه بين فرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال عام ١٩٩٦ من تشكيل قيادة عسكرية رباعية لحفظ السلام ومواجهة الطوارىء فى جنوب البحر المتوسط، وتسمى هذه القوة المشتركة باسم يوروفور، وهذا يعنى ان الدول الثلاث الأخرى لم تكن موافقة

على التصعيد الاسبانى، ومن ناحية ثانية فان تصدعا شديدا قد أصاب مخططات تجمع دول المتوسط فى برشلونة، التى صدر عنها اعلان برشلونة عام ١٩٩٥ بما فيه من تصدرات سياسية واقتصادية وأمنية مشتركة.

- إن الدول العربية والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى وبعض الدول الافريقية وفى مقدمتها السنغال قد أيدت الموقف المغربى بدرجات متفاوتة من الصياغات السياسية فى مجال التأييد والدعوة للحل الثنائى، والاستثناء الوحيد كان البيان الجزائرى الذى اعتبرته المملكة المغربية موقفا جزائريا فى صف اسبانيا، وان كانت التفسيرات الجزائرية حاولت تبرير موقفها بالشرعية الدولية ورفض الأمر الواقع.

- تتداول وسائل الاعلام الاشارة الى خطط مغربية وبرامج متنوعة لتنمية المناطق الشمالية من المملكة خاصة التى تقع على ساحل البحر المتوسط، ومن بينها بناء ميناء تجارى جديد وانشاء منطقة تجارة حرة والعديد من التجهيزات والمناطق السياحية، وتقول هذه الأنباء ان تمويل البرامج والخطط قد تم الاتفاق عليه من خلال استثمارات خليجية وأمريكية مع المغرب.

- ان التفسير المغربى للاتفاق الثنائى يقول ان الوضع السابق للجزيرة لاينفى سيادة المغرب عليها، وأيضا لم تعد هناك موضوعات محرمة أو مرفوضة خلال الحوار الأسبانى المغربى القادم.

سوق الغاز بين أوروبا وأفريقيا

● يعرض المقال قراءة سياسية لموضوع يقع أساسا فى دائرة الاقتصاد الدولى والعلاقات المتبادلة بين دول شمال أفريقيا المنتجة والمصدر للغاز إلى دول الاتحاد الأوروبى، وهى علاقات السوق إذ تبدأ شبكات الأنابيب الناقلة للغاز فى ليبيا والجزائر والمغرب عبر البحر المتوسط إلى الدول الأوروبية، وتمثل هذه الشبكات استثمارات أجنبية ضخمة كما انها مورد ايرادات مالية كبيرة للدول المنتجة والمصدرة، وحاليا توجد توترات سياسية متنوعة فى مجال العلاقات السياسية المتبادلة بين الدول فى اقليم الشمال الافريقى، كما تتنوع مستويات العلاقات بين الدول الافريقية ودول الاتحاد الأوروبى فى صور ثنائية وفى صورة جماعية.

● يبدأ الموضوع بقرار من الاتحاد الأوروبى يقضى بتحرير سوق الغاز فى دول الاتحاد، وظهر رد الفعل على الجانب الافريقى بتصريح من وزير البترول والطاقة بالجماهيرية الليبية يقول انه قرار مزعج بالنسبة للدول المنتجة والدول المصدرة، نظرا لأن تكاليف الانتاج عالية وأن الدول الأوروبية هى السوق الرئيسية، كما أنها مصدر الاستثمارات الجديدة فى هذا القطاع، ولذلك يلزم الدول المنتجة والمصدرة ان تتشاور مع الدول المستهلكة حول سياسة تسعير صادرات الغاز، خاصة ان لدى ليبيا وغيرها من الدول مشروعات لزيادة الانتاج وأنها تتفاوض لزيادة الاستثمارات من أجل زيادة الصادرات من الغاز، مثل مشروع الوفاء مليته فى ليبيا وتكلفته حوالى ٥ مليارات دولار.

● وقد صدر هذا التصريح المعبر عن الاهتمامات والهموم مع انعقاد مؤتمرين منفصلين خلال النصف الأول من شهر فبراير ٢٠٠٢، انعقد المؤتمر الأول فى الجزائر وهو الاجتماع الثانى لمنتدى البلاد المصدرة للغاز، وشاركت فى هذا الاجتماع أربع دول من قارة افريقيا وهى ليبيا والجزائر ونيجيريا ومصر، وست دول من قارة آسيا، ودولتان من قارة أمريكا الجنوبية، ومن أوروبا شاركت روسيا فقط لأن النرويج انسحبت من المنتدى بعد الاجتماع الأول عام ٢٠٠١، ويتفق المشاركون على ان الظروف الحالية للانتاج والتسويق والتسعير لاتسمح بتحويل المنتدى الى منظمة ذات وضع مؤسسى، وانهم يكتفون حاليا بالتشاور حول القضايا المشتركة، كما ان الاجتماع قرر دعوة الدول المستهلكة للغاز فى أوروبا لحضور الاجتماع الثالث القادم وان تتولى الجزائر وروسيا الدعوة اليه فى العام ٢٠٠٣.

أما المؤتمر الثانى فقد انعقد فى مدينة الدار البيضاء بالمغرب، وقامت بالدعوة اليه وتنظيمه مؤسسة القذافى العالمية للجمعيات الخيرية، والهدف من انعقاده هو دعوة الشركات العالمية للاستثمار فى قطاعات الطاقة (البترول والغاز) فى دول تجمع الساحل والصحراء، وقد شاركت فى الاجتماع حوالى ٢٤٠ شركة متخصصة فى ميادين الطاقة من مختلف قارات العالم المعاصر، والملاحظة التى تداولتها وسائل الاعلام هى كثافة مشاركة

الشركات الامريكية والانجلوفونية باعداد كبيرة تلفت النظر مع وجود أوروبى ويابانى.

● تبدأ الملاحظات السياسية باستدراك خاص بالمؤتمر الأول الذى يتطلب مزيدا من التفسير والتحليل فى دائرة دراسات الاقتصاد، لأن تحرير سوق الغاز الأوروبى يؤدى إلى تطبيق آليات السوق قد يؤدى إلى المنافسة بين الدول المنتجة والمصدرة مما يؤثر على ايرادات الدول المنتجة والمصدرة، وان هذه التغييرات المحتملة سوف تمتد من السوق الأوروبى إلى باقى الأسواق فى آسيا وأمريكا، ولهذا صرح وزير البترول المصرى فى مناسبة المؤتمر الأول انه سيدعو لعقد مؤتمر فى ابريل المقبل تشارك فيه الشركات المتخصصة عالميا واقليميا فى مجالات الانتاج والتسويق لبحث موضوع تسعير الغاز، وهذا المؤتمر هو غير ماتم الاتفاق عليه فى مؤتمر الجزائر أو المتوقع عقده عام ٢٠٠٣.

● أما المؤتمر الثانى فان انعقاده فى الدار البيضاء كان تفكيرا ايجابيا لضمان مشاركة الشركات الامريكية خشية أن تتردد فى المشاركة لو كان مقر الانعقاد فى ليبيا، وذلك على الرغم من أن السياسة الأمريكية قد أعطت الشركات الضوء الأخضر للاتصالات والمباحثات مع ليبيا وان لم تمنحها بعد حرية التعاقد والتوقيع على استثمارات جديدة، ومن ناحية ثانية فان انعقاد المؤتمر يعتبر مساندة أدبية لموقف المملكة المغربية فى خلافها القانونى والسياسى مع أسبانيا حاليا، فقد منح المغرب حقوق التنقيب والاستكشاف عن البترول والغاز إلى مجموعة شركات أمريكية وفرنسية فى المياه الاقليمية المغربية بالمحيط الأطلنطى وفى المياه الفاصلة بين الساحل المغربى وجزر الكنارى (جزر الخالدات) وفى منطقة الصحراء المغربية المتنازع عليها استنادا الى فتوى قانونية من الأمم المتحدة، وقد ردت اسبانيا باصدار قانون يعتبر المياه المحيطة بجزر الكنارى مياها اسبانية خالصة ومنحت الشركات الاسبانية للبترول حقوق التنقيب والاستكشاف.

ومن جانب آخر احتجت البوليساريو والجزائر لدى الأمم المتحدة على الفتوى القانونية التى اصدرها المستشار القانونى للامم المتحدة بشأن الصحراء الغربية.

● ان انعقاد مؤتمر الدار البيضاء سبق فى التوقيت انعقاد قمة تجمع دول الساحل والصحراء فى شهر مارس الحالى، ومن الموضوعات الواردة على جدول الأعمال التكامل الاقتصادى والتنمية باعتبارهذا مدخلا للاستقرار والأمن فى الدول الأعضاء غير البترولية، وبعضها يعتبر فى عداد أفقر الدول وأكثرها مديونية.

اتفاقية كوتونو بين اوروبا وافريقيا

● يوم ٢٣ يونيو ٢٠٠٠ وقع الاتحاد الاوروبى اتفاقية للشراكة التنموية مع مجموعة دول من افريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبى والمحيط الباسيفيكى، وتم التوقيع فى مدينة كوتونو عاصمة بنين ، وتحل هذه الاتفاقية محل اتفاقية لومى الموقعة بين الجانبين والتى انتهت فترات تجديدها عام ١٩٩٩، ويعرض المقال للمادة ٩٦ من اتفاقية كوتونو التى تثير خلافا شديدا بين الاتحاد الاوروبى ودولتين افريقيتين هما ارتريا وزيمبابوى خلال شهر فبراير ٢٠٠٢

● ان النص واضح وصريح فى صياغة المادة ٩٦ بشأن التزام الدول المشاركة بتطبيق معايير الديمقراطية فى نظام الحكم فى كل منها، وان الانتخابات الحرة الدورية وتعدد الاحزاب السياسية وحريات الصحافة والاعلام وحقوق الانسان او الحريات الاساسية هى جزء لا يتجزأ من العملية الديمقراطية، وان المعايير هى المواثيق العالمية وهى المبادىء والقواعد المستقرة فى الدول الاوروبية وأنها بدون استثناء اساس الحكم الصالح وسيادة القانون والشفافية ومحاربة الفساد، واستطرادا نشير إلى ان مفردات ومكونات هذه المادة موجودة ايضا فى اعلان القاهرة الصادر عن قمة افريقيا ـ اوروبا التى انعقدت بالقاهرة فى ٢ ـ ٤ ابريل ٢٠٠٠، ولكن اتفاقية كوتونو فيها برامج تنموية وقروض ومعونات استثمارية مشتركة مخصصة للدول المشاركة، وان خروج الدول الاعضاء عن الالتزام الوارد بالاتفاقية يسمح للدول الاوروبية جماعة وفرادى بإيقاف أو الغاء هذه البرامج والالتزامات المالية.

● فى الاسبوع الأول من فبراير ٢٠٠٢ أصدر البرلمان الاوروبى قرارا شديد اللهجة يتهم فيه الحكومة الارترية بانتهاك حقوق الانسان وحظر تشكيل الاحزاب السياسية المتعددة كما إنها اغلقت بقرارات إدارية الصحف المستقلة، وان الحكومة طردت عميد السلك الدبلوماسى الاوروبى ممثل الاتحاد الاوروبى وهو سفير ايطاليا، ونتيجة لهذه التصرفات فإن حكومة ارتريا تتجاهل التزاماتها بموجب اتفاقية كوتونو ويطلب القرار من مؤسسات الاتحاد الاوروبى اشتراط استمرار برامج الدعم التنموى المشتركة التى يمولها الاتحاد بقيام ارتريا بتنفيذ الاصلاحات الديموقراطية، وان تبلغ حكومة ارتريا بهذا الموقف حتى تستجيب لما تفرضه عليها الوثائق والاتفاقيات التى وقعت عليها والتزمت بنصوصها.

● وقد ردت حكومة ارتريا بان بيان البرلمان الاوروبى قد اوقع اذى شديدا بالحكومة وان ما ورد به هو مجرد ادعاءات لا اساس لها من الصحة ضد شخص الرئيس افورقى ، وضد الحكومة، وطلبت ارتريا الغاء قرار البرلمان الاوروبى لأنها دولة مستقلة ذات سيادة وان اتفاقية كوتونو لا تجيز للاتحاد الاوروبى التدخل فى شئونها الداخلية، كما ان ارتريا

ترفض تسمية اعضاء مجموعة الخمسة عشر باسم دعاة الاصلاح الديموقراطى، حيث انهم متهمون بجرائم الخيانة العظمى والتواطؤ مع اثيوبيا.

● فى زيمبابوى تطورت الاحداث إلى صدام مع الاتحاد الاوروبى الذى سبق ان اصدر فى اواخر يناير ٢٠٠٢ قرارا بإرسال مراقبين لرصد ومراقبة اجراءات انتخاب رئيس الجمهورية يومى ٩ - ١٠ مارس، مع تأجيل فرض العقوبات ضد زيمبابوى حتى اجراء الانتخابات ولكن قرار زيمبابوى بطرد رئيس فريق المراقبين وهو مواطن من السويد بحجة ان السويد وخمس دول اوروبية اخرى تعتبر منحازة ومعادية ضد زيمبابوى ادى إلى قرار الاتحاد الاوروبى بسحب اعضاء الفريق البالغ عددهم ٣٠ مراقبا، واصدار عقوبات محددة الاهداف ضد عشرين من كبار القيادات العسكرية والسياسية ، وتقضى العقوبات بتجميد الارصدة والحسابات المالية فى البنوك الاوروبية، ومنع هؤلاء القيادات وعائلاتهم من السفر إلى دول الاتحاد الاوروبى، وحظر توريد الاسلحة والمعدات العسكرية إلى زيمبابوى، واحتفظ الاتحاد الاوروبى بحقه فى فرض عقوبات اخرى ضد أى شخص فى زيمبابوى ينتهك حقوق الانسان وسيادة القانون ومبادىء حرية ونزاهة وشفافية الانتخابات، وقد اعلنت الولايات المتحدة الامريكية دعمها ومساندتها لحظر سفر القيادات وعائلاتها إلى الولايات المتحدة، واكدت ان هؤلاء الاشخاص جميعا يشاركون فى عمليات العنف ضد المعارضة وانهم يشاركون فى اجراءات تؤدى إلى انعدام النزاهة والحرية فى الانتخابات الرئاسية.

● وقد اصدرت حكومة زيمبابوى بيانا وعددا من التصريحات ترفض اجراءات الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة، واتهمت الدول الاوروبية والامريكية بالعنصرية وبسياسة الهيمنة ولكنها ابقت على وجود ونشاط فرق المراقبين التابعين للكومنولث ولمنظمة سادك ودولة جنوب افريقيا، لكن المراقبين التابعين لدولة جنوب افريقيا اصدروا بيانا شديد اللهجة ضد اجراءات البوليس والامن يوم ٢١ فبراير الحالى يقول إن عددا من اعضاء الوفد كان يزور احد مقار المعارضة خارج العاصمة، وشاهد وصول مجموعة من المسلحين التابعين للحزب الحاكم ويهاجمون هذا المقر مما ادى إلى اصابة اثنين من اعضاء فريق المراقبة مع خمسة اخرين من حزب الحركة من أجل التغيير الديمقراطى وان قوات الأمن والشرطة تقاعست عن تقديم الحماية الواجبة فى مثل هذا الوضع ومع ذلك يستمر وجود المراقبين وتستمر متابعة وسائل الاعلام لنشاطهم.

مابعد الحرب فى سيراليون

● منذ مطلع عام ٢٠٠٢ يتزايد اهتمام الاعلام العالمى بتطور اوضاع سيراليون، وآثار هذه الاوضاع الداخلية على علاقات الجوار مع غينيا وليبيريا وغيرهما من دول إقليم غرب افريقيا. فقد اعلنت الامم المتحدة انتهاء الحرب الاهلية وبداية فترة الانتقال الى وضع الاستقرار بالمعنى الدستورى والسياسى، كما ظهرت فى البلاد نتائج وافرازات الحرب الوحشية التى دارت لسنوات طويلة سابقة استدعت تدخلات دولية بالاسلوب السياسى والعسكرى، ونجمل الاحداث والتطورات فى عدد من القضايا التالية:

● القضية الاولى هى اعلان الامم المتحدة فى يناير ٢٠٠٢ انتهاء عمليات نزع سلاح المتمردين واتمام تسليمهم لاسلحتهم، كما اعلنت ايضا عن بداية اجراءات تشكيل محكمة مجرمى الحرب فى سيراليون، وهى المحكمة الخاصة التى وافق مجلس الامن بصورة نهائية على تشكيلها فى منتصف عام ٢٠٠١. وفى هذا الاطار اعلنت الجبهة الثورية المتمردة عن تحوله الى حزب سياسى يتنافس فى الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة.

● القضية الثانية هى انتهاء اسباب تأجيل الأنتخابات التى كان موعدها عام ١٩٩٩، فقد انتهت فترة رئاسة الجمهورية وفترة السلطة التشريعية، ولكن اوضاع الحرب الاهلية وعدم الامن والاستقرار دعت القائمين على امور السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على امتداد ولاية ممارسة السلطة، والان تحدد شهر مايو ٢٠٠٢ موعدا لاجراء هذه الانتخابات، واعلن الرئيس احمد تيجان كباح ترشيح نفسه لفترة ولاية ثانية، ولكنه يواجه منافسة من جانب احد قيادات الحزب الحاكم الذى اعلن عن رغبته فى الترشيح، ويضاف الى هذا اعلان حزب الجبهة الثورية عن رغبته فى تقديم مرشح له فى هذه الانتخابات.

● القضية الثالثة ان النشاط الاقتصاد والتجارى بدأ فى التحرك وبدأت الاستثمارات والمعونات الاجنبية فى التدفق ولكن بريطانيا ودول الانجلوفون تسير فى مقدمة هذا النشاط، وتعتبر زيارة رئيس وزراء بريطانيا لسيراليون اخيرا مؤشرا علي عودة النشاط البريطانى الاقتصادى والسياسى، حيث ان وجودها العسكرى له فاعليته خلال فترة الحرب الاهلية، فقد ارسلت فرقة خاصة لمساعدة الحكومة بالاضافة الى قوات حفظ السلام تحت علم الامم المتحدة وتحت علم منظمة ايكواس لغرب افريقيا، كما ان الفرقة البريطانية سوف تبقى فى سيراليون لقيامها بتدريب واعادة تنظيم الجيش وقوات الامن ومايتطلبه هذا من تسليح ومعدات عسكرية، وقد تحدث تونى بلير فى عاصمة سيراليون داعيا الى الاستقرار مع وعود بالدعم والمساعدات فى عملية التنمية ومحاربة الفقر وعودة نشاط مؤسسات الاستثمارات الاوروبية والامريكية والمجتمع الدولى عامة.

● القضية الرابعة هى انتشار انباء فضائح الممارسات الجنسية مع النساء والفتيات

القاصرات فى مخيمات اللاجئين فى سيراليون وفى مناطق حدودها المشتركة مع ليبيريا وغينيا. والمتهمون هم اعداد من العاملين فى منظمات الاغاثة الدولية وشئون اللاجئين العاملة بإسم الامم المتحدة وفى منظمات الاغاثة الانسانية الاوروبية والامريكية وفى قوات حفظ السلام باسم الامم المتحدة ومنظمة ايكواس لغرب افريقيا، والتفاصيل كالتالى:

- فى منتصف عام ٢٠٠١ اعدت جمعية «انقذوا الاطفال» البريطانية تقريرا عما جمعته من معلومات اثناء عملها فى هذه المخيمات عن الاعتداءات الجنسية والاغتصاب التى يقوم بها هؤلاء العاملون على المدنيين فى المخيمات خاصة الفتيات، وارسلت التقرير الى الامم المتحدة للتحقيق فى هذا الموضوع.

- فى يناير ٢٠٠٢ نشرت جمعية امريكية اسمها «الاطباء من اجل حقوق الانسان» تقريرا عن معلومات جمعتها اثناء عمل مبعوثيها فى منطقة غرب افريقيا، ويقول التقرير ان اطراف الحرب الاهلية فى سيراليون قد اعتدوا جنسيا باسلوب الاغتصاب الفردى والاغتصاب الجماعى على اكثر من نصف النساء فى سيراليون، وان الادلة متوافرة عن الممارسات الجنسية غير المشروعة مع حوالى ربع مليون امرأة، وان امراض الايدز والسيلان والزهرى قد انتشرت نتيجة لهذه الممارسات، واقترحت الجمعية احالة الموضوع الى محكمة جرائم الحرب فى سيراليون.

- فى فبراير ٢٠٠٢ تداول فى الاعلام العالمى ما ورد فى تقرير فريق المحققين الذى ارسلتهم وكالات الامم المتحدة المتخصصة فى مجالات اللاجئين والاطفال والغذاء والاغاثة الانسانية الى مخيمات اللاجئين المدنيين فى سيراليون ودول الجوار، ويؤكد التقرير اتهامات هؤلاء العاملين فى نظمات الاغاثة وفى قوات حفظ السلام بأنهم استغلوا الاطفال والنساء جنسيا مقابل منحهم الحصص الغذائية المقررة من المعونات الانسانية، وان اعمار الفتيات تتراوح بين ١٣ عاما و ١٨ عاما. وقد امر الامين العام للامم المتحدة بالاستمرار فى التحقيقات، كما اصدرت منظمات الاغاثة الاوروبية وفى مقدمتها المنظمات الالمانية بيانات تستنكر هذا الاستغلال الجنسى، وتدعو الى اتساع دائرة التحقيقات لتشمل معسكرات اللاجئين فى دول افريقيا الوسطى والصومال وكينيا ووسط افريقيا عامة.

العقوبات الدولية ضد ليبيريا

● فى الاسبوع الاول من شهر مايو الحالى وافق مجلس الامن على تمديد العقوبات المفروضة على ليبيريا لمدة عام اخر، وتشمل هذه العقوبات خطر السفر للخارج على قيادات ليبيريا السياسية والعسكرية وافراد من اسرهم، وحظر تجارة الالماس غير المشروعة مع استمرار فعالية اوامر الملاحقة القانونية ضد المتورطين فى هذه التجارة، وحظر توريد الاسلحة للاطراف المتحاربة وتجارة السلاح غير المشروعة الى دول المنطقة ومن بينها ليبيريا. وقد سبق اصدار القرار محاولات من الدول الاعضاء بالمجلس وغيرها لتشديد العقوبات او تخفيفها. وكانت السياسة الامريكية تؤيدها دول من الاتحاد الاوروبى فى جانب تغليظ العقوبات.

● وهكذا تجد حكومة ليبيريا نفسها وسط دوامة وطوق من السياسات والمواقف المتباينة، ولكن قرار مجلس الامنحسم الموضوع لمدة عام قادم. وفى محاولات ليبيريا لفك الحصار والطوق المضاد استمرت فى العمل والاتصالات على ثلاث مستويات هى اولا المصالحة والاستجابة على مستوى الاتحاد الاوروبى والامم المتحدة، وثانيا المصالحة مع دولتى الجوار وهما سيراليون وغينيا اللتان سبقتا بالشكوى الى مجلس الامن ضد مساندة ليبيريا للمتمردين المسلحين فى اراضيهما، وثالثا هى العمل العسكرى والسياسى ضد المتمردين المسلحين الذين يعملون حاليا فى داخل اراضى ليبيريا بعد توقف القتال والتمرد فى دولتى الجوار، كما انها عرضت فكرة عقد مؤتمر مصالحة وطنية عامة فى ليبيزيا وتأمل فى عقد هذا المؤتمر فى شهر يوليو القادم، وتستعين فى هذا المسعى بوساطة وجهود دول افريقية واوروبية.

● على مستوى الاتحاد الاوروبى والامم المتحدة، استجابت ليبيريا للطلبات والملاحظات الدولية، فقد سبق للاتحاد الاوروبى وقف المعونات والتسهيلات المالية وكذلك فعل البنك والصندوق، ولهذا قبلت ليبيريا تشكيل لجنة مستقلة لمراجعة الحسابات المالية الخاصة بالايرادات والمصروفات فى ميزانية ليبيريا، وخاصة المشروعات والبرامج التى تمولها المساعدات الخارجية، كما قبلت الملاحظات فى تقارير لجنة الامم المتحدة التى سبق لمجلس الامن تشكيلها لمراقبة تنفيذ قرار حظر التجارة غير المشروعة فى الالماس الذى يجرى استخراجه من مناجم الالماس فى سيراليون وغينيا، وشددت ليبيريا الاجراءات القانونية المطلوبة ضد الاسماء الافريقية والاوروبية المتهمة بالتورط فى التجارة غير المشروعة، خاصة انبعض هذه الاسماء قد القى القبض فى بلجيكا وهم حاليا رهن المحاكمة.

● وعلى مستوى دول الجوار اعلنت ليبيريا امتناعها عن مساعدة القوى المتمردة فى هاتين الدولتين، واستجابت لدعوة ملك المملكة المغربية لرؤساء الدول الثلاث ليبيريا

وسيراليون وغينيا لعقد اجتماع فى بلاده فى اطار اتحاد نهر مانو الذى يجمع بين هذه الدول، وفى المغرب وقع الرؤساء الثلاثة على اتفاق للمصالحة وضبط الحدود واجراءات امنية لمنع التسلل والتجارة غير المشروعة فى الالماس والسلاح، ونظرا لان سيراليون منهمكة الان فى عملية الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وان غينيا اصدرت اوامرها الى المتمردين الليبيريين بالخروج من قواعدهم فى اراضيها وعدم عبور الحدود المشتركة مع ليبيريا، فقد حدث نوع من التهدئة وان بقى الشك والحذر قائما فى تفكير هذه القيادات جميعا، كما ان القوات الدولية والبريطانية تضبط الامن والنظام فى سيراليون خلال فترة الانتخابات، وان الولايات المتحدة وعدت بتدريب فرق خاصة من جيش غينيا لمراقبة الحدود وضبط الامن، ومن جانب اخر اصدرت غينيا قوانين جديدة تفتح الباب للاستثمار الامريكى والروسى والاوروبى فى مناجم البوكسايت وهذا يتطلب الاستقرار والامن.

● وعلى مستوى الداخل فى ليبيريا، نجد ان جميع اعداء النظام المدنيين والعسكريين قد تقاربوا وتفاهموا للعمل ضد الحكومة وان الجبهة المتحدة للمصالحة والديمقراطية فى ليبيريا اتخذت مراكز قياداتها فى داخل البلاد وبدأت تشن هجوما على ضواحى العاصمة منروفيا والمطارات والطرق المحيطة بها، واستنفرت الحكومة جيشها وشكلت فرقا عسكرية خاصة وفرقا امنية خاصة لمواجهة التمرد العسكرى، ولكن بوجه عام فان المتمردين المسلحين يمثلون منظمات وجماعات وقيادات مدنية ووعسكرية لا يجمع بينهم سوى العداء لنظام رئيس الجمهورية الحالى تشارلز تايلور، ولذلك تبدو مظاهر الانقسام على اسس اثنية وجهودية فيما بينهم، ولكن يظل الخطر قائما ضد الحكومة التى تتهم جهات اجنبية بدعم التمرد بهدف اسقاط النظام السياسى ومن بين الجهات المتهمة تشير الحكومة الى الامم المتحدة وجمعات حقوق الانسان والسياسة الامريكية.. الخ، وتتداول الانباء فى وسائل الاعلام ان حكومة ليبريا تجد مساعدة من بعض الدول الافريقية وفى مقدمتها الجماهيرية الليبية وحكومة بوركينا فاسو، واخيرا فان الحكومة تجرى اتصالات عبر اطراف خارجية مع القوى المعارضة خاصة السياسية لعقد مؤتمر مصالحة وطنية تشارك فيه جميع الاطراف الليبيرية المعارضة ويحتمل ان ينعقد فى شهر يوليو القادم من هذا العام، وتستفيد الحكومة فى هذا المجال متحرك الكنائس لا يقاف نزيف الدم فى البلاد واتساع نطاق التدمير والتخريب وحتى الان لا احد يستطيع الجزم بإمكانية نجاح هذا المسعى ولكن المتابعة واجبة اقليميا وعالميا.

كاميرون تكسب قضية باكاسى

● أعلنت محكمة العدل الدولية يوم ١٠ أكتوبر الحالى حكمها فى النزاع المعروض على المحكمة منذ نحو ثمانى سنوات بين كاميرون ونيجيريا بشأن تبعية شبه جزيرة باكاسى لأى من الدولتين، وقضى الحكم بأن شبه الجزيرة تتبع دولة كاميرون وتعتبر من أراضيها وتحت سيادتها.

● وبهذا الحكم القانونى ينتهى النزاع الذى استمر أمدا طويلا بين الدولتين بعد إعلان استقلالهما، والذى شهد فترات للتفاوض السياسى وفترات للحشد العسكرى والاقتتال بين الجانبين، كما شهد تدخلات متكررة من الدول الأمريكية والأوروبية والافريقية تدعو الجانبين لضبط النفس واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاع، وقد احتدم النزاع وتصاعد بعد التأكد من الكشوف البترولية فى المياه الاقليمية فى خليج غينيا التى تطل عليه سواحل الدولتين وكذلك دولة غينيا الاستوائية، وقد حدث هذا منذ أوائل الأعوام التسعينيات من القرن الماضى، وقد ازداد تعقيد الموقف نتيجة هذه الكشوف.

● وقد سبق لمجلة الأهرام الاقتصادى أن عرضت الجذور التاريخية لنشوء وتطور النزاع عام ١٩٩٤، وهو العام الذى قررت فيه كاميرون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية طبقا لنصائح الأصدقاء من الدول الأوروبية والافريقية، وبعد فترة قبلت نيجيريا أسلوب الاحتكام القضائى أمام محكمة العدل الدولية، ووقعت الدولتان فى المحكمة على قبولهما حكم المحكمة عند صدوره والتزامهما بتنفيذه، ويقتضى المقام عرض معالم هذا التاريخ الذى هددت أحداثه العلاقات الطيبة بين الدولتين الجارتين كالتالى:

- جذور الخلاف موجودة منذ فترة التسابق الاستعمارى الألمانى والبريطانى للاستيلاء على الأراضى الافريقية، فقد اختلفتا حول تعيين الحدود بين نيجيريا الخاضعة للحكم البريطانى وكاميرون الخاضعة للحكم الألمانى قبل الحرب العالمية الأولى، ثم اتفقتا على أن شبه جزيرة باكاسى تتبع منطقة الحكم الألمانى فى كاميرون.

- هزمت ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وتمت تصفية ممتلكاتها الافريقية وتقاسمت بريطانيا وفرنسا أراضى كاميرون، وصارت شبه جزيرة باكاسى فى منطقة كاميرون البريطانية، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء نظام الوصاية الدولية، حدث إعلان استقلال كاميرون الفرنسية، وأجرت انجلترا استفتاء فى كاميرون البريطانى فانضم القسم الشمالى منه إلى نيجيريا وانضم القسم الجنوبى منه إلى كاميرون، وأعلنت بريطانيا ان شبه الجزيرة مازال يتبع نيجيريا.

- فى عام ١٩٦٦ نشبت حرب الانفصال فى نيجيريا، وانحازت كاميرون للحكومة

الاتحادية وحاصرت بقواتها البحرية سواحل بيافرا حتى هزيمتها، وفى مقابل هذا وقع الحاكم العسكرى النيجيرى الجنرال يعقوب جوون فى عام ١٩٧٥ اتفاقية مع رئيس كاميرون تقضى بادماج منطقة شبه الجزيرة فى كاميرون، وقامت دولة كاميرون بتسجيل الاتفاقية فى الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ورسمت الخرائط الجديدة للدولة، وبعد ذلك حدث انقلاب عسكرى فى نيجيريا بقيادة الجنرال مرتضى محمد وصدر قرار من المجلس العسكرى الجديد الحاكم فى نيجيريا برفض الاتفاقية والاصرار على تبعية شبه الجزيرة لنيجيريا. ونتيجة لهذا عاد الصدام السياسى والعسكرى بين الدولتين.

● بعد تزايد الكشوف البترولية فى المنطقة عامة، وتسابق الشركات البترولية على التعاقد مع كل من الدولتين لاستخراج البترول من المياه الاقليمية، تزايد الصدام بين الدولتين، وتزايد تدخل الأطراف الخارجية لمساندة كل من الطرفين، مع دعوات متكررة من الأمم المتحدة لحسم الموضوع بالأسلوب القانونى، وقد حدث هذا وبدأت المحكمة فى نظر القضية منذ عام ١٩٩٤، وان كان هذا لم يمنع الصدام العسكرى العنيف فى أعوام ١٩٩٤ و١٩٩٨، وعام ٢٠٠٠، وأخيرا صدر الحكم استنادا إلى الخطوط والحدود التى رسمها الاستعمار قبل الحرب العالمية الأولى، وهو المبدأ الذى تلتزم به منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقى بأن الاستقلال الافريقى يتم طبقا للحدود الموروثة عن العهد الاستعمارى، وأنها لاتعدل أو تتغير إلا باتفاق بين الطرفين الافريقيين.

● هذا الحكم يمثل أخبارا طيبة لمجموعة الشركات الفرنسية والأوروبية والأمريكية العاملة فى مجال الكشوف البترولية فى المنطقة والتى سوف تبدأ فى عملها فى منطقة باكاسى، إذ إنها تعمل حاليا فى المنطقة على جانبى شبه الجزيرة فى مياه نيجيريا وكاميرون وغينيا الاستوائية وبينها تفاهم حول تقسيم العمل بالمنطقة.

متابعات فى اخبار افريقيا

● تناقلت وسائل الاعلام عددا من الاخبار والاحداث ولكل منها مغزى ومعنى على المستوى الوطنى وعلى المستوى العالمى، واختار منها ثلاثة اخبار اعتقد انها تحظى باهتمام الدراسين والمتابعين للشئون الافريقية فى مصر.

●بترول غرب افريقيا :

نشرت صحيفة الشرق الاوسط يوم ٢٢ اغسطس ٢٠٠٢ مقالا كتبه احد الخبراء العرب الثقاة فى شئون البترول وانقل منه الفقرة التالية :

«تنتج منطقة غرب افريقيا جنوب الصحراء حوالى اربعة ملايين برميل يوميا تقريبا، والكميات التى تذهب منها إلى السوق الامريكية تغطى حوالى ١٥ فى المائة من احتياجات تلك السوق او ما يعادل ما تصدره السعودية من نفط إلى امريكا، وتدور فى اروقة الكونجرس والادارة تقارير تدعو إلى الاهتمام بهذه المنطقة ورفع النسبة التى توفرها للسوق الامريكية إلى ٢٥ فى المائة بحلول العام ٢٠١٥، ومع تزايد نشاط الشركات النفطية الامريكية التى يتوقع لها ان تنفق عشرة مليارات دولار العام المقبل على اعمال التنقيب والانتاج والتطوير وتنامى الاهتمام بهذه المنطقة جعل البعض يدعو إلى اعلان رئاسى باعتبارها منطقة حيوية للمصالح الامريكية بل واقامة وجود عسكرى فيها».

القراءة السياسة واضحة ومفهومة بشأن الاهتمام الامريكى والاوروبى بالتطور التقنى الذى جعل من الممكن الحفر على اعماق بعيدة تحت الماء ولهذا اثاره الواضحة على المسائل الاقتصادية وعلى العلاقات السياسة التى تقوم بين الجانب الافريقى والجانب الامريكى والاوروبى.

● صوماليلاند :

فى منتصف شهر اغسطس ٢٠٠٠ زار وفد امريكى البلاد، ويرأس الوفد عضو مجلس الشيوخ الذى كان سفيرا لبلاده فى اثيوبيا من قبل واهتم الوفد بالتعرف على الاوضاع السياسية والامنية قبل ان تبدأ مرحلة الانتخابات المحلية فى شهر اكتوبر من هذا العام ثم تتلوها فى يناير ٢٠٠٣ الانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد وفاة رئيس الجمهورية محمد ابراهيم عقال فى مستشفى بدولة جنوب افريقيا وقد طلب القائم بعمل رئيس الجمهورية وحكومته من الوفد الامريكى الاعتراف رسميا باستقلال جمهورية صوماليلاند.

القراءة السياسية تدور حول الاهتمام الامريكى بالمنطقة عامة وبهذه البلاد خاصة وهذا الاهتمام ليس جديدا فقد تزايد عقب احداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة

وجرى حشد اساطيل وقوى بحرية امريكية واوروبية لمراقبة السواحل الممتدة من جيبوتى حتى الحدود الصومالية الكينية واختارت الولايات المتحدة من قبل المانيا للقيادة العسكرية العامة على هذه القوات والاساطيل واتخذت المانيا لها قواعد قيادة على السواحل وفى الموانى فى منطقة القرن الافريقى.

●الانتخابات فى نيجيريا :

فى شهر اغسطس اعلنت الحكومة الاتحادية النيجيرية عن تأجيل الانتخابات التشريعية والمحلية فى الولايات وكانت الحكومة قد اعلنت من قبل عن تأجيلها فى شهر ابريل ٢٠٠٢، ويقول الاعلان الحكومى ان التأجيل تم بطلب من حكام الولايات حتى يمكن اعداد قوائم الناخبين بشكل كامل ، وتلافي مابها من عيوب وانتقادات ، ولذلك تقرر تشكيل لجنة من ١٦ عضوا لاعداد القوائم الجديدة واصدار بطاقات هوية للناخبين لضمان الشفافية والنزاهة فى الانتخابات القادمة والتى سوف تسبق الانتخابات التشريعية والرئاسية على المستوى الاتحادى للدولة، ولكن وسائل الاعلام تداولت خبرا عن الاسباب الحقيقية وراء اعلان التأجيل، فقد نقلت عن رئيس اللجنة العليا المستقلة للانتخابات ان السبب هو ان النمل الابيض اكل معظم القوائم وان هذه القوائم كانت مكتوبة بخط اليد على الاوراق، وان نسخا منها قد صورت ولكنها غير مكتملة للتوزيع على جميع المراكز واللجان الانتخابية فى ولايات الدولة ولهذا قررت اللجنة ان تخطط لاعداد هذه القوائم على الكمبيوتر لتكون قاعدة المعلومات للدولة وانه طلب من الحكومة الاتحادية ميزانية عاجلة لقلة الموارد المالية الحالية لدى اللجنة وبهذا الاعلان تكون التكهنات بالاسباب السياسة للتأجيل غير واردة كما قالت الشائعات من قبل.

المجاعة فى القرن الإفريقى

● قبل أن يرحل عام ٢٠٠٢ أعلنت إثيوبيا وارتريا ومنظمات الأمم المتحدة ان المجاعة تنتشر فى منطقة القرن الافريقى، وان الكارثة تتوسع، وأنها سوف تصل الى الذروة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣ . وإجماع الآراء هو أن الجفاف والقحط هما سبب الكارثة الحالية، وأنهما أخطر وأسوأ من كارثة المجاعة التى انتشرت فى اثيوبيا عام ٨٤- ١٩٨٥ وأدت إلى موت مليون شخص، أما فى العام الحالى فالخطر يهدد حياة ١٥ مليونا.

● فى نوفمبر الماضى طلب رئيس وزراء اثيوبيا مساعدات غذائية عاجلة لمواجهة الخطر الذى يهدد ٦ ملايين إنسان فى بلاده، وأنه من المتوقع ارتفاع العدد إلى ١٥ مليون شخص فى عام ٢٠٠٣، وأعلن صراحة أن الحكومة عاجزة عن توفير الغذاء اللازم للمواطنين فى المناطق الشرقية من الدولة، وهم من أصول صومالية وعفرية وأورومية، وان السبب الأول هو انقطاع الأمطار والجفاف والقحط ، وأن السبب الثانى هو أن أثيوبيا تدفع سنويا نحو ١٥٪ من إجمالى ناتجها القومى لسداد أقساط وخدمة الديون.

● وفى نفس الفترة الزمنية أعلن رئيس ارتريا فى بيان مشترك مع الأمم المتحدة ان المجاعة تفترس بلاده ومواطنيها، وأنه سبق ان وجه نداء فى شهر أغسطس ٢٠٠٢ يطلب فيه المعونات العاجلة لإنقاذ حياة نحو ٢,٥ مليون شخص، وأن المطلوب هو مساعدات غذائية قيمتها ١٦٤ مليون دولار، وان الاستجابة كانت ضعيفة ولم تحصل ارتريا على أكثر من ثلث المعونات والمساعدات المطلوبة، وتزامن هذا التحرك مع مناشدة مباشرة من الأمم المتحدة ان المجاعة ظهرت فى دول هضبة البحيرات العظمى وفى الصومال وفى السودان علاوة على دول عديدة فى مناطق الجنوب والغرب الافريقى.

● وقد شهد العام استجابة متنوعة لنداء أثيوبيا فقررت منظمة أوبك ان تمنحها قرضا قيمته ٦,٦ مليون دولار لمكافحة الفقر والجوع بشروط ميسرة، وقرر الاتحاد الأوروبى ودول اتفاقية كوتونو ٢٠٠٠ إرسال شحنات من الأغذية والأدوية وصلت أول دفعة منها فى ختام ديسمبر الى ميناء بربرا فى صوماليلاند ، وأعلنت بريطانيا عن تقديم ٧,٥ مليون دولار من المساعدات خلال السنوات الثلاث القادمة، ومثلها فعلت باقى الدول المانحة التى أعلنت عن تقديم ٣,٦ مليون دولار على ثلاث سنوات، وأعلن برنامج الغذاء العالمى عن تقديم معونات قدرها ١٢,٦ مليون دولار خلال السنوات الأربع القادمة، كما أعلن البنك الدولى عن استعداده لتقديم قروض بشروط ميسرة لأثيوبيا تصل قيمتها الى ١٠٠ مليون دولار فى حالة عجز الدول المانحة عن تقديم المعونة والاغاثة المطلوبة.

● أما بالنسبة لدول الجوار العربى فى قارتى افريقيا وآسيا، فقد أعلن الهلال السعودى عن تقديم المملكة السعودية لمعونات غذائية عاجلة إلى اثيوبيا، وان أول شحنة وصلت بالطائرات فى شهر نوفمبر الماضى، وسوف تتلوها مساهمات غذائية أخرى، وأصدرت

الجامعة العربية بيانا يطالب الدول العربية بتقديم جميع أنواع المعونات إلى أثيوبيا لمواجهة كارثة المجاعة التى يتسبب فيها الجفاف، وأعرب البيان عن أن الدول العربية لن تتخلف عن القيام بواجبها الانسانى تجاه الشعب الأثيوبى، وأكدت جامعة الدول العربية موقفها باجراء عملى هو التبرع بمبلغ خمسين ألف دولار كدفعة أولى من المساعدات والتبرعات التى تسعى لتوفير المزيد منها.

● ومن جانب آخر أصدر وزير الموارد المائية والرى تصريحا منشورا يوم ١٠ ديسمبر الماضى عن استعداد مصر لتقديم جميع المساعدات المكنة لأثيوبيا لمواجهة موجة الجفاف التى تتعرض لها المناطق الشرقية التى تقع خارج حوض النيل الأزرق، وذلك بتوفير الخبرة الفنية والدراسات المطلوبة لتوفير المياه الجوفية وشبكات نقل المياه.

● وفى تقديرى ان الاستجابة العالمية والأوروبية والأمريكية هى أسرع وأفعل فى مواجهة الكارثة الأثيوبية حتى الآن، وان الاستجابة العربية تتصدرها مبادرة الأمانة العامة للجامعة العربية والمملكة العربية السعودية فى ميدان الاغاثة الانسانية والمعونات المنوعة. كما اعتقد ان التغطية الاعلامية العربية عن الكارثة وخطورتها القادمة مازالت أقل من المطلوب، أو أقل من الواجب الانسانى، خاصة ان المجاعة فى أثيوبيا وغيرها من دول القرن الافريقى تنتشر فى دول حوض النيل، وهى دول وشعوب ترتبط مع الدول والشعوب العربية برباط الأديان السماوية والثقافية واللغة والجوار الجغرافى والمصالح المشتركة، ولذلك أدعو إلى مزيد من التبرع والإسهام فى ميدان الإغاثة والعون الإنسانى.

ثانيا :

الديموقراطية والانتخابات في دول الجوار الافريقى

تقدم ديمقراطى فى اتحاد القمر

● موضوع الاستقرار والحكم المدنى الديمقراطى فى جزر القمر هو موضوع تهتم به الدول العربية والافريقية والاوروبية والامريكية، ويظهر فى اهتمامات وسائل الاعلام العالمية، ولكل من الاطراف المهتمة بالموضوع اسبابه الخاصة المتعلقة بمصالحه وسياسته الخارجية وان جمع بينهم مبدأ الاهتمام والمتابعة.

● لقد عرض مشروع دستور الدولة للاستفتاء الشعبى يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠٠١، وحصل على تأييد وموافقة ٧٦,٩٪ من اجمالى المشاركين فى الاقتراع فى الجزر الثلاث المكونة للدولة حاليا وهى نجازيدجا (القمر الكبرى) ونزوانى (انجوان) وموالى (موهيلى) ويعتبر اقرار الدستور اول خطوة ديمقراطية فى البناء الجديد لمؤسسات الحكم فى الدولة التى صار اسمها «اتحاد القمر»، ولها رئيس منتخب ومعه نائبان، ويشغلون المنصب لمدة واحدة فقط هى اربع سنوات، وتتداول الرئاسة بين الجزر الثلاث، وقد تم الاتفاق على ان يكون الرئيس الاول من جزيرة القمر الكبرى ويليه الرئيس من جزيرة انجوان ثم يكون الرئيس من جزيرة موهيلى. وطبقا للنص الدستورى تقوم كل جزيرة عليها الدور فى الترشيح للرئاسة الاولى باجراء انتخابات تمهيدية بين مواطنيها الراغبين فى التقدم للترشيح وتختار من بينهم الاسماء الثلاثة الاولى الحاصلين على اعلى نسبة مئوية من الاصوات، وباجراء الانتخابات التمهيدية واعلان الاسماء الثلاثة يكون لهم الحق فى دخول انتخابات الرئاسة الاولى فى موعدها على مستوى الجزر الثلاث مجتمعة، وليس من حق احد آخر غيرهم التنافس فى الانتخابات الرئاسية.

● وطبقا للنص الدستورى كان على العقيد عثمان غزالى رئيس الدولة منذ قيامه بالانقلاب العسكرى عام ١٩٩٩ ان يستقيل من منصبه اذا رغب فى ترشيح نفسه فى انتخابات الرئاسة الاولى القادمة طبقا للدستور الجديد، وان تتولى السلطة العليا فى الدولة حكومة وحدة وطنية تضم ممثلين من جميع الاحزاب والتيارات السياسية حتى يوم انتخاب رئيس الجمهورية وتسلمه السلطة. ولهذا اعلن العقيد عثمان غزالى عن استقالته اعتبارا من يوم ٢١ يناير ٢٠٠٢ من منصب رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة، وسبق هذا اعلان تشكيل حكومة الوحدة الوطنية للبلاد خلال الفترة الانتقالية القادمة، كما اعلن عن جدول مواعيد الخطوات الدستورية الديمقراطية وان انتخابات رئاسة الجمهورية ستكون يوم ١٤ ابريل ٢٠٠٢، ويسبقها استفتاء فى كل جزيرة لاقرار القانون الاساسى (الدستور) الخاص بكل جزيرة خلال شهر مارس ويلى هذا انتخابات فى كل جزيرة لاختيار اعضاء السلطة التشريعية وحاكم كل جزيرة الذى يرأس السلطة التنفيذية فيها.

● وكان يوم ١٠ مارس هو موعد الاستفتاء على دستور كل جزيرة، واضيف اليه فى

جزيرة القمر الكبرى قيام الناخبين باختبار الاسماء الثلاثة الاولى من بين الراغبين فى الترشيح لرئاسة الجمهورية يوم ١٤ ابريل، ولكن ما حدث قبل افتتاح العملية الانتخابية فى جزيرة القمر الكبرى هو اعلان ثمانية من المرشحين انسحابهم من المنافسة بدعوى وجود تزوير فى دفاتر وسجلات اسماء الناخبين لصالح المرشح التاسع وهو عثمان غزالى، وعلى هذا تأجلت العملية الانتخابية بأكملها فى جزيرة القمر الكبرى، بينما استمرت فى الجزيرتين الاخريين وقام الناخبون بالموافقة على مشروع الدستور الخاص بكل منهما. ولما كان صندوق الامم المتحدة للانماء هو الذى يتولى عملية الاشراف على تسجيل الناخبين وعلى متابعة الادلاء بالاصوات منذ يوم الاستفتاء على الدستور، كما ان ممثلى الاتحاد الاوروبى والمنظمة الفرانكوفونية العالمية ومنظمة سادك للجنوب الافريقى ومنظمة الوحدة الافريقية هم اعضاء فى لجنة المتابعة التى تتعاون مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، فقد قامت هذه الاطراف بمراجعة الجداول الانتخابية بالحذف والاضافة فى اسماء الناخبين، وتقرر ان يكون يوم ١٧ مارس هو الموعد الجديد لاجراء الانتخابات فى جزيرة القمر الكبرى، وفعلا تمت عملية الاقتراع وتمت موافقة الناخبين على دستور الجزيرة، وبعد فرز الاصوات اعلنت الاسماء الثلاثة للذين حصلوا على اعلى نسبة مئوية من اجمالى اصوات المشاركين فى الانتخابات التمهيدية للرئاسة الاولى وهم:

عثمان غزالى ٣٩,٨٪ - محمود مراد باى ١٥,٦٪ - الامير سعيد كمال ١٠,٦٪.

● والمؤشرات السياسية فى الجزر الثلاث تشير الى ان عثمان غزالى سيتمكن ايضا من الحصول على اعلى نسبة من الاصوات فى الجزيرتين الاخريين يوم ١٤ ابريل، وبهذا سوف يكون رئيس الجمهورية المنتخب يوم ١٤ ابريل ٢٠٠٢، وان المرشحين الآخرين لن يتمكنا من التفوق عليه، وفى تقديرى ان جميع الاطراف الخارجية المهتمة بموضوع جزر القمر ترغب فى هذا وترضى به.

● فى هذا الاطار العام نشرت صحف القاهرة ان الجامعة العربية تستعد لافتتاح مكتب خاص بها فى جزر القمر لتسهيل الاتصالات المتبادلة وللاشراف على تمويل المشروعات التى تقرر ان يقوم بتمويلها صندوق الدعم الخاص الذى وافقت على انشائه قرارات القمة العربية عام ٢٠٠١، وهو الصندوق الذى جمع حتى الان خمسة ملايين من الدولارات دفعتها قطر وليبيا وسلطنة عمان.

انتخاب الرئيس فى اتحاد القمر

● يعرض المقال خطوات المرحلة الأخيرة فى بناء المؤسسات الدستورية فى جمهورية اتحاد القمر، طبقا للمسيرة الديمقراطية التى نص عليها دستور الدولة، وهو الدستور الذى فاز بموافقة الناخبين فى استفتاء ديسمبر ٢٠٠١.

● لقد جرى خلال شهر مارس ٢٠٠٢ تحديد موعد انتخاب حاكم كل جزيرة وهو رئيس السلطة التنفيذية فيها، وجرت الانتخابات فى جزيرة موهيلى وجزيرة انجوان، بينما أعلن عن تأجيل الانتخابات فى جزيرة القمر الكبرى، وكان المرشحون قد أعلنوا مقاطعة الانتخابات ودعوا أنصارهم إلى عدم التوجه لصناديق الانتخابات بدعوى وجود تزوير فى سجلات الناخبين ، وأن الحكومة الانتقالية تساند العقيد عثمان غزالى، كما شهدت البلاد موجة من العنف، ولذلك أصدرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قرارها بتأجيل الانتخابات على مستوى رئاسة جزيرة القمر الكبرى، بينما استمرت عملية الدورة الأولى من انتخابات رئاسة الاتحاد، وكان الفائزون الثلاثة هم العقيد عثمان غزالى، ومحمود مراوباى، والأمير سعيد كمال طبقا لعدد الأصوات الانتخابية .

● يوم ١٤ أبريل جرت انتخابات رئاسة الاتحاد بين المرشحين الثلاثة الناجحين فى الدورة الأولى، وفى اليوم التالى نقلت وسائل الإعلام تصريحات لوزير الداخلية فى الحكومة الانتقالية بأن مؤشرات فرز الأصوات تشير إلى أن العقيد غزالى يتجه نحو الفوز بمنصب رئاسة الاتحاد ، وأنه بعد إتمام فرز جميع الأصوات فى صناديق الانتخابات بالجزر الثلاث سوف يصدر بيان رسمى من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالنتائج. ولكن الاعلان الرسمى تأخر لمدة أسبوع بسبب تقدم المرشحين الآخرين المتنافسين بشكاوى إلى اللجنة الوطنية للانتخابات بحدوث تزوير وعنف فى الانتخابات.

● وبعد أسبوع من تاريخ إجراء الانتخابات أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات من عنف وتزوير كما أن المرشحين الآخرين قد وجها دعوات صباح يوم الانتخابات إلى مؤيديهم خاصة فى جزيرة القمر الكبرى للامتناع عن المشاركة فى العملية الانتخابية. كما أكدت اللجنة الوطنية للانتخابات أيضا تأجيل موعد انتخابات رئاسة جزيرة القمر الكبرى إلى ما بعد انتخاب رئيس اتحاد القمر، ولم يقبل عثمان غزالى قرار اللجنة واتهمها بالتحيز ضده وعدم وجود مبررات فعلية لقرارها.

● بهذه الاعلانات توقفت المسيرة الدستورية لاستكمال بناء مؤسسات الدولة، وظهر التناقض السياسى الحاد بين تطور بناء المؤسسات وإتمام عملية الانتخابات فى جزيرتى موهيلى وانجوان وجزيرة القمر الكبرى. ولكن تدخل لجنة المتابعة التى تضم الأطراف الخارجية التى ساهمت منذ البداية فى التوفيق بين الأطراف القمرية. ظهر فاعلا فى المشاورات والمداولات واقتراح الحل. فقد تقدم الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية

باقتراح تشكيل لجنة تحكيم تنظر فى موضوع نتائج انتخابات رئاسة الاتحاد ويكون قرارها ملزما لجميع الأطراف القمرية، وساندت هذا الاقتراح المنظمة الفرانكوفونية والأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء ومنظمة سادك. وقبلت جميع الأطراف الداخلية والخارجية وتشكلت اللجنة من ثلاثة أعضاء يمثلون الجزر الثلاث والعضو الرابع تختاره منظمة الوحدة الافريقية والعضو الخامس يختاره برنامج الأمم المتحدة للإنماء، ووقعت جميع الأطراف على الاتفاق.

● فى أوائل مايو الحالى أصدرت لجنة التحكيم الخماسية قرارها برفض الشكاوى المقدمة، واعتبار نتائج التصويت صحيحة، واعلان فوز العقيد عثمان غزالى فى الانتخابات بنسبة تزيد على ٨٠٪ من مجموع أصوات الناخبين، وحددت اللجنة يوم ٢٥ مايو الحالى موعدا لأدائه اليمين الدستورية وتوليه السلطة الرئاسية.

كما قررت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات موعدا لإجراء انتخاب رئيس جزيرة القمر الكبرى، وأجازت أوراق ترشيح ١٧ مرشحا يتنافسون للفوز بهذا المنصب، وفعلا جرت الانتخابات فى الموعد المقرر وهو يوم ١٢ مايو ، ونظرا لعدم فوز أى من المرشحين بالأغلبية المطلوبة فقد تقرر إعادة الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلا على أعلى نسبة مئوية من الأصوات، وموعد الإعادة هو ١٩ مايو الحالى.

● وهكذا توصل التعاون بين الدور الدولى والدور الداخلى إلى اجتياز الأزمة واحتمالات تفاعلاتها، وأبرقت الجامعة العربية بالتهنئة للعقيد عثمان غزالى لفوزه بالرئاسة الأولى فى الدولة العضو بالجامعة، وتداولت الأنباء عن شكر وتقدير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية الذى وصف بأنه « حلال العقد ».

انتخاب الرئيس فى مالى

● فى النصف الاول من العام الحالى جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية فى عدد من دول الفرانكوفون الافريقى ، ومن الامثلة مالى والكونغو (برازا) وبوركينا فاسو وتشاد . ولقيت هذه الانتخابات اهتماما واسعا من الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة ، وترجمت هذه الاهتمامات تغطية اعلامية منوعة ،وعلى النقيض من هذا فإن الاهتمام الاعلامى العربى بمتابعة هذه الانتخابات كان قليلا او منعدما فى بعض الحالات .

● يعرض المقال احداث الانتخابات الرئاسية فى مالى عام ٢٠٠٢ ، وهذه مناسبة لمرور عشر سنوات على تأسيس النظام الديمقراطى والتعددية السياسية على المستويات الحزبية والثقافية ، فقد اقدم الضابط امادو تومانى تورى عام ١٩٩٢ على اسقاط النظام العسكرى الذى حكم مالى منذ عام ١٩٦٨ ، وتعهد بإبرام مصالحة سياسية مع المنظمة المسلحة المتمردة فى البلاد وهى تحالف للاقليات العرب والطوارق والامازيغ والمعروفة بإسم البيضان ،وكانت المنظمة تشكو من تركيز السلطة فى العاصمة واهمال حقوق الاقليات الثقافية والتنموية وأوفى النظام الجديد بالتعهد الخاص بالمصالحة ،كما اوفى بالتعهد الخاص بإجراء انتخابات تعددية ديمقراطية واعادة الحكم المدنى .

● فى عام١٩٩٢ نجح الرئيس الفا عمر كونارى فى الفوز بمنصب رئيس الجمهورية كما حصل حزبه على اغلبية مقاعد السلطة التشريعية ، وفى عام ١٩٩٧ جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية للمرة الثانية ، وتمكن الرئيس الفا عمر كونارى من تجديد الرئاسة الاولى للدورة الثانية واستعدادا للدورة الانتخابية القادمة عام ٢٠٠٢ اعلن الرئيس وحزب الاغلبية الحاكم عدم محاولة تعديل الدستور الذى ينص على فترتين رئاسيتين متتاليتين فقط ، وعقد الحزب اجتماعاته التمهيدية فى عام ٢٠٠١ لاختيار مرشحه فى الانتخابات القادمة ، وتنافس عليها كل من صوماليا سيسى وابراهيم ابوبكر كيتا ، ولكن صوماليا سيسى فاز بالترشيح ، الامر الذى اغضب ابراهيم كيتا فانفصل عن الحزب الحاكم وشكل حزبا لمساندته فى الترشيح للانتخابات الرئاسية

● اما الضابط امادو تورى فقد عاد للعمل بالجيش بعد قيام الحكم المدنى عام ١٩٩٢ حتى ترقى الى رتبة الجنرال ثم استقال ودخل فى الحياة المدنية ، وتشير الدراسات المنشورة الى انه اتخذ طريقا يشبه الى حد كبير الطريق الذى اتخذه الجنرال اوباسانجو فى نيجيريا ، فقد عمل مع منظمات المجتمع المدنى فى بلاده وفى افريقيا واوروبا وامريكا الشمالية ، واقام علاقات فكرية وتنظيمية مع الجماعات والمنظمات المهتمة بموضوعات التحول الديمقراطى فى افريقيا ، ولكنه لم يشكل حزبا ولم ينضم الى احد الاحزاب القائمة فى البلاد ، وانما قام مؤيدوه والمناصرون له بتشكيل جمعيات لمناصرته فى الانتخابات القادمة وفى العام الماضى رشحه الرئيس كونارى لشغل منصب الامين العام

لمنظمة ايكواس لاقليم غرب افريقيا ، وهذا اضفى عليه مزيدا من صفة الرجل العام المدنى

● جرت الدورة الاولى لانتخابات الرئاسية يوم ٢٨ ابريل ٢٠٠٢ وكان المرشحون فيها ٢٤ مرشحا ، واعلنت النتائج فكان اسم امادو توماني توري على رأس القائمة اذ حصل على ٢٤٪ من الاصوات ، وتلاه مرشح الحزب الحاكم صوماليا سيسى ، بينما جاء ترتيب ابوبكر كيتا الثالث على الرغم من ان ٢٠ منظمة اسلامية قد تجمعت واصدرت بيانا مشتركا لدعم موقفه الانتخابى ، استطرادا نشير الى ان تجمعا سياسيا مضادا لتجمع المنظمات الاسلامية رفع دعوى فى المحكمة العليا ضد بيان المنظمات الاسلامية على اساس انه دعوة مخالفة للدستور العلمانى فى مالى .

● واستعدادا للدورة الثانية فى الانتخابات جرت تفاهمات وتحالفات جديدة بين المرشحين الذين لم يشاركوا فى انتخابات الاعادة لدعم امادو توماني توري . وكان فى مقدمة الداعمين له ابراهيم ابوبكر كيتا ، وفى يوم ١٢ مايو الحالى تدفق الناخبون الى صناديق الانتخابات وكانت فرق الاشراف والمتابعة القادمة من الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة وتجمع دول افريقيا والكاريبى والباسيفيكى تتابع العملية الانتخابية ، واعلنت النتائج فحصل المرشح امادو توماني توري على حوالى ٦٥ ٪ من اجمالى اصوات الناخبين ،واعلن انه الرئيس القادم للبلاد فى انتخابات حرة ونزيهة

● تستحق مالى اهتماما اكثر فهى عضو مؤسس فى تجمع الساحل والصحراء ، ولها جوار جغرافى مباشر مع الجزائر وموريتانيا ، وهى عضو فعال فى منظمة ايكواس لغرب افريقيا ، وهى احدى الساحات السياسية لتنافس فرانكوفونى تجاه النفوذ الامريكى الانجلوفونى المتزايد فى المنطقة .

التغيير السياسى فى موزمبيق

●خلال شهر يونيه الماضي اجتمع المؤتمر العام لحزب فريليمو لانتخاب السكرتير العام للحزب ، والذي سيكون مرشحه لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٤. وقد فاز بالمنصب ارماندوجيبوزا بعد ان هزم المنافسين الآخرين، وكان احدهم يحظي بمساندة رئيس الجمهورية.

● والسبب المعلن للاجتماع والانتخابات هورغبة الرئيس يواكيم شيسانو عدم ترشيح نفسه للرئاسة الاولي في الانتخابات القادمة، وقد سبق للحزب الحاكم الموافقة علي رغبة الرئيس بالنسبة لرئاسة الجمهورية، ولم يوافق علي رغبته في البقاء سكرتيرا عاما للحزب، اذ ان هذا يتطلب تعديل قانون الحزب.واستطرادا تجدر الاشارة الي ان الرئيس شيسانو يشغل المنصبين منذ عام١٩٨٦ عقب حادث اغتيال الرئيس الاول للدولة المستقلة وقائد حركة التحررمن الاستعمار البرتغالي، وهو الحادث الذي دبرته الاجهزة السرية للنظام العنصري الحاكم في جنوب افريقيا وقتذاك، وقد شارك الرئيس شيسانو في عملية التحول الديمقراطى لموزمبيق في عام ١٩٩٢ من نظام الحزب الواحد الماركسي الي النظام التعددي الحزبي. ورشحه الحزب في انتخابات الرئاسة الاولي في عام ١٩٩٤ وفاز فيها، ثم رشحه مرة ثانية في الانتخابات عام ١٩٩٩ وفاز بالرئاسة الاولي.

●لكن الاسباب الحقيقية وراء اهمية الاجتماع وقراراته ترجع الي صراعات متنوعة بين قيادات الحزب الحاكم وظهور اجنحة في داخل صفوفه، خاصة بين الجيل القديم الذي اسس حركة التحرير وقاد البلاد الي الاستقلال ثم حكمها منذ عام ١٩٧٥. ويجمل المقال الصراعات والاختلافات فيما يلي:

- تراجع مستمر في اصوات المؤيدين في انتخابات رئاسة الجمهورية وفي انتخابات السلطة التشريعية مع التنبؤ باحتمالات عدم الفوز في الانتخابات القادمة عام ٢٠٠٤،لقد حصل الرئس شيسانو في انتخابات عام ١٩٩٤ علي ٥٣٪ من اجمالي اصوات المقترعين، وحصل في عام ١٩٩٩ علي ٥٢٪ من الاصوات. وهذا يعني ان حزب المعارضة الرئيسي رينامو في حالة صعود بالنسبة لاكتساب اصوات الناخبين .

ومثل هذا القول ينطبق ايضا علي نتائج الانتخابات التشريعية، حيث تراجع بشكل ملحوظ تأييد الحزب الحاكم في المناطق الشمالية من الدولة، وهي مناطق تقيم فيها اثنيات تختلف عن مناطق الجنوب علي مستوي اللغة والدين والثقافة، ويتهم الحزب الحاكم بأنه يخضع لسيطرة ابناء جنوب الدولة وان احزاب المعارضة تمثل ابناء شمال الدولة.

- انتشار الفساد بكل انواعه ومستوياته في ادوات ومؤسسات السلطة، وان الموظفين في الحكومة والقيادات في الحزب لها دور اساسي في قضايا الفساد بالدولة،

وتتداول وسائل الاعلام اسماء القيادات وافراد اسرهم في موضوعات الفساد، خاصة انه لا يوجد بالدولة قانون يمنع الجمع بين المنصب الحكومي او الحزبي والقيام بنشاط تجاري ومالي بعد ان تحولت الدولة الي اقتصاديات السوق، وفي هذا المقام تشير وسائل الاعلام الي حادثتي اغتيال الاولي قتل فيها رئيس تحرير صحيفة معارضة، والثانية قتل فيها رئيس لجنة الاشراف علي البنوك، وتقول الشائعات ان كلا من الرجلين كان يبحث بأسلوبه المنفرد في واقعة نهب وسرقة (٤٠٠) مليون دولار من حسابات الدولة وان اصابع الاتهام اشارت الي عدد من كبار قيادات الحكومة.

- تكتل مجموعة من قيادات الحزب ضد ممارسات الرئيس شيسانو وانصاره الموجودين في قيادة الحزب والحكومة، وان اغلب هذه القيادات هي من الحرس القديم الذين عملوا مع ساموراماشيل رئيس الجمهورية الاول قبل اغتياله، وان الرئيس الحالي اختلف معهم في فترات متنوعة واخرجهم من مناصبهم الحكومية، ومن بينهم السكرتير العام الجديد للحزب فهو من الاعضاء المؤسسين لحركة التحرير، وشغل منصب وزير الداخلية ومنصب وزير المواصلات ثم القوميسار السياسي للقوات المسلحة، واخيرا ترك المناصب الحكومية وانتقل الي بيئة رجال الاعمال ولذلك تقول وسائل الاعلام انه يمثل الموجة الجديدة من القيادات السياسية في موزمبيق الذين اعتنقوا الماركسية من قبل ثم تحولوا عنها لاعتناق الليبرالية وممارسة النشاط الرأسمالي.ولهذا اكد في خطبته لترشيح نفسه في المؤتمر العام التزامه بموضوعين اساسيين هما محاربة الفساد وضمان حرية الصحافة في البلاد، كما اكد ضرورة الاهتمام بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحسينها في اقاليم شمال الدولة.

الانتخابات فى غينيا

● يشهد عام ٢٠٠٢ عديدا من المعارك الانتخابية فى دول الفرانكوفون الافريقى، وتجرى هذه الانتخابات على مستوى الرئاسة الأولى وعلى مستوى السلطة التشريعية وعلى المستويات المحلية والاقليمية فى هذه الدول ومن الامثلة مالى والكونغوبرازافيل، والكاميرون وبوركينا فاسو، والجابون، وكوت ديفوار، وغينيا وبمعايير الحرية والنزاهة لا تتماثل هذه الانتخابات فبعضها يتصف باجراءات الانتخابات الحرة والنزيهة وبعضها الآخر تنعدم فيه هذه الصفات تماما.

● ويعرض المقال لإجراءات انتخابات السلطة التشريعية التى جرت فى دولة غينيا فى ختام شهر يونية الماضى، ويقتضى التمهيد الاشارة إلى اوضاع النظام السياسى الحالى فى هذه الدولة منذ وفاة الرئيس احمد سيكوتورى قائد الاستقلال عام ١٩٥٨ ورئيس الجمهورية الاول حتى عام ١٩٨٤ . وبعد شهر من وفاته قاد الجنرال الانسانا كونتى انقلابا عسكريا واستولى على السلطة وحكم الدولة حكما مباشرا حتى عام ١٩٩٣ ولكن السياسة الفرنسية ظهر فيها تغيير تجاه نظم الحكم فى الفرانكوفون الافريقى منذ عام ١٩٩٠ بعد خطاب الرئيس ميتران الذى طالب فيه هذه الدول بالتحول إلى النظم الديموقراطية، وربط فى خطابه بين الديمقراطية وانسياب المساعدات والمعونات المالية الفرنسية وبدأت ضغوط الاتحاد الاوروبى والمؤسسات المالية والنقدية العالمية فاستجاب الرئيسى كونتى لهذا التيار الجديد، واصدر دستورا جديدا عام ١٩٩٣ ونص الدستور الجديد على ان مدة رئاسة الجهورية هى دورتان متتاليتان فقط، وكل منهما خمس سنوات، وعلى حريات التجمع والتنظيم والتعبير عن الرأى وتشكيل الاحزاب والنقابات واحتوى الدستور على نص تجدد الحد الاقصى لعمر المتقدم لانتخابات رئاسة الجمهورية وهو خمسة وسبعون عاما.

● وبعد إقرار الدستور الديمقراطى الجديد رشح الرئيسى كونتى نفسه فى انتخابات الرئاسة الأولى وفاز فيها مرتين متتاليتين فى عام ١٩٩٣، وفى عام ١٩٩٧، كما شكل حزبا باسم حزب التنمية والوحدة ونافس فى الانتخابات البرلمانية وحصل على الاغلبية الساحقة فى مقاعد البرلمان .. ولكن فى عام ٢٠٠١ بدأ الرئيس كونتى فى اجراءات تعديل الدستور قبل انتهاء مدة الرئاسة الثانية فى عام٢٠٠٣، وطرح التعديلات الدستورية فى استفتاء عام فى نوفمبر ٢٠٠١، ووافق الناخبون على التعديلات بنسبة ٩٣,٧٪ من اجمالى الاصوات، وتنص التعديلات على إلغاء نص تحديد الدورتين المتتاليتين للرئاسة وباطلاق الترشيح لمدة متتالية، وان تمتد مدة الرئاسة من خمس إلى سبع سنوات فى كل دورة مع إلغاء النص الدستورى الخاص بتحديد الحد الاقصى لعمر المتقدم للترشيح للرئاسة الأولى.

● وعلى الرغم من ان وسائل الاعلام والسياسة الدولية بوجه عام كانت منشغلة باحداث الحروب الاهلية في سيراليون وليبيريا وبالصراع المسلح فى المثلث الحدودى بين غينيا وهاتين الدولتين، الا ان الصحافة الفرنسية ساندت احزاب المعارضة الغينية فى هجومها على هذه التعديلات ، ووصفتها بالغش وترويع المواطنين ، ولكن ما حدث هذا العام هو دعوة الناخبين لانتخاب اعضاء السلطة التشريعية فى الاسبوع الاخير من شهر يونية الماضى، وانقسمت احزاب وشخصيات المعارضة ، فبعضها دعا إلى المشاركة فى الانتخابات لابداء رأى المواطنين وحقهم الدستورى فى المعارضة الديموقراطية، ولكن الاغلبية فى المعارضة دعت إلى المقاطعة لان اجراءات الانتخابات غير حرة وغير نزيهة وان سجلات اسماء الناخبين بها انحرافات واضحة واتخذ الاتحاد الاوروبى موقفا مساندا لاغلبية المعارضة، فقرر عدم ارسال وفد المراقبين للمتابعة والاشراف خلال العملية الانتخابية ، وقال إن اللجنة الوطنية للانتخابات التى شكلها رئيس الجمهورية ليست مستقلة وساندت هذا الموقف مجموعة دول افريقيا والكاريبى والباسفيكى التى ترتبط مع الاتحاد الاوروبى بمعاهدة كوتونو ٢٠٠٠.

● وعلى الرغم من هذه المواقف السياسية والاعلامية جرت الانتخابات فى موعدها، وتنافس حزب التنمية والوحدة الذى قدم مرشحين فى جميع الدوائر الانتخابية ، وفاز بالاغلبية فى المقاعد البرلمانية، وتنتظر البلاد اجراء الانتخابات الرئاسية فى العام القادم ٢٠٠٣.

الانتخابات فى الكاميرون

● كان المقرر منذ فترة سابقة اجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية يوم ٢٣ يونيو ٢٠٠٢، ولكن يوم ٢٢ يونيو اصدر رئيس الجمهورية بول بيا قرارا بتأجيل الانتخابات لمدة اسبوع، ثم عزل وزير الداخلية وعين وزيرا جديدا.

وقال البيان الحكومى ان السبب هو عدم انجاز المطابع الحكومية طباعة البطاقات الانتخابية بسبب نقص الاحبار والورق، وان وزير الداخلية هو المسئول عن هذا التقصير.

● ولكن للمعارضة رأى آخر، وهى تتكون من مجموعة من الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى وجمعيات الكنائس البروتستانتية، وتقول ان الكاميرون دولة بترولية غنية وليست من الدول الافريقية الفقيرة التى تطلب معونات خارجية من الامم المتحدة او الاتحاد الاوروبى لتنظيم واجراء العملية الانتخابية، كما ان الحكومة والحزب الحاكم موجودان فى السلطة منذ عام ١٩٦٠ دون تغيير على الرغم من تعدد الانتخابات طوال هذه الفترة، وان لديهم خبرات وسلطات فى هذا المجال، وان موعد الانتخابات البرلمانية مقرر بنص الدستور كل خمس سنوات، وان الانتخابات المحلية كان موعدها فى عام ٢٠٠١ وجرى تأجليها حتى هذا الموعد الاخير، ولهذا تعلن احزاب المعارضة اتهامها للحكومة بالاستعداد لتزوير الانتخابات وان ماجرت طباعته من بطاقات انتخابية قد وضع فى صناديق انتخابية اخرى تمهيدا لاخراجها فى لجان الفرز بعد الانتهاء من الادلاء بالاصوات لضمان فوز الحزب الحاكم بالاغلبية المطلوبة على مستوى كل هذه المجالس، خاصة ان الانتخابات الرئاسية يجرى التمهيد لها والاعداد لاجرائها فى نهاية هذا العام او مطلع العام المقبل.

● وفى داخل المعارضة توجد مجموعة الاحزاب التى تمثل وتتكلم باسم مجموعة المواطنين الناطقين باللغة الانجليزية حيث ان الدولة قد استقلت عام ١٩٦٠ بالوحدة بين مجموعتين كانتا من قبل فى الكاميرون الفرنسى والكاميرون البريطانى، وان الاتفاق على الوحدة بين المجموعتين ادى الى قيام جمهورية الكاميرون المتحدة مع حفظ حقوق الناطقين باللغة الانجليزية على مستوى الثقافة واللغة والسلطات المحلية والوظائف الاستراتيجية والعليا فى الدولة.

وتقول هذه الاحزاب والقيادات الانجلوفونية انهم يمثلون ٢٠٪ من اجمالى المواطنين فى الدولة وان ٨٠٪ من اجمالى انتاج البترول يستخرج من مناطقهم، ومع ذلك فقد جرى بانتظام تهميش دورهم وحقوقهم فى مناصب الدولة وفى مخصصات التنمية فى استعمال اللغة الانجليزية فى معاملات الدولة، وانه فى يوم ٢٠ مايو الماضى دعت هذه الاحزاب الى يوم للحداد بين الناطقين باللغة الانجليزية فقامت الحكومة باعتقال القيادات وفض المظاهرات بالقوة المسلحة وتشريد اعداد كبيرة من المواطنين الى خارج

البلاد خوفا وهربا من الملاحقة.

● وتشير هذه الاحزاب الى التغيير فى اسم الدولة وفى نظامها السياسى وانه دليل على ماتقول، فقد اعلن الاستقلال عام ١٩٦٠ باسم جمهورية الكاميرون المتحدة وانها دولة ديمقراطية متعددة الاحزاب، وفى عام ١٩٦٦ تحول النظام السياسى الى دولة الحزب الواحد، وفى عام ١٩٧٢ صدر دستور جديد للدولة صارت بموجبه دولة مركزية ثم فى عام ١٩٨٤ تغير اسم الدولة الى جمهورية الكاميرون، ونتيجة للضغوط الفرنسية والاوروبية جرى تعديل الدستور عام ١٩٩٠ لاقامة نظام ديمقراطى متعدد الاحزاب، ولكن الحزب الحاكم لم يتغير منذ الاستقلال خاصة فى عهد رئيس الجمهورية الحالى بول بيا الذى تولى السلطة عام ١٩٨٢ بعد الرئيس السابق الحاج احمدو اهيدجو.

● وقد تداولت الانباء ان الانتخابات جرت يوم ٣٠ يونيو وان النتائج سوف تعلن بعد ٢٠ يوما وتقول الحكومة ان الهدوء والانتظام كانا الطابع العام فى هذا اليوم، وتقول المعارضة غير هذا، واصدرت بيانا مشتركا تدعو فيه رئيس الجمهورية الى الغاء النتائج واعادة الانتخابات من جديد ، ويشير البيان الى الاخطاء والتزوير فى سجلات اسماء الناخبين والى قيام البوليس بمنع انصار المعارضة من الوصول الى مقار اللجان الانتخابية واعتقال قيادات المعارضة قبل يوم الانتخابات، والى ان انصار الحكومة كانوا يحملون اكثر من بطاقة انتخابية باسماء متعددة وقد استعملوها فى الادلاء بالاصوات، كما ذكر بيان المعارضة انه جرى ابلاغ ممثلى الوفود الاجنبية التى حضرت لمراقبة الانتخابات.

● وقد رد وزير الاعلام ووزير الحكم المحلى على دعاوى المعارضة بأنها تشكو من الضعف والاحباط وتراجع التأييد الشعبى لها، وانها تتعمد تشويه صورة الحكومة بالتعاون مع منظمات حقوق الانسان الاوروبية والامريكية.

النظام السياسى فى كونغوبرازافيل

● استجاب الرئيس دينيس ساسو ينجيسو للنصائح الفرنسية وضغوط الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، خاصة بعد قرارات ايقاف المعونات والتدفقات المالية، علما بأن هذه القرارات لم تشمل نشاط شركة البترول الفرنسية (إلف) أو مدفوعاتها المالية مقابل الاستثمار البترولى.

● وتولت المنظمة الفرانكوفونية العالمية ورئيس الجابون الحاج عمر بونجو موضوع الاتصالات مع المنظمات والشخصيات المعارضة فى الخارج، لأن أغلب هذه القيادات هرب الى خارج البلاد بعد استيلاء ينجيسو على السلطة خلال حرب أهلية عام ١٩٩٧، ولذلك كان مطلب الأطراف الخارجية هو عودة الشرعية الدستورية واقرار نظام سياسى ديموقراطى يقوم على أساس الانتخابات والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان.

وفى عام ١٩٩٩ نجحت أول خطوة فى الوساطة الأوروبية الفرنسية فى اقرار هدنة واتفاق اطلاق النار بين الميليشيات المسلحة فى قتالها مع الجنرال ينجيسو.

وفى عام ٢٠٠١ نجحت الخطوة الثانية فى عقد مؤتمر وطنى سياسى حضرته مع الحكومة أطراف المعارضة وتم الاتفاق فيه على صياغة دستور جديد وطرحه للاستفتاء الشعبى ثم تشكيل حكومة انتقالية تمثل ألوان الطيف السياسى لاجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة.

● واستعدت حكومة الرئيس ينجيسو لتنفيذ مبادئ الاتفاق واتخذت الخطوات التالية:

- قدمت الرئيس السابق ليسوبا ورئيس الوزراء السابق كوليلاس وعددا آخر من الوزراء للمحاكمة أمام المحكمة العليا بتهمة الاختلاس وخيانة الأمانة واستغلال السلطة، وأصدرت المحكمة الأحكام بسجن الرئيس السابق ٣٠ عاما وغرامة مالية تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، ومثل هذه الأحكام صدرت ضد الباقين. وترتب على هذه الأحكام ان كل المحكوم عليهم لايستطيعون المشاركة فى العمليات الانتخابية أو تولى المناصب الحكومية خاصة ان بعضهم يقيم فى الخارج هاريا من تنفيذ الاحكام.

- شكلت الحكومة لجنة لوضع مشروع الدستور الجديد الذى أخذ بمبدأ النظام الرئاسى فى صورته التقليدية باعتبار رئيس الجمهورية هو السلطة التنفيذية منفردا، وانه ينتخب لمدة ٧ سنوات وله الحق فى تجديد الرئاسة لمدة ثانية فقط، وأقر الدستور مبدأ عدم امكانية السلطة التشريعية فى محاكمة رئيس الجمهورية لانه منتخب مباشرة من الشعب، وفى يناير ٢٠٠٢ طرح المشروع فى استفتاء ووافق عليه الناخبون.

- فى مارس ٢٠٠٢ جرت الانتخابات الرئاسية وتنافس فيها ثمانية مرشحين من بينهم الرئيس نيجيسو، ولكن المتنافسين السبعة قرروا مقاطعة الانتخابات لوجود تزوير وانحرافات فى سجلات وأسماء الناخبين، ثم انسحبوا من المعركة الانتخابية، ولكن الانتخابات تمت تحت اشراف فريق من المراقبين الذين يمثلون الاتحاد الاوروبى وتجمع دول معاهدة كوتونو ٢٠٠٠ وفاز الرئيس نيجيسو بأغلبية ٨٩٫٤٪ من الاصوات، وطالبت فرق المراقبين دعوة الحكومة الى احصاء سكانى جديد وانشاء سجل انتخابى جديد، أما الحكومة الفرنسية فقد أصدرت بيانا أيدت فيه ملاحظات المراقبين ولكنها قالت: إن الانتخابات أتاحت للشعب فى الكونغو التعبير عن رغبته فى السلام ورفض العنف، وأن العملية الديموقراطية الانتخابية سوف تتحسن من خلال الممارسات القادمة.

- فى مايو ٢٠٠٢ جرت الانتخابات البرلمانية لاختيار أعضاء السلطة التشريعية، وحدث فيها مايشابه ماحدث من قبل فى الانتخابات الرئاسية من انسحابات ومن اتهامات بالتزوير والانحرافات فى سجلات الناخبين والعنف ومع ذلك استمرت عملية الانتخابات، وتجرى حاليا عمليات فرز الأصوات، علما بانه توجد مواعيد محددة قادمة لاعادة الانتخابات فى بعض الدوائر الانتخابية التى يثبت انها شهدت العنف والتزوير

- فى ختام شهر يونيه الحالى سوف تجرى انتخابات اعضاء المجالس الاقليمية والمحلية، والملاحظ ان سجلات الناخبين مازالت كما هى، لأن القيام باحصاء سكانى جديد واعادة إنشاء سجلات انتخابية جديدة يتطلب استصدار قانون برلمانى بذلك وهذا سوف يحدث بعد اجتماع السلطة التشريعية الجديدة ومباشرة عملها.

● وعلى الرغم مما اثير من انتقادات واتهامات فان الحكومة والاطراف الأوروبية عامة ترى ان البلاد قد دخلت مرحلة الشرعية الدستورية وان متطلبات عودة المعونات والتعاون الاوروبى - الافريقى قد تم استيفاؤها وصارت البلاد فى حالة استقرار يساعد على تعظيم نتائج الاستثمارات الأوروبية المتنوعة.

انتخابات الرئاسة فى ناميبيا

● بدأت فى ناميبيا الاستعدادات والترتيبات للانتخابات الرئاسية فى عام ٢٠٠٤، فقد سبق تعديل الدستور عام ١٩٩٩ حتى يستطيع الرئيس سام نوجوما الحصول على فترة رئاسية ثالثة بدلا من النص السابق الذى كان يحدد الرئاسة بفترتين متتاليتين فقط، وتقول الأنباء المتداولة إن الرئيس نوجوما لايريد ان يعدل الدستور للحصول على فترة رابعة، وانه يفضل الاكتفاء بالعمل السياسى العام فى الحزب ويترك الرئاسة لمرشح آخر. وهذه الرغبة تتطلب تعديلا فى قانون الحزب الحاكم، لأن القانون ينص على ان رئيس الحزب هو مرشحه فى انتخابات رئاسة الجمهورية، والتعديل المطلوب يشابه التعديل الذى أجرى فى كينيا بالنسبة لقانون الحزب الحاكم للفصل بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة..

● وكانت أولى خطوات الترتيب هى انعقاد المؤتمر الوطنى العام للحزب فى النصف الثانى من شهر أغسطس ٢٠٠٢، وجرت فيه انتخابات قيادة الحزب، واحتفظ نوجوما بالرئاسة واختار الحزب نائبا للرئيس وسكرتيرا عاما كما انتخب اعضاء اللجنة المركزية للفترة المقبلة. وتدل مؤشرات اختيار الاسماء لهذه المناصب على اجراء تغييرات تفصح عن اتجاهات الرئيس نجوما لعدم الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية فى الانتخابات القادمة فى عام ٢٠٠٤، وبعد انتهاء دورة انعقاد المؤتمر الوطنى اعلن الرئيس عن اعادة تشكيل مجلس الوزراء، وهى أيضا من المؤشرات التى تتحدث عنها الدراسات المتخصصة، فقد عزل رئيس الوزراء جينجوب الذى شغل المنصب منذ عام ١٩٩٠ ، وعرض عليه منصب وزارة شئون الحكم المحلى والاقليمى فرفض وقدم استقالته فقبلها الرئيس نوجوما، وعين وزير الخارجية جويريراب رئيسا للوزراء، وعين وزير التجارة والصناعة هاميو تينيا وزيرا للخارجية، وأجرى تغييرات أخرى من أهمها ان السكرتير العام للحزب صار نائبا لرئيس الحزب، وان وزير العدل أصبح يشغل منصب السكرتير العام للحزب، وتتنوع الانتماءات القبلية والعشائرية لهذه الاسماء فى داخل ناميبيا.

● والقراءة السياسية لمعنى هذه التغييرات تشير الى ان الرئيس نوجوما مازال القوة الأولى فى ترتيب شئون الحزب والدولة، وانه فى داخل الحزب يوجد صراع الاجيال الجيل الذى صاحب الرئيس فى الكفاح والنضال من أجل الاستقلال خلال الأعوام الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، والجيل الجديد من الشباب الذى عاصر العمل الحزبى والسياسى والعسكرى وشارك فيه حتى حصلت ناميبيا على استقلالها عام ١٩٩٠ ، وهذا لأن الجيل الجديد يريد الصعود الى مقاليد الادارة والسلطة فى العمل السياسى الحزبى والحكومى، ويرى ان الجيل الأول قد آن له أن يستريح بعد هذا التاريخ الطويل من العمل السياسى لاعلان الاستقلال.

- كذلك يوجد صراع من نوع آخر، وهو يتعلق بتنظيم وادارة العمل الحزبى، فيرى الجيل الجديد ان ادارة العمل الحزبى والسياسى تختلف عن إدارة وقيادة حركة تحرير من أجل الاستقلال، وان وظائف القيادات وحدود سلطاتها واشرافها الأبوى على شئون المناضلين من أجل التحرر والاستقلال سابقا تستوجب تغييرا جذريا يتشابه مع تنظيم الأحزاب السياسية الأوروبية فى مجالات الانتخابات الداخلية الحزبية وتصعيد القيادات، وأن التحديث السياسى فى مجالات الحكم يجب ان يتواكب معه تحديث وتطوير فى مجالات العمل السياسى على مستوى الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة وفى مجالات حريات الرأى والتعبير، وأن الترشيح للمناصب الحزبية والسياسية يجب ان يكون بالانتخاب وليس بالتزكية.

- بالاضافة إلى ماسبق يوجد توازن سياسى يحافظ عليه الرئيس نوجوما ويعمل على استمراره وهو التوازن القبلى والاثنى على مستوى شغل المناصب التنفيذية والتشريعية وفى داخل الحزب ، فالدولة فيها جالية بيضاء تتمتع بملكية الثروة وتمثل حوالى ٤٪ من اجمالى سكان الدولة (٨٠ ألف مواطن أبيض)، وأيضا توجد قبائل وشعوب أوفامبو ودامارا وهيريرو، وتنتشر فى الرأى العام حاليا شكاوى من ان شعب اوفامبو يسيطر على الوظائف الاستراتيجية فى الدولة خاصة أجهزة الأمن والدفاع، ولهذا جاء اختيار رئيس الوزراء من شعب دامارا ولكنى مازال فى الوقت متسع لمتابعة ماسوف يحدث من خطوات وتغييرات قبل عام ٢٠٠٤.

انتخاب الرئيس فى كينيا

● يوم ٢٧ ديسمبر الحالى يتوجه الناخبون فى كينيا الى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية الجديد واعضاء البرلمان، ويقدر عدد الناخبين بحوالى ١٠,٥ مليون ناخب. وهذه الانتخابات تعتبر امرا حاسما فى تاريخ البلاد على المستوى الداخلى وعلى المستوى الخارجى، وهذا للاعتبارات التالية:

- قرار رئيس الجمهورية الحالى الرئيس دانيال اراب موى عدم ترشيح نفسه للفوز بالمنصب، وهذا القرار استلزم عدم تعديل الدستور السارى حاليا ، والذى ينص على شغل المنصب لدورتين متتاليتين، كل منهما خمس سنوات، ومع ذلك فان الرئيس موى قد حكم كينيا لمدة ٢٤ سنة متتالية منذ عام ١٩٧٨، شهدت البلاد فيها نظام الحزب الواحد ثم نظام التعدد الحزبى منذ ١٩٩٢.

- أبرز المتنافسين على منصب الرئاسة الاولى هما مرشح حزب كانو الحاكم اهودو كينياتا (٤١ سنة)، ومرشح تحالف احزاب المعارضة المعروف باسم تحالف قوس قزح الوطنى مواى كيباكى (٧١ سنة). وطبقا لنص الدستور السارى حاليا فان الفائز يلزمه الحصول على اصوات مقدارها على الاقل ٢٥٪ من اجمالى المقترعين فى خمس مقاطعات من مقاطعات الدولة الثمانى.

- المعركة الانتخابية ساخنة للغاية، فتحالف المعارضة يضم ١٤ حزبا تعمل جاهدة على انهاء حكم حزب كانو الذى حكم البلاد باستمرار منذ اعلان استقلال كينيا عام ١٩٦٣، اما الحزب الحاكم فقد اختار ابن مؤسس الدولة المستقلة جومو كينياتا، ومع معارضة كثير من قيادات الحزب الحاكم فقد اصر الرئيس موى على هذا الاختيار، وقام بفصل المعارضين من الحزب، وعقد المؤتمر الوطنى للحزب الذى وافق بالاجماع على ترشيح اوهودو كينياتا، وتنشط مؤسسات الحزب الحاكم والدولة على المستوى القومى وعلى المستوى المحلى والدعاية والاعلام لضمان فوزه فى الانتخابات المقبلة ، اما المعارضون فقد تعلموا من دروس الانتخابات السابقة والتى خاضتها الاحزاب منفردة ومتنافسة، لذلك انضم المنشقون على الحزب الحاكم مع الاحزاب المعارضة الأخرى ، وشكلوا التحالف المعارض واتفقوا على ترشيح كيباكى، وهو ليس جديدا فى ميدان التنافس الحزبى فقد رشحه الحزب الديمقراطى فى الانتخابات السابقة وخسر المعركة امام الرئيس موى، كما ان له تاريخا طويلا فى العمل السياسى فقد كان نائب رئيس الجمهورية فى اوائل عهد الرئيس موى ثم شغل منصب وزير المالية، ولما انشق على الحزب الحاكم عام ١٩٩١ شكل الحزب الديمقراطى المعارض.

- ينتمى كلا المرشحين الى قبائل الكيكويو اكبر قبائل البلاد، والتى عمل ابناؤها

وقادتها جاهدين على الفوز بالمنصب بعد وفاة جومو كينياتا عام ١٩٧٨، ولكن هذه المحاولات فشلت جميعها لان نظام حكم الرئيس موى قام على اساس تجميع وتحالف القبائل الصغيرة لمنع هيمنة وسيطرة قبائل الكيكويو على الحكم، ومن ثم فان المعركة الحالية ادت الى انشقاقات فى داخل القبائل الكبرى والصغرى وانضم العديد من ابنائها وقياداتها الى كلا الجانبين المتنافسين، ومن هنا يقول كل من المرشحين انه يعبر عن وحدة وطنية وانه سوف يشكل حكومة وحدة وطنية بعد فوزه بالمنصب.

- القضايا الاساسية التى يدور حولها الصراع السياسى هى الديمقراطية ومكافحة الفساد وتغيير الدستور الذى تعمل حاليا لجنة دستورية لصياغته ، والمنتظر ان تفرغ من اعداده فى الربع الاول من العام القادم، اما قضايا السياسة الخارجية فالمتوقع هو عدم حدوث اى تغيير فى حالة فوز اى من المرشحين، فكلاهما يؤيد استمرار التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة، واستمرار الصداقة والتحالف مع اسرائيل بصفتها الحليف القوى للسياسة الامريكية فى شرق افريقيا، كما سوف تستمر كينيا فى ممارسة دورها فى عملية المصالحة السودانية (ماشاكوس) والمصالحة الصومالية (ألدوريت) لان السياسة الامريكية هى الفاعل الاساسى فى هذه المصالحة، حتى ولو تغيرت اسماء الوسطاء الكينيين فى هاتين العمليتين، وايضا سوف يستمر دور الرئيس موى فى تسيير الامور السياسية لانه يحتفظ برئاسة حزب كانو، ولانه يتفاهم مع السياسة الامريكية ودول الانجلوفون الافريقى فى حالة فوز مرشح الحزب الحاكم اوهودو كينياتا.

● هكذا تصل موجة التغيير وترتيب الاوضاع بالمعنى السياسى الى كينيا بعد ان سبق ظهورها من قبل فى دول الشرق الافريقى.

الرئيس المقبل فى تنزانيا

● قبل انتهاء العام الحالى بدأت فى تنزانيا الخطوة الأولى والأساسية فى الإعداد للانتخابات الرئاسة والبرلمانية على المستوى القومى وموعدها فى عام ٢٠٠٥، فقد شهدت العاصمة اجتماع المؤتمر القومى العام للحزب الحاكم (شاماشاموبندوزى)، وشارك فى الاجتماع حوالى ١٥٠٠ عضو من البر الافريقى ومن زنزبار، وجرى انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب وعددهم ٨٥ عضوا، ومن بين أعضاء هذه اللجنة حرى انتخابات أعضاء اللجنة المركزية وعددهم ٢٤ عضوا، والقيمة الفعلية لهذه الانتخابات ان مجموع الأعضاء فى اللجنتين هو الذى سيقرر اسم مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية ونائبه عام ٢٠٠٥ بعد استطلاع رأى القواعد الحزبية فى البلاد.

● وطبقا للدستور التنزانى فإن الرئيس الحالى ماكابا قد قضى فى الرئاسة دورتين متتاليتين ولايستطيع أن يرشح نفسه لدورة ثالثة، ومن ناحية ثالثة ينص الدستور على ان المرشح المقبل لرئاسة الجمهورية يجب أن يكون من زنزبار وان يكون نائبه من البر الافريقى، حيث إن الرئيس الحالى هو من البر الافريقى ونائبه من زنزبار، وهكذا دواليك فى معارك الرئاسة الأولى فى تنزانيا.

● وهذه الخطوة بداية الاستعداد من جانب الحزب الحاكم، لأنه يمسك بالسلطة المستمرة فى البلاد منذ استقلال البر الافريقى (تنجانيقا) عام ١٩٦١ واستقلال زنزبار عام ١٩٦٣ ثم وحدتهما فى دولة تنزانيا عام ١٩٦٤، ومنذ التحول الديموقراطى والتعددية الحزبية عام ١٩٩٢ يواجه الحزب الحاكم منافسة حامية من أحزاب المعارضة فى الانتخابات خاصة فى زنزبار، ولذلك فهو يستعد ايضا للانتخابات القادمة فى زنزبار لضمان حصوله على الأغلبية البرلمانية فى انتخابات عام ٢٠٠٣ وفى انتخاب رئيس زنزبار عام ٢٠٠٤، ويعتبر فوزه فى انتخابات زنزبار مؤشر الفوز فى الانتخابات على المستوى القومى فى تنزانيا عام ٢٠٠٥.

● وتتحدث الدراسات المتخصصة عن تفاصيل ماجرى فى انتخابات الحزب الحاكم، فقد فشل عدد من أعضاء الحرس القديم فى الحزب فى الحصول على العضوية، كما نجح عدد من الاعضاء الجدد او شباب الحزب الذين يمثلون الدماء الجديدة، ولكن الملاحظة التى استرعت الانتباه هى نجاح سالم أحمد سالم باغلبية كبيرة بصفته عضوا فى الحزب من مجموعة الاعضاء الزنزباريين، وتفسير هذا فى الانباء المتداولة ان رئيس زنزبار الحالى أمانى كرومى يدعم سالم أحمد سالم، ويضاف الى هذا ان سمعته واسمه لاتشوبهما شوائب الاتهام بالفساد والمحسوبية وسوء الادارة، وهو الاتهام الذى واجهه كثير من المرشحين ، ولعل هذا يرجع الى ان سالم أحمد سالم قضى فى منصب الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ١٢ عاما حتى عام ٢٠٠١، ثم عاد للعمل العام فى تنزانيا وينشط

حاليا فى الدعوة للديموقراطية وحقوق الانسان فى الدولة.

● وفى تقديرى ان فوز الحزب الحاكم فى انتخابات زنزبار سوف يدعم الاتجاه نحو ترشيح سالم أحمد سالم لرئاسة الجمهورية فى عام ٢٠٠٥ ، ومن الاسباب ان رئيس زنزبار الحالى يرأس الجناح المعتدل من الحزب بعد ان كان الجناح المتشدد هو الحاكم فى زنزبار وفى فترة حكم الجناح المعتدل تم اقرار وثيقة المصالحة الوطنية مع حزب الجبهة المدنية المتحدة فى اكتوبر ٢٠٠١، وحاليا تعتبر المصالحة ناجحة لأن للقواعد والمبادئ التى تم الاتفاق عليها قد نفذت بالاتفاق بين الجانبين، فقد شكلت الحكومة لجنة رئاسية محايدة للتحقيق فى احداث العنف والقتل التى جرت والمتهم فيها هو البوليس والحكومة، وتمت اعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المحايدة فى زنزبار ، وضمت ممثلين من الحزب الحاكم وحزب الجبهة، وتجرى حاليا المحادثات بين رئيس زنزبار ورؤساء أحزاب المعارضة لإنشاء سجلات جديدة لأسماء الناخبين بدلا من السجلات القديمة المطعون فيها بالتزوير.

وعلى الجانب الآخر من الصورة السياسية فى زنزبار فان اقوى أحزاب المعارضة هو حزب الجبهة المدنية المتحدة بقيادة سيف شريف حمادى، ولكنه يواجه فى العام الحالى أزمة داخلية شديدة نتيجة الخلاف بين رئيس الحزب والسكرتير العام للحزب وهو جمعة حاجى، وقد ادى هذا الخلاف الى تحول الحزب الى حالة تشرذم وأجنحة الأمر الذى يهدد وحدة موقفه فى الانتخابات المقبلة.

المصالحة السياسية فى أنجولا

● فى مناسبة مرور أربعين يوما على مقتل سافيمبى زعيم حركة يونيتا وقائد الحرب الأهلية ضد حكومة أنجولا منذ عام ١٩٧٥، وقع يوم ٤ أبريل ٢٠٠٢ الممثلان العسكريان للحكومة والحركة الاتفاق الرسمى لوقف إطلاق النار وإحلال السلام التام وإنهاء الحرب الأهلية فى جميع أنحاء الدولة. وجرى التوقيع فى احتفال كبير حضره رئيس جمهورية أنجولا والوزراء وأعضاء السلطة التشريعية وقيادة الجيش، كما شارك فيه رؤساء دول اقليم الجنوب والشرق والوسط الأفريقى، وممثلو دول الترويكا وهى الولايات المتحدة وروسيا والبرتغال، وممثلو الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الأوروبى.

● وقد سبق اتمام هذه المصالحة التاريخية عدد من الخطوات والاجراءات المتبادلة بين الجانبين:

- تحرك سريع وضغوط سياسية من جانب الولايات المتحدة وجنوب افريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى ودول افريقية منوعة على الطرفين لانتهاز فرصة غياب سافيمبى لإرساء السلام فى البلاد على أساس ماسبق عقده من اتفاقيات جرى نقضها وعدم تنفيذها مثل اتفاق ١٩٩١ فى البرتغال واتفاق ١٩٩٤ فى زامبيا.

- فى الاسبوع الأول من مارس أصدرت الحكومة بيانا تأمر فيه الجيش بإيقاف الهجوم والعمليات العسكرية ضد حركة يونيتا مع عرض للتفاوض من أجل السلام وتأكيد الاستعداد لإصدار عفو عام مقابل نزع سلاح القوات المعارضة.

- أصدرت حركة يونيتا بيانا ترحب فيه بعرض الحكومة وتستجيب لاتصالات الأمم المتحدة لتنظيم لقاء بين الجانبين، وفعلا قامت الأمم المتحدة بإعداد الاجتماع الذى حضره القادة الميدانيون من العسكريين ، وصدر بيان مشترك يوم ١٥ مارس يعلق الاتفاق المبدئى حول إنهاء القتال، وبدأ الجانبان فى إعداد مجموعة الوثائق والتفاصيل التى يجب أن يتضمنها الاتفاق النهائى ، وهى خطة تسريح القوات المتمردة، وخطة دمج المقاتلين فى الجيش الأنجولى، ومشروع العفو العام.. الخ، وفى هذا الاطار أسهم مجلس الأمن فى تهيئة الأجواء فأصدر فى الأسبوع الأخير من مارس بيانا يدعو الحكومة إلى الانفتاح الديمقراطى ويدعو يونيتا إلى انتهاز فرصة التسوية السياسية، كما أصدر قرارا بتمديد مهمة بعثة المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة حتى يوم ١٥ يوليو ٢٠٠٢.

- أصدر البرلمان الأنجولى بالاجماع يوم ٢ أبريل قانونا بالعفو العام عن جميع المقاتلين والمتمردين وأنصارهم ومؤيديهم من العسكريين والمدنيين الانجوليين والأجانب عما ارتكبوه من جرائم ضد الدولة، كذلك إسقاط جميع الاتهامات

والملاحقات القضائية الصادرة من قبل، كذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمسجونين باتهامات خاصة بالحرب الأهلية، والعفو عن جميع الأشخاص الفارين من الخدمة العسكرية الحكومية أو الوظائف الحكومية، ومبدأ هذا القانون الخاص بالعفو العام موجود فى نصوص اتفاقيات ١٩٩١ و١٩٩٤ السابقة بين الجانبين الانجوليين.

● ترتب على هذه الخطوات اتمام التوقيع على السلام الرسمى والنهائى فى البلاد، كما أتاحت هذه الخطوات الفرصة القانونية لمشاركة عدد من القيادات العسكرية والمدنية فى حركة يونيتا وحضورهم فى احتفال يوم ٤ أبريل، وكان يتقدم هذه القيادات الجنرال لوكامبا (جاتو) الذى يرأس حاليا اللجنة الإدارية لقيادة يونيتا بعد مقتل سافيمبى، وتذكر وسائل الاعلام أن الجنرال حضر بدون أن يحمل سلاحه الخاص وبدون حراسة خاصة، واعتبر هذا الحضور مؤشرا وتعبيرا عما يحدث فى أنجولا حاليا، واستطرادا نشير إلى أن القانون الأساسى لحركة يونيتا ينص على تشكيل اللجنة الادارية للقيادة من ١١ عضوا من العسكريين والمدنيين، وان التشكيل يكون لمدة عام واحد يتم فيه انعقاد المؤتمر العام للحركة لانتخاب القيادة الشرعية الجديدة.

● ونستطيع القول فى ثقة بأن أنجولا دخلت فى مرحلة جديدة وهى المصالحة السياسية، وهى عملية متعددة الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولها مشكلاتها وقضاياها ومن بينها:

- عمليات عسكرية خاصة بنزع الألغام الموجودة والتى يحسب عددها بالملايين وترميم الطرق والكبارى، وقد أعدت الحكومة برنامجا يمول بالملايين من الدولارات لتنفيذ هذه العمليات وسوف تستعين فى تنفيذه بالمسرحين من حركة يونيتا.

- عمليات سياسية خاصة بفرض الأمن والنظام فى مناطق إنتاج الالماس ومسارح الحرب وإيقاف التجارة غير المشروعة، واقتضى هذا قيام الحكومة بتغيير عدد من حكام الأقاليم الذين يمثلون جناح التشدد فى الحرب الأهلية السابقة، وعينت عددا من المستقلين ومؤيدى الحكومة الذين يتصفون بالدعوة للتفاهم والمصالحة، ومن جانب آخر أعلنت الحكومة عن إجراء الانتخابات المحلية والاقليمية قبل اجراء الانتخابات الرئاسية فى نهاية العام الحالى أو فى أوائل العام المقبل.

- كما تواجه البلاد قضية إعادة تشكيل وبناء الطبقة السياسية الحاكمة، واعادة توزيع المناصب ومغانم الحكم بانضمام نخبة يونيتا إلى هذه الطبقة الحاكمة، ولكل من شرائح وفئات النخبة الحاكمة قواعد وانتماءات قبلية وإثنية وجهوية مختلفة، وفيها الأجيال القديمة والأجيال الجديدة، كذلك إجراء تعديلات دستورية تؤدى إلى مزيد من السلطات على مستوى حكم الأقاليم والمحليات ونقل السلطات من المركز إلى الأطراف.

رفع الحصانة عن شيلوبا

● تابعت مجلة الاهرام الاقتصادى فى العام الماضى اخبار واحداث الانتخابات الرئاسية فى زامبيا، ومجمل الموقف ان الرئيس السابق شيلوبا تراجع عن السعى لتعديل الدستور ليسمح له بولاية ثالثة متتالية فى رئاسة الدولة،واكتفى بتعديل دستور الحزب الحاكم ليضمن استمرار رئاسته له، كما رشح المحامى ليفى مواناواسا مرشحا لرئاسة الجمهورية، وقد ترتب على هذا الترشيح انشقاقات فى داخل الحزب الحاكم، ولكن لان احزاب المعارضة منقسمة وشديدة الانقسام والتنافس فيما بينها، فقد نجح الرئيس مواناواسا فى الفوز بالرئاسة الاولى فى انتخابات ديسمبر ٢٠٠١.

● بعد اداء اليمين الدستورية قام الرئيس الحالى بتعيين الوزراء وشاغلى المناصب العليا فى مؤسسات الدولة وفى القصر الجمهورى، وقد ترتب على هذا بداية الخلافات المستترة والمكتومة بين الرئيس الحالى والرئيس السابق. فقد جرى استبعاد كبار رجال الرئيس السابق، كما تم استبعاد الاسماء المتهمة بالتورط فى الفساد وفى انتهاك حقوق الانسان. واقدمت بعض احزاب المعارضة على رفع دعوى فى المحكمة العليا تطلب ابطال القانون الخاص بتسوية معاشات وامتيازات الرئيس السابق بدعوى انه لم يعتزل العمل السياسى ولم يتقاعد، وانه مازال نشطا فى مجال الحياة السياسية، وقبلت المحكمة الدعوى والزمته برد جميع السيارات والتخلى عن جميع التسهيلات والامتيازات المالية مع اعادة ما سبق استلامه من ميزانية الدولة.

● ومن ثم ارتفعت نبرة الخلاف بين الرئيس السابق والرئيس الحالى بمقولة ان الرئيس الحالى لم يطلب من الاجهزة القضائية الحكومية الدفاع الجاد عن موقف الرئيس السابق وبهذا يكون الرئيس الحالى ناكرا للجميل والفضل، وتفاعلت مستويات الخلاف بين انصار الجانبين فى داخل الحزب، وتمكن انصار الرئيس الحالى من عقد اللجنة التنفيذية واختيار الرئيس الحالى رئيسا للحزب وانتخاب نواب جدد للرئيس، وهذا الاجراء ادى الى خروج الخلاف بين الرئيسين الى العلن وبدأ كل منهما فى تنظيم صفوف انصاره استعدادا لموقف الفصل .

● وخلال الاشهر الماضية منذ يناير ٢٠٠٢ انفجرت ثلاث قضايا كبيرة، الاولى هى قضية رفعها صحفيون ضد عدد من رجال الرئيس السابق بتهمة محاولة الاعتداء عليهم وانتهاك حقوق الانسان، والثانية هى قضية صفقة الكوبالت التى تمت فى عهد الرئيس السابق، والاتهام انه جرى احداث تعديل بالتزوير فى العقد بعد اتمام اجراءات الموافقة عليه قانونا، والمتهم فيها عدد من رجال الرئيس السابق بأنهم تسلموا عمولات ورشاوى تقدر بالملايين من الدولارات، والقضية الثالثة هى صفقة شراء سلاح للجيش وان ثمن الصفقة قد دفع مقدما عند التوقيع وان الثمن يحسب بالملايين من الدولارات والاتهام هو

ان السلاح لم يصل حتى الان الى زامبيا، ويقال فى الشائعات ان السلاح قد وصل الى الكونغو وبيع هناك، وان ثمنه قد وزع فى صورة مكافآت وعمولات ورشاوى لعدد من السياسيين الكبار فى زامبيا.

● فى مرحلة التقاضى امام المحكمة وفى عملية الدفاع والاتهام حول هذه القضايا، طلبت المعارضة السياسية اصدار حكم قضائى بمنع الرئيس السابق من السفر خارج البلاد وسحب جواز سفره، لانه مطلوب للادلاء بشهادته امام المحكمة، وتقول الشائعات ان عدد امن رجال الرئيس السابق المتهمين فى هذه القضايا قد أبدوا استعدادهم للاعتراف بتورط الرئيس شيلوبا فى هذه الصفقات مع استفادته ماليا من العمولات المدفوعة ومن ناحية ثانية قام الرئيس موانا واسا باستئجار مكتب مشهور فى بريطانيا فى المحاسبات والمراجعة القانونية لبحث موضوع صفقة الكوبالت وتقديم تقرير عنها، وفعلا قدم المكتب تقريره الذى يثبت المخالفات المحاسبية والقانونية، وترتب على هذا ان دخلت الحكومة طرفا فى المحاكمة الخاصة بالقضية.

● واخيرا صوت اعضاء البرلمان فى منتصف شهر يوليو الماضى على رفع الحصانة عن شيلوبا حتى يمثل امام التحقيق والمحاكمة، ولكن شيلوبا رفع دعوى عاجلة امام المحكمة العليا يطلب ابطال القرار البرلمانى بدعوى اخطاء فى الاجراءات وتزوير فى احصاء الاصوات، ولكن المحكمة اصدرت حكمها برفض الدعوى المرفوعة من شيلوبا، ولهذا صار لزاما عليه ان يمثل امام المحكمة وان يحضر التحقيقات الجارية بشأن هذه القضايا.

محاولة انقلاب فى كوت ديفوار

● فى النصف الثانى من شهر أكتوبر الحالى تعرضت الدولة لمحاولة انقلاب عسكرى ، وتقول الاخبار المؤكدة ان المتمردين استولوا على عدد من المعسكرات والمنشآت العسكرية ومقار أجهزة أمنية فى العاصمة وفى مدينتين أخريين هما بواكيه وكورهوجو، وان القتال دار بين المتمردين والقوات الموالية للحكومة، وان الجنرال روبرت جيى الحاكم العسكرى السابق للدولة فى عامى ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ قد قتل ومعه أعداد من انصاره العسكريين المدنيين، وان عددا من المسئولين والوزراء قد قتلوا خلال القتال.

● وعلى الرغم من ان القتال قد توقف فى العاصمة فانه مازال مستمرا فى المدينتين بواكيه وكورهوجو، ومع ذلك فالاسئلة والملاحظات السياسية مازالت تبحث عن اجابات وتوضيحات كالتالى:

- إن ماحدث يثبت ان المؤسسات الأمنية الحكومية لم يكن عندها سابق معلومات أو شواهد أو إنذارات بما يجرى الاعداد له من انقلاب، خاصة ان الأحداث تثبت ان ماجرى كان خطة كبرى للاستيلاء على مؤسسات ومنشآت عسكرية وأمنية فى ثلاث مدن، وان منازل ومقار العديد من المسئولين قد هوجمت ودمرت.

- ماتقوله وسائل الإعلام هو أن أساس التمرد هو قرار الحكومة بتسريح اعداد من الجنود وصف الضباط فى أول ديسمبر المقبل، وان اعداد المسرَّحين تتراوح بين ٧٠٠ و٨٠٠ فرد، وان المتمردين يحتجون على هذا القرار ويطالبون ببقائهم فى الخدمة، ولكن خطة الهجوم والاستيلاء على المنشآت وأنواع الأسلحة وقوة النيران المستخدمة تدل على أن الموضوع أكبر من الاحتجاج، وان عددا من الضباط والمدنيين قد اسهموا فى وضع الخطة، وأن المطالب المرفوعة تزايدت مثل طلب الافراج عن العسكريين من السجون.

- إن انتقال الجنرال روبرت جيبى إلى ساحة المعركة فى أبيدجان بدلا من البقاء فى قريته التى لجأ إليها منذ خروجه من قصر الرئاسة عام ٢٠٠٠، حيث أقام وسط قبيلته ومعه حرسه الخاص من العسكريين السابقين يعطى مؤشرا مهما على ان الموضوع لايقتصر على تمرد الجنود، وإنما هو تخطيط للاستيلاء على مؤسسات الدولة، فلما قتل الجنرال خلال اطلاق النار ومعه بعض الضباط الموالين له، اهتمت وسائل اعلام الدولة باذاعة الأنباء وعرض الجثث على شاشة التليفزيون.

- تتهم دولة كوت ديفوار بعض دول الجوار الجغرافى بانها قدمت التسهيلات لهؤلاء المتمردين بالاقامة والتدريب فى معسكرات خاصة فى أراضيها، وبالانتقال باسلحتهم من هذه المعسكرات الى داخل كوت ديفوار وبدء القتال، وأن قوى المعارضة أجرت اتفاقاتها وتفاهماتها حول التمرد ثم تحول الموقف إلى محاولة الانقلاب

والاستيلاء على مؤسسات الحكم، والاتهام موجه إلى بوركينا فاسو.

- إن الحكومة الفرنسية لها قاعدة عسكرية قرب ابيدجان بموجب الاتفاقية الدفاعية المعقودة بين البلدين منذ عام ١٩٦٢، ولكن وزيرة الدفاع الفرنسية قالت إن القوات الفرنسية لن تتدخل فى الصراع الداخلى الدائر فى كوت ديفوار، وان فرنسا تتابع الموقف بشأن سلامة المواطنين الفرنسيين المقيمين فى البلاد، ولكن بعض وسائل الاعلام تقول إن القوات الفرنسية قدمت تسهيلات ومساعدات للقوات الموالية للحكومة وان لم تشترك فى القتال، كما تقول ان انجولا قدمت معونات عاجلة لقوات الحكومة، حيث إن حكومة كوت ديفوار الحالية قد اتخذت منذ عام ٢٠٠٠ موقف تأييد لأنجولا ضد حركة يونيتا وسافيمبى.

- إن عددا كبيرا من النساء والرجال قد لجأ إلى السفارة الفرنسية طلبا للحماية، وأن فرنسا أعلنت رسميا أنها توفر الحماية إلى الحسن واتارا زعيم حزب تجمع الجمهوريين الذى لجأ إليها، بعد أن حدث نهب وتدمير لمنزله فهرب خوفا من مؤامرة لاغتياله.

● فى هذا الاطار العام للقتال اصدر الاتحاد الافريقى بيانا بادانة المحاولة، ويذكر البيان النص الوارد بالقانون الأساسى للاتحاد وما سبق صدوره من قرارات من منظمة الوحدة الافريقية بعدم الموافقة أو القبول بأى تغيير غير دستورى فى الدول الافريقية.

● مازالت المواجهة المسلحة مستمرة بين الحكومة والمتمردين الذين يرفضون الاستسلام، ويزداد القلق حول احتمالات التحول فى الموقف إلى مايشبه الحرب الأهلية.

حفظ السلام فى كوت ديفوار

● حدث تطور خطير فى إحداث التمرد العسكرى فى كوت ديفوار، اذ لم تتوصل الحكومة الى حل عسكرى حاسم ضد التمرد ، كذلك امتنعت عن الدخول فى حل تفاوضى سياسى ،وكان الحل السياسى هو جوهر البيانات الصادرة تأييدا لشرعية الحكومة ، ولكن هذه البيانات طالبت بالحل التفاوضى ، وهى التى صدرت عن فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الافريقى وليبيا ودول افريقية اخرى .

● وأمام احكام المتمردين لسيطرتهم على مدينة بواكيه ومدينة كورجو ، ثم قيامهم بالسيطرة على مدينة ثالثة هى مدينة اودينى التى تقع قرب الحدود بين كوت ديفوار وغينيا ، اقدمت الدول الاوروبية والامريكية على إرسال قوات فرنسية وامريكية وبريطانية لحماية الرعايا الاجانب من مدينة بواكيه واجلاء هؤلاء الرعايا واسرهم بما فيهم افراد الجالية اللبنانية التى طلب لبنان من فرنسا العمل على حمايتهم وسلامتهم ، وعلى مستوى ثان طلبت السنغال الاسراع فى عقد اجتماع لمنظمة ايكواس لغرب افريقيا بصفتها رئيسة هذه الدورة ، كما استجابت نيجيريا وغانا بطلب مباشر من حكومة كوت ديفوار بارسال مساعدات عسكرية من الرجال والعتاد لاخماد التمرد .

● وكانت دول الفرانكوفون الافريقى قد باشرت اتصالاتها للتوصل الى حل تفاوضى بين الحكومة والمتردين ، واقترحت حكومتا السنغال والجابون عقد مؤتمر قمة لرؤساء دول الفرانكفون فى غرب افريقيا يحضره رئيس كوت ديفوار ورئيس فولتا العليا ، وان ينعقد هذا الاجتماع فى الرباط عاصمة المملكة المغربية ، ولكن الترتيبات لعقد المؤتمر توقفت ولم تنجح الاتصالات ؛ لأن رئيس كوت ديفوار لن يشارك بسبب اوضاع الازمة فى بلاده ، ومن ثم تحولت السنغال الى طلب عقد اجتماع منظمة ايكواس لغرب افريقيا ، خاصة ان للمنظمة تاريخا سابقا فى حفظ السلام ودعم الحكومة الشرعية فى سيراليون وغينيا بيساو ، ومنطقة الحدود بين ليبيريا وغينيا وسيراليون ، واستطرادا نشير الى ان المنظمة آلية عسكرية لحفظ السلام باسم ايكومبوج .

● واثر وصول قوات خاصة فرنسية ثم امريكية وبعد ذلك بريطانية ، بدا ان الموقف يتحول الى التدويل خاصة بعد ارسال قوات نيجيرية وغانية ، ولكن الدول الاوروبية والامريكية نسقت فيما بينها وتركت لفرنسا حرية التصرف والاتصال مع المتمردين فى مدينة بواكيه حيث يتركز اكبر عدد من افراد الجاليات الاجنبية وكذلك يوجد مقر الاكاديمية العالمية المسيحية التى تستقبل الاطفال من اوروبا وامريكا للدراسة بها ، وافلحت القيادة العسكرية الفرنسية فى التوصل لاتفاق هدنة مع قيادة المتمردين فى مدينة بواكيه لمدة ٤٨ ساعة، تدخل فيها القوات الفرنسية الى المدينة وتقوم باجلاء

الرعايا الاجانب والاطفال من الاكاديمية ، وقد حدث هذا بدون اى حادث او تعطيل لتنفيذ الاتفاق .

● المؤشرات الواضحة فى وسائل الاعلام هى ان التمرد قد تحول الى مرحلة او بدايات الحرب الاهلية بين الحكومة والتمرد المسلح ، وان سيطرة المتمردين على المدن يعنى بداية حرب المدن بهجوم من جانب الحكومة ومن يحالفها ويسندها من دول غرب افريقيا مع استمرار المتمردين فى المقاومة فى الشوارع والبيوت ، وهذا يحدث الان فى مدينة بواكيه طبقا للبيانات الصادرة عن قائد التمرد فى المدينة وهو عريف صف ضابط ، وتقول الانباء ان اعدادا من المدنيين فى هذه المدن قد انضمت الى المتمردين العسكريين ، على الرغم من ان زعماء الاحزاب المعارضة اعلنوا من مقارهم فى ابيدجان انهم لايؤيدون التمرد ويساندون موقف الحكومة الشرعى الدستورى ، وان تغيير الحكومة لايكون الا بصناديق الانتخابات الحرة النزيهة .

● إن التدخل الفرنسى الامريكى البريطانى هو ترجمة للمشروع الثلاثى الذى قدمته هذه الدول عام ١٩٩٧ لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن حفظ السلام الافريقى كماتراه هذه الدول الاجنبية ، والتى اعادت تأكيد موقفها فى البيان الصادر عن قمة الدول الصناعية فى كندا عام ٢٠٠٢ ، ومن جانب آخر فإن الوضع السياسى والاقتصادى الاجتماعى فى كوت ديفوار قد تغير ولن يعود مطلقا الى ماكان عليه ، فقد كانت تعرف منذ استقلالها بأنها واحة الاستقرار والاستثمار وعلاقات التسامح بين الشعوب والقبائل الاصلية فى البلاد والعاملين القادمين من دول الجوار للعمل فى مزارع الانتاج للسوق والتجارة العالمية .

الحرب الأهلية فى كوت ديفوار

● بدأت الأحداث يوم ١٩ سبتمبر وفى بحر عشرة أيام تحول التمرد العسكرى إلى محاولة انقلاب فاشلة، ثم إلى مقدمات الحرب الأهلية، وكانت الشواهد على مجرى الأحداث وتطوراتها هى أولا : التوسع فى سيطرة التمرد على المدن فى منطقة الشمال ومحاولة السيطرة على مدن الوسط، وثانيا التغيير فى مطالب التمرد من رفض وتسريح الجنود إلى مطلب تحقيق الاستقرار والديمقراطية والمساواة بين جميع المواطنين، وإنهاء التفرقة ضد أبناء الشمال، وإعادة الجنود الذين هربوا من الخدمة منذ ثلاث سنوات، والافراج عن الجنود المحتجزين حاليا، وإيقاف تشكيل الفرق العسكرية طبقا للانتماء العرقى والإثنى وحل الموجود منها حاليا، وثالثا ظهور أسماء من الضباط صغار الرتب فى قيادة التمرد وإعلان بعض أسماء هذه القيادات..

● اجتمعت منظمة إيكواس لغرب افريقيا يوم ٢٩ سبتمبر وشارك فى الاجتماع الرئيس مبيكى بصفته رئيس الاتحاد الافريقى، وشارك أمارا عيسى - الأمين العام الانتقالى للاتحاد الافريقى (وهو مواطن من كوت ديفوار)، وأمام المجتمعين كانت الخريطة السياسية للموقف واضحة، فقد اتسع نطاق التأييد والمعارضة للحكومة وللتمرد، وانضمت طبقات وفئات ثقافية ودينية إلى الجانبين، ولذلك صرف الاجتماع النظر عن سابق إعلان نيجيريا وغانا عن الاستعداد لارسال جنود لمساندة الحكومة ضد التمرد، وأصدر الاجتماع قرارا بتشكيل لجنة اتصال فنية من ستة وزراء يمثلون ست دول من الأعضاء تقوم باجراء اتصالات مع الجانبين المتواجهين لوقف اطلاق النار وبدء مفاوضات من أجل الحل السياسى، وإذا لم تنجح هذه الخطوة فان المنظمة مستعدة لنشر ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ جندى للفصل بين المتحاربين وتطويق أى تصعيد للحرب الأهلية، وأكد الاجتماع شرعية الحكومة برئاسة الرئيس جباجبو ، وان تغييرها مرفوض طبقا لمبادئ الاتحاد الافريقى باسلوب الانقلاب العسكرى والوسائل غير الدستورية.

● أيدت فرنسا والولايات المتحدة قرارات منظمة ايكواس وأيضا أعلن تأييدها عدد من الدول الافريقية والأوروبية ذات الاهتمام بالاستقرار والأمن فى المنطقة الافريقية، وهذا يعنى ان الأطراف الخارجية ترفض منطق حكومة كوت ديفوار بأن البلاد تتعرض لغزو خارجى من جيرانها، وهو يعنى أيضا أن الحكومة لم تبذل جهدا حقيقيا فى المصالحة الوطنية، وأن المنتدى القومى الذى سبق أن عقدته الحكومة وشارك فيه زعماء المعارضة واصدر قرارات المصالحة والتهدئة السياسية لجميع المواطنين - لم يشهد النظام السياسى الحالى تطبيقا كاملا لقراراته فى موضوع المساواة بين المواطنين خاصة فى مجال الوظائف العليا المدنية والعسكرية، وفى مجال التعليم العالى والخدمات، وان الرأى العام فى الشمال والغرب والوسط مازال يشعر بالتفرقة ضد المواطنين من غير أبناء قبائل

وشعوب الجنوب.

● بدأت لجنة الاتصال الفنية بالتحادث مع رئيس الجمهورية الذى قبل دورها فى موضوع ايقاف اطلاق النار والتفاوض، ثم قامت القوات الفرنسية بنقل اللجنة جوا الى بواكيه حيث قيادة التمرد وقامت بتأمين الحراسة أثناء الاجتماع ، وأعلنت اللجنة ان المتمردين قبلوا ايقاف اطلاق النار ثم بدأ التفاوض على ترتيبات للفصل بين القوات المتواجهة وعلى التسوية السياسية، وأعدت اللجنة وثيقة بذلك، ورتبت اجتماعا يحضره ممثلو الجانبين للتوقيع ، ويكون أعضاء اللجنة شهودا على ذلك، ولكن الحكومة تراجعت عن ارسال وفد يمثلها للتوقيع ومعه تفويض رسمى من الحكومة واضطرت اللجنة إلى السفر إلى ابيدجان لمقابلة رئيس الجمهورية والحوار معه حول الموقف، وتقول الانباء المتداولة حتى كتابة المقال إن الحكومة طلبت ادخال عدد من المطالب الجديدة فى الاتفاق مثل نزع سلاح المتمردين أولا ، الأمر الذى أدخل الموقف من جديد فى دوامة الأخذ والرد، وفى الوقت نفسه طالبت الحكومة بدعم عسكرى فرنسى لتحطيم التمرد بقوة السلاح وهذا أثار قلق المتمردين.

● خلاصة القول ان استمرار موقف الحكومة فى رفض السير فى طريق الحل السياسى سوف يشعل نيران الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وأن الأزمة الحالية سوف تؤدى إلى خلط بين عناصر ومقومات الإثنى والدينى وبين الاجتماعى والاقتصادي وبين السياسى والعسكرى، والاختلاف والتناقض واضح بين الشمال والجنوب، كما انه سوف يجتذب عناصر تأييد لكل من الجانبين من أطراف خارجية، وهذا ماسبق ان حدث فى سيراليون وفى ليبيريا.. الخ.

ولذلك فإن الأمل والثقة فى دور قيادات منظمة إيكواس والاتحاد الافريقى مازال كبيرا لتفادى نتائج اشتعال الحرب الأهلية فى كوت ديفوار.

قمة الفرانكفون وكوت ديفوار

● انعقد اجتماع القمة فى بيروت فى النصف الثانى من شهر اكتوبر الماضى وكانت قضية كوت ديفوار فى مقدمة الاهتمامات التى جرى حولها النقاش فى اجتماع مجلسى الوزراء وفى اجتماع رؤساء الدول ، والسبب فى هذا الاهتمام يعود الى مجموعتين من الاسباب ، الاولى هى المصالح الفرنسية المتنوعة والثانية هى الكثرة العددية لرؤساء الدول الفرانكفونية الافريقية .

● وقد تحدث عن القضية كل من البيان الصادر عن اجتماع مجلس الوزراء واجتماع رؤساء الدول ، والعناصر الاساسية لهذا الحديث هى :

- تأكيد مبدأ معارضة الاستيلاء على السلطة بالقوة او بأسلوب الانقلاب ، مع ادانة اى زعزعة للنظام الدستورى فى كوت ديفوار.
- دعوة الطبقات السياسية والقوى الاجتماعية الى الامتناع عن استخدام العنف ، وضرورة حماية امن الاشخاص فى حياتهم وممتلكاتهم .
- الدعم الكامل لاسلوب الحوار والتفاوض السياسى كسبيل وحيد للمصالحة وحل الازمة فى كوت د يفوار .
- المساندة الكاملة والمستمرة لدور منظمة ايكواس فى حل الازمة ودعم المنظمة الفرانكفونية لاستمرار جهودها فى التعاون مع ايكواس فى الوساطة وحل الموقف سلميا .

● هذه الصياغة السياسية للقرار تفصح عن المواقف والاتجاهات التى سادت الاجتماعين عند مناقشة الموضوع ، ونجمل هذا القول فيما يلى :

- لم يخرج مضمون القرار عن الموقف الفرنسى تجاه الازمة منذ بداياتها فى شهر سبتمبر الماضى ، وهو أن المشكلة فى الداخل وأنها تتطلب حلا سياسيا تفاوضيا بين الحكومة والمتمردين ، كما ان السياسة الامريكية ساندت الموقف الفرنسى وطلبت من الحكومة فى كوت ديفوار ان تتصف بالمرونة فى تعاملها مع التمرد .
- إن القرار هو رفض غير مكتوب فى صياغة القرار لما تقول به حكومة كوت ديفوار من ان العملية هى غزو خارجى من قوات تساندها حكومة بوركينا فاسو ، كما انه ادانة واضحة للمظاهرات والمسيرات التى ينظمها انصار الحكومة بشكل شبه مستمر فى العاصمة ابيدجان وترتب عليها تدمير وحرائق وقتل ، لهذا ناشدت دول الجوار فرنسا التدخل لحماية مواطنيها فى كوت ديفوار مثلما فعلت حكومة لبنان ، ومع ذلك فقد استمر التصعيد فى عملية التظاهر حتى طوقت بعضها القاعدة العسكرية الفرنسية فى ابيدجان وطلبت اخراج الحسن واتارا من داخل مجمع السفارة الفرنسية الذى يحتمى فيه ، وقد استعملت القوات الفرنسية الغاز المسيل

للدموع لتفريق هذه المظاهرات

- يتفق القرار الصادر عن القمة مع قرارات منظمة ايكواس السابقة بشأن مبادىء ايقاف اطلاق النار والفصل بين الجانبين والتفاوض السياسى ، وفى هذا المقام تجدر الاشارة الى أن القوات الفرنسية تقوم باجراءات الفصل حاليا بين الجانبين بصفة مؤقتة لحين وصول قوات منظمة ايكواس ، وقد اشارت الانباء الي ان قوات منظمة ايكواس سوف تتمركز على نفس الخطوط وفى نفس المواقع التى توجد بها القوات الفرنسية حاليا والتى سوف تنسحب فور وصول هذه القوات .

● اعقب اختتام اعمال القمة الفرانكفونية انعقاد قمة افريقية مصغرة فى ابيدجان ، فقد اجتمع رؤساء الدول الاعضاء فى اللجنة المكلفة بمتابعة الموقف فى كوت ديفوار وانضم اليهم الرئيس مبيكى بصفته رئيسا للاتحاد الافريقى ، وعقد هؤلاء الرؤساء محادثات مع الرئيس جباجبو للاتفاق على اجراءات وقواعد نشر القوات الافريقية وترتيب عملية الحوار والمحادثات بين الجانبين .

● ومن ناحية ثانية فإن فرنسا استمرت فى اتصالاتها مع عدد من الدول الافريقية طلبا لدورها ومساندتها للحل السياسى التفاوضى ، ولهذا زار وزير الخارجية الفرنسية الجماهيرية الليبية وتقابل مع العقيد القذافى بصفته منسق السلام فى تجمع دول الساحل والصحراء لأنه اصدر بيانا لادانة محاولة الانقلاب العسكرى الفاشل ودعوة اطراف الازمة الى حل سياسى تفاوضى ، وتقول الانباء المتداولة ان المحادثات كانت مناسبة ناجحة للحديث عن تعاون فرنسى ليبى فى افريقيا ، وان موضوع كوت ديفوار كان مطروحا للنقاش وتبادل الرأى خاصة ان دول الجوار الجغرافى هى اعضاء فى تجمع دول الساحل والصحراء مثل بوركينا فاسو ومالى و النيجر والسنغال .. الخ .

● هكذا يتم التنسيق والتعاون بين جهود منظمة ايكواس ومنظمة تجمع الساحل والصحراء والمنظمة الفرانكوفونية وفرنسا فى تطويق الازمة والبدء فى التفاوض والحوار بين الحكومة والمتمردين .

الفهرس

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

